وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

الموضوع :

تقيـــــيم برامـــج الحمايـــة الاجتماعية للمـــوارد البشـــرية فـــي الـــجزائـــر

دراسة ميدانية بالصندوق الوطني للتأمـين الاجتماعي للعـــــمال الأجـــــراء وكالـــــة الـــــطـــــارف

مذكرة كاملة لنيل شهادة الماستر تخصص تنمية الموارد البشرية

إعداد الطالبة :
العمري أسيا

إشراف الأستاذة :
د / سماح بلعيد

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الاستاذ (ة)	الدرجة العلمية	الصفحة
منية غريب	تعليم عالي	رئيسا
زعرة غوماري	مساعد أ	عضو مشرشا
بلعيد سماح	محاضر أ	مشرشا

السنة الجامعية : 2018/2017

شكر وعرفان

فر يا قلب لمولاك شكرا فمالك من مولى سواه

حمدا لا يكفيك تكتبه بدل الحبر دما ينزف غمداه

ثناء اركع لك دامعية قلب فارغا من دونك لا معنى لدنياه

ولوفي سماء سابعة بعدت لم تنسى برحمتك فسخرت ل القلوب رحماك

رحمة جعلتها في قلب أمي ولم لم أكن صلبها أفاضت علي عطفا وحنان

أستاذة عهدت أن توصلني إلى ما انأ عليه أكون ، تحملت عبئا ولو لم ينطق من اللسان فالقلب به يقول ، سلاما عليك يوم اخترتك ملاذي، وسلام عليك ليوم أراك كما يتمنى لك فؤادي ، ولم تكن العبادة لغير الله جل جلاله لركعت لتعبك وما خان جواب لك أستاذتي **بلعيد سماح** .

توقف قلمي وما توقف قلبي عن شكركم يا سندي **موظفي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء–CNAS** –

شكرا اكتبه على عنوان مقركم لمن لم يعرفكم بالتوجه كنتم له فأحسن الله عونكم وليس أخرا دامت لنا الجزائر حرة مستقلة ودام حبها في الوجود مستقرة ، ودام العلم لمن أحب العلم وسعى لكسبه ، وجاهد في ماله للحصول على أفضاله .

" **فاللهم ازرع في قلوبنا التربية والعلم ، لننشر رسالة مليئة بالحب والسلم** "

إهداء

اتضرع شكرا الى الذي افاضني بعطفه ، الى الذي كان مصباح دربي ، الى ربي اهدي عملي

شكري اليه اهدي حمدي .

الى باقة من الورود الجودي اهديك امي التي تعبت لاجلي ، سهرت لسهري ، الى زارع وردي ابي الذي زرع البسمة على خدودي

الى كل من اعنني وسقى هذه الورود ، اخوتي ، جنود الليل والنهار.

الى من سهرت معهم اعد النجوم اصدقائي قرة العيون

الى من سياخذ هذه الوردة ، خطيبي فرحة القلوب

الى كل من ذكرهم قلمي ولم يسعهم قلبي وكانوا في مشوار دربي

الى كل من احبني وصادقني وعاهدني وساعدني الى كل الدنيا ، اهدي سعادتي ونجاحي والى كل من مثل لينشد من بعدي ،

عهدي

❖ **اهدي عملي هذا**

الملخص:

تقوم الدولة على رأس مالها البشري، حيث تسهر على رعايتهم وصيانتهم من جميع النواحي واحتضانهم من مختلف الأخطار والتهديدات تحت مضلة الحماية الاجتماعية.

حيث ركزت الدول المعاصرة أدوارها الكاملة في حماية الرأس مال البشري ضمن مخططات واليات تنظيمية مبرمجة لهدف توفير الحماية الكاملة أو الجزية ، بمختلف مخاطر الحياة والتي تتضح وتظهر في المرض – حوادث العمل – العجز ....الخ.

باعتبار أن الحماية الاجتماعية منظومة كاملة ومتكاملة، لا تستهدف الربح المادي بل الاجتماعي بالدرجة الأولى ، تستهدف في ذلك تحقيق الأمن والطمأنينة ، ومواجهة التفاوت وكل أشكال الاستعباد وتحسين الدخل .

ومن بين مظاهر الحماية الاجتماعية، الضمان الاجتماعي الذي يمتد لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، كما يشكل التامين الاجتماعي احد وسائل الضمان ومن أهم النظم التي تعالج الأخطار التي تعد جزء من حيات الإنسان.

فنظرا للدور البالغ الذي تلعبه منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر ، على حياة الأفراد والمجتمعات ، باعتبار أنها آلية للمحافظة عليهم وسبيل لتكريس قيم التضامن و التآزر والتعاون بين مختلف الفئات و الأجيال ، استند الأمر البحث فيها ، ومعرفة موقعها في الحياة الاجتماعية للرأس مال البشرية .

وعليه وقع اختياره ، ليكون مصاغ تحت عنوان " تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر (الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء –cnas– الطارف).

حيث انطلقت دراستنا من التساؤل المركزي التالي :

ما هو تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر ؟

1- ما الفئات المستهدفة في مخطط الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ؟

2- كيف يتم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية بشكل مرضي في أوساط المجتمع الجزائري ؟

3- هل استطاع صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء من تغطية حد مقبول في الحماية الاجتماعية للموارد؟

وقد تمت الدراسة وفقا للمنهج الوصفي التحليلي ، لإعطاء وصف دقيق لكل جوانب الموضوع باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يهتم بدراسة بعض الموضوعات الإنسانية لاعتماده على دراسة الواقع ودراسة الظاهرة كما هي في الواقع .

كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة ، للتعرف على مضمون الحالة الدراسية بصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، بصورة دقيقة ومفصلة ، كما وظفنا منهج تحليل المضمون الذي يركن الى قاعدة عد الأفكار والقياس لاستخراج نتائج كمية .

كما قمنا بتوظيف مجموعة من التقنيات المساعدة على جمع المعلومات الميدانية، حيث اعتمدنا على تقنية الملاحظة واستمارة المقابلة.

وشملت عينة الدراسة 10 أفراد من مصالح مختلفة لوكالة –cnas– الطارف – حيث اعتمدنا على العينة القصدية ، ذلك من خلال اختيار الموظفين المعنيين بالدراسة ، والمسيرين لمنظومة التأمينات الاجتماعية ، بعد ذلك قمنا بعرض البيانات وتفسيرها للخروج في الأخير بمجموعة من النتائج نذكر منها :

1- تسعى الحكومة الجزائرية من خلال برامجها المختلفة إلى ضم اكبر فئة في المجتمع من خلال الحماية الاجتماعية، وبالتالي التامين الكامل لهم .

2- قيام أجهزة وكالة – cnas – بتدعيم وتطوير توجه وسياسات الدولة في الحماية الاجتماعية من خلال المرافقة ، حسن الاستقبال والتوجيه ، التسهيلات ، الاهتمام بالموارد البشرية من خلال سن تعبئة تكوينية ، التوعية ، تطبيق القوانين على أكمل وجه ....الخ.

3- حرص الصندوق على مراسلة جميع المستخدمين بضرورة تامين جميع العمال، هذا ما يوضع أن الحكومة الجزائرية حريصة كل الحرص على الاهتمام بمواردها البشرية والتي تعد رأس مال الدولة، وتحقيق الأمان والرفاهية في الحياة، على المدى القريب.

Summary:

The State is based on its human capital, where it protects and protects them in all respects and embraces them from various dangers and threats under the pretext of social protection.

Where contemporary countries have focused their full roles in protecting human capital within planning schemes and regulatory mechanisms designed to provide full protection or tribute to the various risks of life that are evident in the disease - work accidents, disability etc.

As social protection is a complete and integrated system, it is not primarily targeted at the physical or social quarter, which aims to achieve security and tranquility, to address inequality and all forms of servitude and to improve income.

Social protection is a social security that extends to the various aspects of the social and economic life of societies. Social security is also one of the most important systems for dealing with the dangers that are part of human life.

In view of the great role played by the social protection system in Algeria, the lives of individuals and communities, as a mechanism for their preservation and a way to devote the values of solidarity, synergy and cooperation between different groups and generations, based on the research and the position of the social life of human capital.

It was chosen to be drafted under the title "Evaluation of Social Protection Programs for Human Resources in Algeria" (Social Security for Working Workers.(

Our study started from the following central question:

What is the evaluation of social protection programs for human resources in Algeria?

1 .What target groups are human resources in the Algerian government's social protection scheme?

2 .How can social protection programs be implemented satisfactorily among Algerian society?

3 .Has the Social Insurance Fund been able to cover an acceptable level of social protection of resources?

The study was conducted according to descriptive analytical methodology, to give a precise description of all aspects of the subject, as the only method that deals with the study of some human subjects to be based on the study of reality, and study phenomenon as it is in reality.

We also relied on the case study methodology to identify the content of the study case of the Social Security Fund for the workers, in a precise and detailed manner. We also used the content analysis method, which is based on the counting of ideas and measurement for the extraction of the quantity sold.

We have also employed a range of assistive techniques to collect field information.

The sample of the study included 10 individuals from different interests of the agency - Cnas - Tarif - where we relied on the sample of intent, through the selection of employees involved in the study, and managers of the social security system, after that we have presented the data and interpretation to come out in the last set of results,

1 -The Algerian government seeks through its various programs to include the largest group in society through social protection, and thus full insurance for them.

2 -The establishment of the agencies of the Agency - Cnas - support and develop the direction and policies of the State in social protection through the accompaniment, good reception and guidance, facilities, attention to human resources through the age of mobilization of education, awareness, the application of the laws to the fullest .... etc.

3 -The Fund is keen to correspond to all users of the need to ensure all workers, which is that the Algerian government is keen to pay attention to its human resources, which is the capital of the State, and to achieve safety and prosperity in life, in the near term

مقدمة :

يعد المورد البشري النواة الرئيسية داخل المؤسسة، لما له من فوائد يساهم في تحقيقها للنهوض بمؤسسته، في مقابل الأمر تحسين وضعه وضمان عيشه.

مما استدعت الحاجة إلى الاهتمام به ،كونه فرد فعال داخل بيئته له تطلعات و غايات يصبوا إلى تحقيقها ، في حين قد تواجهه مخاطر و مشاكل تعرقل نشاطه و حياته . و بهذا زاد الاهتمام العالمي و الإقليمي و العربي بالفرد من خلال الإحاطة بكافة مشاكله ، ووضع سبل لمواجهتها و التخفيف منها "كالمرض ، الوفاة ، حوادث العمل " تحت مضلة ما يسمى بالحماية الاجتماعية ، والعمل على وضع برامج تنموية و استراتيجيات فعالة لحماية الأفراد و ذويهم ، ومكافحة الفقر أو التخفيض منه .

تعتبر الجزائر الدولة الرائدة في هذا الجانب باعتبارها دولة إسلامية ، تناضل من أجل حماية الفرد وصيانته ، و المساندة الكاملة له ، ذلك من خلال المساعدات الاجتماعية و الأعمال الخيرية .....الخ

فالجزائر تراهن على رؤية حيوية و قاعدية موصولة بمبادئ الجمهورية الجزائرية ، و تاريخها العتيد في مسائل حقوق الإنسان و العدالة الديمقراطية سواء في حالات الندرة أو الوفرة ، من خلال حماية اضعف الأفراد و العمل من اجل تنمية قدرات الموارد البشرية ، بما يحقق أهداف و استراتيجيات و مخططات الدولة .

ذلك من خلال وضع و إرساء برامج أكثر قربا لمواطنيها ، تسهر على تقديم أحسن الخدمات الاجتماعية لهم ، و تأمينهم على مختلف المخاطر تحت جناح مساند للإنسان ألا و هو الحماية الاجتماعية ، التي تلبي احتياجات كل السكان و بالأحرى العمال لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و إضفاء الشعور بالأمان و الطمأنينة وصولا إلى تحقيق الرفاهية في الحياة .

يشكل الضمان الاجتماعي أحد مظاهر الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمينات الاجتماعية، أو غيرها من أصناف الخدمات و الرعاية، فخدماته تقدم لجميع الأفراد سواء كانوا أجراء أو غير أجراء.

كما تدعم فلسفة الحماية الاجتماعية بمظهر و شكل آخر لها يظهر في الأعمال التطوعية و الخيرية بين الأفراد ، وهذا لا يغنينا من القول بأن الحماية الاجتماعية ، عملية شاملة وواسعة تمسك بأفرادها و ترعاهم من المخاطر و الأضرار التي قد تواجههم في حياتهم اليومية أو العملية ،ذلك من خلال جانبين الضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية داخل برامج و مخططات تضعها الدولة بعقول إسلامية تفكر في مصلحة مواطنيها ، الأمر الذي يحقق أهداف مخططات و استراتيجيات الدولة في حد ذاتها .

استنادا إلى ما تم تقديمه تمت دراسة هذا البحث و تقسيمه إلى ثلاثة فصول ، كل فصل يحمل أجزاء تتدرج عنه.

الفصل الأول: البناء الإشكالي و المنهجي للدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل النقاط التالية

إشكالية الدراسة و أهدافها و مبررات اختيار الموضوع و أهميته، إضافة إلى مجموعة من المفاهيم الخاصة بالعنوان الرئيسي، و المعالجة المنهجية للدراسة، و خلاصة لهذا الفصل.

الفصل الثاني: الحماية الاجتماعية

_ التطور ، الأهمية ، التحديات .

_ الضمان الاجتماعي.

_ التأمينات الاجتماعية.

_ صناديق الضمان الاجتماعي .

الفصل الثالث: خصص للمعالجة الميدانية للدراسة، استعرضنا فيه مجالات الدراسة، أدوات جمع البيانات وعرض البيانات و تحليلها، و عرض النتائج و مناقشتها.

فهرس المحتويات	الصفحات
اهداء	
شكر	
ملخص اللغة العربية	
ملخص باللغة الانجليزية	
مقدمة	أ – ج
فهرس المحتويات	
الفصل الأول : البناء الإشكالي والمنهجي للدراسة	
أولا : تموقع البحث في التراث السوسيولوجي المعاصر	14-6
ثانيا :تحديد إشكالية الدراسة	16-15
ثالثا : مبررات اختيار الموضوع	16
رابعا : أهمية الدراسة	17
خامسا : أهداف الدراسة	18
سادسا : تحديد المفاهيم	25-19
سابعا : المعالجة المنهجية للدراسة	28-26
الفصل الثاني : الحماية الاجتماعية " معالجة تحليلية "	
أولا : الحماية الاجتماعية وتاريخها	
1- التطور التاريخي للحماية الاجتماعية في البلدان الغربية والعربية	38-33
ثانيا: الحماية الاجتماعية في قضايا وأبعاد	
1- أهمية الحماية الاجتماعية	40-39
2- مكونات الحماية الاجتماعية	42-40
3- تحديات الحماية الاجتماعية	44-42
4- الفئات الخاصة بالحماية الاجتماعية	49-44
5- سياسات الحماية الاجتماعية	54-50

ثالثا : الحماية الاجتماعية في التجربة الجزائرية	
1- تاريخ الحماية الاجتماعية في الجزائر	57-55
2- الآليات التنظيمية والقانونية للحماية الاجتماعية في الجزائر	
2-1 : الضمان الاجتماعي	60-58
2-2 : صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر	65-61
3- التأمينات الاجتماعية	81-65
4- التأمينات الاجتماعية التي يستفيد منها المؤمن و الاجتماعي و شروطها	
4-1 : حوادث العمل والأمراض المهنية في الجزائر	89-82
4-2 : شروط الاستفادة من أداة التأمينات الاجتماعية في الجزائر	93-89
الفصل الثالث : المعالجة التطبيقية للدراسة بوكالة CNAS الطارف	
اولا : مجالات الدراسة	106-97
ثانيا : المنهج المطبق	110-106
ثالثا: تقنيات جمع البيانات	114-111
رابعا : عرض وتحليل البيانات الميدانية	132-115
خامسا : النتائج العامة للدراسة (النظرية والميدانية)	138-134
سادسا : مناقشة النتائج انطلاقا من أهداف الدراسة و تساؤلاتها	141-139
خاتمة	142
التوصيات	144-143
قائمة المراجع والمصادر	146-145
فهرس الجداول والاشكال الميدانية	148-147
الملاحق	
الملخص	

الفصل الاول : البناء الاشكالي والمنهجي للدراسة

اولا : تموقع البحث في التراث السوسولوجي المعاصر

ثانيا :تحديد اشكالية الدراسة

ثالثا : مبررات اختيار الموضوع

رابعا : أهمية الدراسة

خامسا : أهداف الدراسة

سادسا : تحديد المفاهيم

سابعا : المعالجة المنهجية للدراسة

أولا : عرض و تحليل التراث البحثي المتصل بآليات سياسيات الحماية الاجتماعية في العالم و في مصر .

سوف يتم عرض وتحليل بعض من الدراسات السابقة العربية و الأجنبية المرتبطة بآليات سياسات الحماية الاجتماعية بين دور الدولة و المجتمع كالتالي:-

01: الدراسات العربية

1-1 **دراسة عزة محمد بدوي 2002** : و موضوعها فعالية جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة لحماية حقوق الأطفال المعرضين للخطر ، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تظهر كالتالي :-

- تشجيع التشاور بين المنظمات العاملة في مجال رعاية الأطفال المعرضين للخطر لتطوير خدماتها وتبادل خبراتها .
- تسهيل عملية الاتصال بين المنظمة و المنظمات العاملة في نفس المجال .
- إعداد خطة إعلامية لإقناع قطاعات المجتمع المختلفة لضرورة حماية الأطفال من الخطر .

1-2 دراسة منى عطية خزام 2006: موضوعها شبكة الأمان الاجتماعية ، و مواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية ، استهدفت تحديد دور شبكة الأمان الاجتماعية كأحد آليات الحماية الاجتماعية في مواجهة مشكلة الفقر ، وتحديد المعوقات التي تواجه المواطنين في الاستفادة من خدمات شبكة الأمان الاجتماعي ، و من ثم التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لزيادة فعالية شبكة الأمانة الاجتماعي ، وهي دراسة وصفية ، تم تطبيقها على أرباب الأسر في أحد المجتمعات العشوائية عن طريق استمارة استبيان .[1]

[1] - بن عطية خزام خليل ، سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2015 ص229-231 .

وتوصلت إلى أن نسبة استفادة المواطنين من شبكة الأمان الاجتماعي لسنة متوسطة و اى مجموعة من المؤشرات التخطيطية لزيادة فعالية شبكة الأمان الاجتماعي كميكانيزم للحماية الاجتماعية.

3-1: **دراسة كاملة عبد الله خميس 2009:** و موضوعها التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي ، هدفت الدراسة الى التعرف على نظام الحماية الاجتماعية للمجتمع من تشريعات اجتماعية ، تتعلق بالقطاعات الخدمية المختلفة خاصة تلك التي تمثل نظام الحماية الاجتماعية ،كقطاع الضمان و التضامن الاجتماعي .

أوضحت هذه الدراسة النقاط التالية :-

- إن الحماية الاجتماعية كنظام تواجه العديد من المعوقات التي تتعلق بالإدارة التشريعية و آليات التقييم لها في المؤسسات الخدماتية .
- أبراز الدور الذي تؤديه الفئات التي يقوم على خدمتها صندوق التضامن الاجتماعي .كالمرأة المطلقة والأرملة و الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة و المسنين و ما يمكن أن يؤدون من ادوار لمشاركتهم في الحياة العامة ،من خلال الباب بعدين رئيسيين البعد (الاستاتيكي والبعد الديناميكي).[1]

استخلاص عام :

استهدف بعض الدراسات العربية ،الاهتمام بالأفراد من خلال الإحاطة بمختلف المشاكل و المخاطر التي يتعرض لها الإنسان ،كالفقر والبطالة، تحديد المعوقات التي تواجه المواطنين و التي تواجه الحماية الاجتماعية كنظام.... ، لإيجاد نظام اجتماعي فعال و إنجاح خطة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى فهناك من الدراسات التي اهتمت بموضوع شبكات الأمان الاجتماعي كسبيل لتحقيق الحماية، وهناك من ركزت على دور الشبكات الاجتماعية

[1] - مرجع نفسه ، ص232.

وهناك من الدراسات التي أعطت الأهمية بجهود منظمات المجتمع المدني وكلها مواضيع اهتمت بحماية ورعاية الأفراد وتحقيق الأمن لهم بطرق مختلفة.

02: الدراسات الأجنبية

سوف نتطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية في مجال الحماية الاجتماعية والياتها وسياساتها كالتالي:

2-1 دراسة سارة ماري بروكس "sarah marie brooks 2001" :

وموضوعها الحماية الاجتماعية و الاقتصادية ،تعتبر فترة التسعينيات من القرن الماضي فترة تحول في البناء الاقتصادي و الديمغرافي للنظام العام لكبار السن في العالم كله .

واستهدفت الدراسة تحديد برامج الحماية المقدمة للمسنين، خاصة في القطاع الخاص وباستخدام نموذج مختار، وبتحليل البيانات أوضح ثلاث عوامل رئيسية:

أولا: أي كان مستوى التكاليف و البناء لبرامج حماية المسنين يجعل الإصلاح متاحا .

ثانيا: تؤثر قوة الاقتصاد ورأس المال في إيجاد إصلاحات في القرارات بشأن حماية المسنين .

ثالثا: اثر القوى الشرعية.

وقد اظهر التحليل الكيفي للدراسة و الذي اعتمد على دراسة ميدانية في كل من الأرجنتين و المكسيك أشار إلى أن الثلاث عوامل السابقة تشكل قرار الوصول إلى برامج لحماية المسنين.[1]

[1] - منى عطية خزام خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.

2-2 دراسة كونينج وكيفاني " 2003 conning & kevane":

وموضوعها الآليات المعتمدة على المجتمع لتحقيق الأمان الاجتماعي، والتي استهدفت تحديد مدى استفادة الفقراء من برنامج الحماية الاجتماعية في المجتمع ، والتي تمثلت في خدمات شبكة الأمان الاجتماعي ، باستخدام أسلوب الدراسة الوصفية معتمدة على منهج المسح الاجتماعي ومن نتائج الدراسة أن هناك مميزات كثيرة من استخدام المجتمع لشبكة الأمان الاجتماعي كميكاننزم للحماية الاجتماعية.

2-3 دراسة "سيكي ايونيك " 2004suci eunike":

وموضوعها استخدام الأطفال الفقراء للرعاية الصحية الأولية ودور شبكة الأمان الاجتماعي وطرق استفادة الأطفال من تلك البرامج ، وتوصلت الى ان برامج شبكات الأمان الاجتماعي ، أدت إلى إنقاص عدد الفقراء في المجتمع ، وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم صابغة السياسة و متخذي القرار ، برامج لشبكات الأمان الاجتماعي من اجل التحقيق من حدة الفقر .

2-4 دراسة راشيل هيجي و بول ميلبورن" rechel hegjeth & poul 2005 melouborh ":

وموضوعها الفقر و الاستبعاد الاجتماعي في المناطق الريفية ، و استهدفت الدراسة تحديد اثر سياسات الحماية الاجتماعية في تقليص الفقر من المناطق الريفية و دعت الدراسة إلى ضرورة تبني المجتمعات لسياسات الرعاية الاجتماعية ، تكون أكثر فعالية في الحماية الاجتماعية للفقراء ،[1]

[1] - مرجع سبق ذكره ، ص235.

وخاصة في التعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر و الاستبعاد الاجتماعي (الهيكل الاقتصادي والإسكاني).

وتعزيز الشراكة في العمل وتطوير نماذج وبرامج سياسة الحماية الاجتماعية أكثر حساسية لظروف المجتمع

2-5 دراسة ايشلبيرجر رابيكا " 2010 eichel berger rebecca ":

وموضوعها إمدادات الأسر التي لديها أحداث ، و اختبار برنامجين للمساعدات الأسرية واستهدفت هذه الدراسات التي تضمنت اختبار تأثير برنامج لرعاية أسر الأحداث، لتحديد أيا منها أكثر نجاحا لتوفير الحماية لتلك الأسر الفقيرة ، و الذي يحقق تحسين في العلاقات داخل الأسر لتحقيق رعاية أفضل لأطفالها و حمايتهم من الانحراف ، وقد وجد أن البرامج المخططة التي يقودها متخصصون من خلال مؤسسات معتمدة في هذا المجال من الرعاية هي أفضل البرامج المحققة للأهداف المطلوبة لتحسين نوعية الحياة لتلك الأسر ، وذلك لأنها لا تهمل جانب الدعم المادي و المساعدة المالية لتلك الأسر.

2-6 دراسة ايمامي الهام" 2010 Emami Elham ":

و موضوعها دراسة تتبعيه للصحة العامة و نوعية الحياة للمسنيين ، و التي استهدفت دراسة كيفية لتقديم الحماية للمسنين من خلال مواجهة التحديات الجديدة ، نتيجة التقدم في السن وشدة الحاجة وهذا يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسيير حياتهم ، والحماية لصحتهم من التدهور و العلاج و المتابعة الدقيقة للحالة الصحية في حالة التعرض لأي مرض مع الفحص الدوري لدى مراكز [1]

[1]- منى عطية خزام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 244-239.

متخصصة لمتابعة حالتهم و المحافظة على قدراتهم الجسدية و حمايتها من التدهور ،مع ممارسة برامج رياضية محددة و التعايش السلمي مع هذه المرحلة ، وهذا يتطلب تقديم برامج خاصة للحماية الاجتماعية لهم .

2-7دراسة سامبي sumbye 2010:

وموضوعها الضعف وبرامج الحماية في زامبيا ، دراسة حالة لثلاث قرى ، وتستهدف هذه الدراسة اختبار المخاطر و الضعف و السياسات على منخفضي الدخل و أنواع برامج الحماية التي تحتاجونها ، وتم الاستعانة بمجموعة من الأخبار بين والسكان المحليين في هذه القرى للوصول إلى المؤشرات مرتبطة بعدم القدر و طبيعة الحياة في هذه القرى و التحليل الكمي و الكيفي أوضح انه من الصعوبة الوصول إلى هذه المؤشرات خصوصا إذا تم أخذ عدم القدرة في الاعتبار ، وتوصله رغم ذلك هذه الدراسة إلى أن هذه المؤشرات هي الأسر التي تعولها نساء والأسر التي بها مرضى ومعاقون والأطفال الأيتام والضعفاء ، والأسر التي يعولها مسنسن .

2-8 دراسة روجز ميجان و برايج موروليام rogers Meghan & pridemare" 2013" :

و موضوعها تأثير كل من الفقر و الحماية الاجتماعية على معدل الجريمة ، ان الحماية الاجتماعية هي قدرة الحكومة على إنقاذ مواطنيها من المشكلات المترتبة على الفقر و القوى السلبية للسوق التي تؤثر على نوعية الحياة ، وتستهدف هذه الدراسة توضيح العلاقة بين السياسات الحكومية التي تمد المواطنين ببرامج الحماية الاجتماعية و معدل الجريمة ، وتفترض الدراسة ان هناك علاقة قوية بين [1]

[1]-مرجع سبق ذكره ، ص 247.

الفقر و معدل الجريمة ، لذلك قامت الدراسة بفحص و اختبار أثر برامج الحماية الاجتماعية على خفض معدلات الفقر و الجريمة على المستوى القومي ،ومن النتائج ان برامج الحماية الاجتماعية ساهمت في خفض معدلات الفقر و الجريمة .

2-9 دراسة بينا ميجل و آخرون" Pena Miquel ,et Al 2014" :

وموضوعها عوامل أساسية مقترحة للحماية الاجتماعية للجمهور ، وتستهدف الدراسة إلى الوصول لإطار مقترح للدخل الأساسي ليغطي الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وقد تم دراسة العوامل المطلوب إنفاقها على الاحتياجات الأساسية للمواطنين في اسبانيا سنة 2010 ، كما استهدفت الدراسة تحديد كمية الحاجات الأساسية لحماية المواطنين من الأخطار الاجتماعية و آثارها ، وقد توصلت الدراسة إلى مقياس لقياس الحاجات الأساسية للمواطنين لضمان تلك الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية و الآمان لكل أفراد المجتمع لضمان حد أدنى من الدخل و المنافع الاجتماعية الأخرى[1]

استخلاص عام:

كما لا تستغني الدول الأجنبية عن نطاق الحماية الاجتماعية ، للنهوض بالأفراد و قدراتهم و تنمية الاقتصاد الوطني ، حيث تنوعت المواضيع المقترحة الخاصة بآليات الحماية الاجتماعية ، وطرق استفادة الأطفال الفقراء من شبكات الأمان الاجتماعي ، و أثر هذه السياسات في تقليص الفقر من المناطق الريفية .... إلى آخره من الدراسات التي تحضي باهتمام كبير بالحماية و النهوض بأفرادها و تحسين العلاقات بين الأفراد بما يساهم في تحقيق الرفاهية في الحياة و يتعدى ذلك أيضا في التفكير بالآفاق المستقبلية للأفراد.

[1] - مرجع سبق ذكره ، ص 247.

تحليل الدراسة السابقة:

غالبية الدراسات السابقة تمت في دول أجنبية ، اغلبها دول العالم الثالث التي تنشأ به ظروفها الاقتصادية مع مصر بنسبة (79.6%) بينما باقي الدراسات عربية ، وتم تطبيقها في مصر أغلبها بنسبة (20.4%) ، حيث تتجه معظم دول العالم النامي الى تطبيق سياسات الحمية الاجتماعية للمجتمع ككل ،وبخاصة الفئات الفقيرة و المستضعفة لضمان حد أدنى من الدخل ، و إتباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، و بالتالي فان سياسات الحماية الاجتماعية تلعب دورا حيويا في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

القضايا الرئيسية التي تناولتها هذه الدراسات:

- مدى أهمية سياسات الحماية الاجتماعية في رعاية بعض الفئات في المجتمع .
- فعالية سياسة الحماية في خفض معدل الفقر و الجريمة في المجتمع.
- كيفية الوصول إلى الفقراء و الفئات المستضعفة .
- استدامة الخدمات للفئات الفقيرة و الضعيفة.
- مكونات برامج الحماية الاجتماعية . [1]

[1]- مرجع سبق ذكره ،ص 251 ،ص 252.

استنتاج:

وبالتالي نجد إن سياسات و برامج الحماية الاجتماعية تحتل دور كبير في مختلف الدول العربية و الأجنبية ،حيث تم الإحاطة بالحماية الاجتماعية ، واهم ما يمكن إضافته و تعديله فيها ذلك لمدى تأثيرها على سيرورة المجتمع ورعايته من المخاطر و الإضرار التي تواجه حياته (الفقر الصحة،المرض،الشيخوخة ...). ومن ثم تحسين ظروف حياته،لتحسين أدائه و تطوير مهاراته بما يخدم مجتمعه ، الذي يضمن له الأمان و الاستقرار و الرفاهية تحت مظلة الحماية الاجتماعية التي تحمل الإنسان تحت جناحها و ترعاه و تصونه .

أوجه الاستفادة من هذه الدراسة :

- الحماية الاجتماعية تواجه العديد من المعوقات منها ما يتعلق بالإدارة التشريعية و آليات التقيد بها .
- الحماية الاجتماعية آلية لمواجهة الفقر.
- الاتصال وسيلة لتفعيل العمل و التشاور بين المنظمات في نفس القطاع.
- للحماية الاجتماعية علاقة وطيدة بالجانب الاقتصادي .
- هناك مقاييس خاصة لقياس الحاجات الأساسية للمواطنين لضمان الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية.

استخلاص على الدراسات السابقة:

معظم هذه الدراسات اعتمدت على جوانب معينة من الحماية الاجتماعية،و لم تتعدى لمنحى آخر من الحماية ، كدراسة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في حياته ، كالبطالة ، الأمومة ، حوادث العمل ، الأمراض المهنية ....الخ لجميع الأفراد سواء أجراء أو غير أجراء ، نشطاء او غير نشطاء.

ثانيا: تحديد الإشكالية :

تقوم الدولة على رأس مالها البشري ، حيث تسهر على رعايتهم وصيانتهم من كافة النواحي والجوانب سواء ماديا أو معنويا ، وتسعى بذلك إلى احتضان كل إنسان تحت مضلة الحماية الاجتماعية وذلك بالتكفل برعاية جميع الفئات ، سواء كانوا في وظائف حكومية أو غير حكومية .

فجميع الموارد البشرية التي تعد رأس مال للدولة في أي مجتمع من المجتمعات ، مهددة بعديد من المخاطر و المشكلات التي تأثر على مسار حياتهم الاجتماعي و المهني و النفسي و المادي .

من هذا المنطلق ركزت الدولة الجديدة، أدوارها الكاملة في حماية رأس مالها البشري ضمن جهود مبتكرة في شكل سياسات وبرامج اجتماعية توفر الحماية الكاملة أو الجزئية من حالات بعينها كالفقر – المرض – حوادث العمل – الأمومة – العجز...الخ

وبالنظر إلى معالجة برامج الحماية الاجتماعية ضمن أطرا إدارية وقانونية وتنظيمية يمكن تسليط الضوء على بعضها كالصناديق المالية والوكالات الاجتماعية المقربة بشكل كبير لخدمة الأفراد و الجماعات أينما وجدوا في المنزل، المزرعة، الخيم ، المكاتب ، ورشات العمل ....الخ

وللقياس الكيفي و الكمي لمدى نجاعة تلك البرامج والصناديق في ميزان جانبين تتوازن فيه رفاهية الأفراد مع مدى تطبيق الحماية الاجتماعية .

على هذا المحمل تم تركيز اهتمام دراستنا حول أبراز أهمية ودور هذه الأخيرة في الارتقاء بمواردها البشرية وفق قواعد مضبوطة تصنعها دولة الحماية الاجتماعية هذا ما أثار التساؤل المحوري التالي :

ما هو تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر ؟

ليندرج عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية ندرجها كالأتي:

1- ما الفئات المستهدفة في مخطط الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ؟

2- كيف يتم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية بشكل مرضي في أوساط المجتمع الجزائري ؟

3- هل استطاع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من تغطية حد مقبول في الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

بما أن الحماية الاجتماعية وسيلة لمواجهة المخاطر و الأضرار و الوقاية منها حيث انها ترتكز على مبدأ التضامن و التكافل و التي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية و خاصة الفئات الضعيفة ، وبهذا يجب أن تكون على المستوى العملي أكثر منها أن تكون مجرد شعارات وبهذا زاد الاهتمام العالمي بها و الإحاطة بكافة برامجها، و هذا ما جعلنا ندرس موضوع الحماية الاجتماعية و ذلك لـ :

- العلاقة الوطيدة التي تجمع هذا الموضوع بنوع التخصص الذي أدرسه ألا و هو تنمية الموارد البشرية.
- التعرف على واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر ، ومدى سعيها في تحقيق رضا أفراد المجتمع وخاصة الذين يمارسون مهنة معينة سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية .
- التعرف على مدى فعالية برامج و مخططات الحماية الاجتماعية في الجزائر من بينها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) – بالطارف في رعاية الموارد البشرية من المخاطر ، وحل المشاكل الطارئة .
- معرفة واقع التجربة الجزائرية في تغطية اكبر شريحة في المجتمع من خلال ، منظومة الحماية الاجتماعية التي تتقولب في عدة برامج وسياسات دولية .

ثالثا: أهمية الدراسة :

يحتل موضوع برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر أهمية بالغة في ميدان علم الاجتماع .

- مدى مساهمة برامج و مخططات الحماية الاجتماعية في صيانة و رعاية الفرد من مختلف المخاطر و التهديدات التي تواجهه، و بالتالي ضمان العيش الكريم للفرد و أسرته، إضافة إلى المساهمة في تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات النشطة، و الشرائح الاجتماعية وتحسين المستويات المعيشية للموارد البشرية.
- مدى مساهمة هذه البرامج في تحقيق رضا المجتمع الجزائري.
- ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ندرة وقلة الدراسات التي تناولت متغير الحماية الاجتماعية .
- نتائج هذه الدراسة ستكون السبيل في كشف الغموض عن بعض الجوانب المسكوت عنها وبالتالي إيجاد أساس يمكن الرجوع إليه من قبل الحكومة الجزائرية .

رابعا : أهداف الدراسة

تهدف دراستنا إلى تحديد الأهداف التالية :

1-الأهداف الأكاديمية:

و التي تكمن في الإجابة على إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية المطروحة سابقا.

- تسليط الضوء على موضوع الحماية الاجتماعية، وضرورة البحث فيه و ذلك لما له من أهمية كبيرة على حياة الأفراد و المجتمعات.
- البحث لإيجاد الحلول الضرورية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر لتحقيق رضا الافراد و المجتمعات .

2-الأهداف التطبيقية:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التطبيقية التالية :

- معرفة مدى تحقيق برامج الحماية الاجتماعية لدرجة عالية من المساعدات و سياسات اجتماعية مرضية، وتوفير الأمن و الطمأنينة في نفوس الأفراد للمساعدة على مواجهة المخاطر و التهديدات (العجز-الوفاة- المرض...) .
- الوصول إلى تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات في مجال تفعيل مخططات و توجيهات الدولة في الحماية الاجتماعية .
- تعميق الفهم حول واقع برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر و مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها و الإحاطة بمواطن الضعف .

خامسا: تحديد المفاهيم

تحتاج أي دراسة إلى ضبط وتحديد محكم للمفاهيم والمصطلحات الخاصة بموضوع البحث ذلك في كونها تساهم في بناء النظرية ، ومفتاح رئيسي لفهم الموضوع باعتبار أنها أداة ربط بين الجانب النظري والتطبيقي ، كما تساعد في تحديد اتجاه الباحث ولا تترك له مجال واسع للتأويل .

وعليه ارتائنا إلى تحديد هذه المفاهيم والمصطلحات الخاصة بموضوع (تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر بوكالة– CNAS– الطارف .

1- تقييم:

أ. **لغة:** مصدر قيم، يقيم ،تقييما ، فهو مقيم و المفعول مقيم .

قيم الشيء تقييما قدر قيمته ، قيم السلعة حدد ثمنها ، قيم وضع استعرض نتائجه و ما حققه من تقدم.

ب. **اصطلاحا** : هو عملية تقدير القيمة للأصل و للاستثمار ، ويمكن أيضا ان تعني تقدير القيمة المستقبلية باستخدام بيانات تشمل معدلات مختلفة مثل معدلات السعر إلى العائد او السعر إلى المبيعات .

ج. **إجرائيا** : تقدير قيمة الشيء ، ومعرفة أصله و محتواه و تقييمه ايجابيا او سلبيا و تحديد مكانته بالرجوع إلى الإحاطة به في الواقع .

2- برامج :

أ. **لغة** : اسم للجمع يدل على أساليب و خطط مختلفة .[1]

[1] - معجب عربي عربي ، تطبيق معجم المعاني ، LNT.com ، التوقيت 21.25 بتاريخ 2018/03/18.

ب. **اصطلاحا** : البرنامج هو خطة عمل لانجاز واجبات معينة خلال فترة محددة وفق ميزانية مرسومة .

ج. إجرائيا : تعني كلمة برامج علة مجموعة من الأساليب و الاجرائيات تضعها جهة محددة لتحقيق غايات معينة في فترة ما .

3 **الحماية** : سوف نتطرق الى توضيح معنى الحماية (لغة ،اصطلاحا، إجرائيا).

أ. **لغة** : الحماية لغة تعني المنع و الدفع ، فيقال حمى الشيء حميا و حمى و حماية و محمية اي منعه و دفع عنه ، ويقال حمى المريض ما يضره حمية بمعنى منعه إياه و أحتمه .

ويقال حمى القوم حماية ، من باب المنعة و يقال حماه بحمية ، حماية بمعنى دفعه عنه ، ومعناه هذا شيء حمي أي محضور لا يقرب .ويفهم من التعريف اللغوي لمصطلح الحماية ، انه يدور في ذلك المنع و الدفع .1

ب. اصطلاحا: تعبر عن مجموعة من الآليات و الأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة و العوز و الحرمان و الحد من خسائره و حمايته مما يهدده من أخطار داخلية و خارجية كالأزمات الاقتصادية و المالية و الحروب و حالة الحصار الاقتصادي و الكوارث الطبيعية كالمجاعات و الفيضانات و الأمراض الوبائية .2

1- بن احمد محمد ، الحماية الجزائية للحقوق العمالية ،دار الجامعة الجديدة ،د.ط ، الأزاربطة، الاسكندرية 2017،ص19.
2 - منى عطية خرام خليل ،مرجع سبق ذكره،ص179.

كما تعرف غلى أنها مجموعة من السياسات و البرامج الرامية الى الحد من الفقر و الضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل ، مما يقلل سن تعرض الناس للمخاطر و تعزيز قدرتها على حماية انفسهم ضد المخاطر و انقطاع او فقدان الدخل .

و مما سبق اتضح ان مفهوم الحماية الاجتماعية يرتكز على مواجهة الضعف و الحد من الفقر وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة و إدارة المخاطر الاجتماعية .

4 التأمينات الاجتماعية:

أ. **لغة** :التامين فتعني معرفة المرء مسبقا بان ظروفه لن تسوء في المستقبل و هذا التوقع في حد ذاته ذا قيمة حتى الذين يختلف ظروفهم. 1

ب. **اصطلاحا** : يعني حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها لأدخل لإرادتهم فيها ،ولا قدرة لهم في حماية أنفسهم منها مثل العجز ،الوفاة المبكر ، البطالة ، الشيخوخة و الأمراض و الحوادث .

كما يعرف إلى انه كل تامين إجباري تقوم به الدولة وتفرضه إلى فئة معينة لصالح أفراد آخرين ،قد يتعرضون من خلال عملهم عند الفئة الأولى لإصابة في أشخاص او أوامرهم .

تعد أنظمة التامين الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية التي تساند محدودي الدخل و تدعم قدرتهم على مواجهة متطلبات الحياة. 2

يعني أن هذا التامين يشمل كل أنواع التامين التي لا يمكن ان تزاوله الهيئات او الشركات المساهمة ، ويقوم هذا النوع على مبدأ التضامن الاجتماعي المزدوج الذي يقوم بين الدولة و الأفراد .

1 - منى عطية خزام خليل ،مرجع نفسه ، ص 74.
2- سماتي الطيب ، التامينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،2014 ص 44.

ج. **إجرائيا:**

وسيلة لبث الثقة في نفوس الأفراد، يقوم على مبدأ تعويض الأفراد عن الخسائر التي قد تنجم سواء في ماله وجسمه .

5 الرعاية الاجتماعية:

أ. **لغة:** حرفة الراعي ، رعى الشيء رعيا و رعاية ، حفظه .

من المعروف أن الراعي لديه رعية، أي تحت يده رعية، واصل الرعاية هي رعاية البهائم.[1]

ب. **اصطلاحا** : تعريف هوارد رسل "" الرعاية الاجتماعية مجال من مجالات المسؤولية الحكومية

التي تمارسها لتحقيق الأمن و الحماية، وفرض التكيف الاجتماعي الناجح للمواطنين، وإشباع الحاجات التي لا تقوم هيئات أخرى بإشباعها لما في ذلك المساعدات المالية للمحتاج، وحماية الضعيف و العاجز من الاستقلال الاجتماعي، وتوفير الخدمات العلاجية اللازمة "".[2]

تعريف احمد كمال احمد : يعرفها كمرادفة لكلمة رفاهية ، مع إضافات بسيطة ميزت فهمه للرعاية اذ يرى لأنها "" هذا الكل من الجهود و البرامج ، والخدمات العلاجية و الوقائية و الإنشائية المنظمة التي تتولاها المؤسسات الحكومية و الأهلية و الدولية لمواجهة حاجات الأفراد الضرورية الحالية و المستقبلية ، ولتحقيق لأفراد هذا المجتمع النمو و الرخاء الإنساني و الوصول لهم إلى حياة فضلى""[3]

[1]- الموقع الشامل ، موسوعة البحوث المدرسية chamil بتاريخ 2018/03/18 ، بتوقيت 19:31.
2- ذياب عيوش ، فيصل الزعنون ، الرعاية الاجتماعية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ط9 ، مصر الجديدة ، 2008 ص 14.
3 - مرج سبق ذكره ، ص 15.

ج. **إجرائيا:** تقصد بالرعاية العناية بالحاجات الضرورية للإنسان باختلافها لتحقيق الأمن و الطمأنينة في نفوسهم و الارتقاء بهم

6. المساعدة الاجتماعية:

أ. **لغة** : بمعنى ساعد ، يساعد، ساعده، والمقصود بها فعل الخير و الإحسان و مساعدة الفقراء وغيرها و الأخذ بيد الشخص دون تركه .

ب. **اصطلاحا** : تعبر عن مدى تضامن المجمع معى الفرد في تحقيق الحماية و الأمن إلا أنها

تنطوي على بعض العيوب تجعلها غير فعالة في توقيف المخاطر الاجتماعية من ضمنها انها غير كافية لمواجهة المخاطر اليومية ، كالشيخوخة ، رغم انها قد تكون كافية لمواجهة الأخطار الاستثنائية كالوفاة.

بالإضافة إلى ذلك فان هذه المساعدة لا تمنح إلا للأشخاص الذين يثبتون فقرهم و هو ما يصعب تحديده عمليا، ناهيك عما قد يسببه من مساس بكرامة الشخص الطالب للمساعدة.[1]

ج. **إجرائيا** : نستنتج مما سبق أن المساعدة الاجتماعية تقوم على أساس الإحسان و مساعدة الأفراد و بالأحرى الفئات و الوقوف إلى جانبهم دون التخلي عنهم وفي ذلك دعوة إلى الإخوة ، الرأفة التضامن .

[1] - محمد حسن القاسم ، التأمينات الاجتماعية ، أحكام التامين الاجتماعي على العاملين ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر 1999، ص13-17.

7. الضمان الاجتماعي:

أ- **لغة:** ضمن كفالة مرض ملازم مستعص عامة، الكفالة و الإلزام.[1]

إدارة ترعى حقوق العمال و الموظفين ورواتبهم التقاعدية و حاجاتهم الصحية مقابل اشتراكات منهم و من أرباب العمل .

ب-**اصطلاحا:**

يقول فتحي احمد عبد الكريم "" التكافل الاجتماعي المعيشي ، ويقصد بذلك الضمان الاجتماعي أن تضمن الدولة بكل فرد فيها مستوى لائقا للمعيشة ،حيث إذا حال الفقر أو المرض أو الشيخوخة دون تحقيق هذا المستوى تطفلت الدولة عن طريق الزكاة بتحقيق هذا المستوى اللائق للمعيشة . ""[2]

إما فتحي المرصاوي يقول " أن الضمان الاجتماعي هو النظام الذي يكفل دفع الخطر الاجتماعي عن أي فرد في المجتمع "[3]

ج. **إجرائيا:**

نستنتج مما سبق أن الضمان الاجتماعي هو قيام الدولة أو المؤسسة بحماية المواطنين و التكفل بهم ، دون أن يشترك أفراد المجتمع بأداء قسط معين وباتالي حماية الأفراد وقائيا و علاجيا من مخاطر المرض ، الفقر ، الحمل وهو جهاز يرعى حقوق العمال و الموظفين ورواتبهم .

[1]- باسم عبد الله ، قاموس نبوبل عربي عربي ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2011 ، ص567 .
[2] - عبد الكريم فتحي احمد و أحمد العسال ،النظام الاقتصادي في الإسلام ، مبادئه و أهدافه ، ، مكتبة وهبة ، عابدين، ط.8، مصر ، 1992 ، ص 100.
[3] - المرصاوي فتحي ، التأمينات الاجتماعية و الضمان الاجتماعي في القانون الليبي ، المكتبة الوطنية ، بنغازي ليبية 1974 ، ص 10.

8. الموارد البشرية:

أ. **لغة** : المورد لغة يعني المنهل ، الطريق ، مصدر الرزق .

قال ابو فراس :

ألم يسر الشامتون فإنها موارد أبائي الأولى و مواردي

وتعني كلمة مورد لغة هي المنبع .

ب. اصطلاحا: هو الذي يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهارته و معرفته ، و ليس من خلال عملية التحويل و التغيير التي تحدث للموارد المادية لكي يتحقق الثروة ، فبدون هذه المهارات و المعرفة ، يصبح الفرد عاجزا أو ذو قدرات محدودة لمنعه من أحداث التحول و التغيير لذلك ، ولكي يصبح الفرد مورد ، لا بد أن يمتلك الخبرة المهارات، القدرات والاستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة .

كما يعرف على السلمي الموارد البشرية أنها: " تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات و القدرات بمناسبة لأنواع معينة من الأعمال و الراغبين في أداء الأعمال بحماس و اقتناع ".

تعرف أيضا بأنها : مجموعة الأفراد المشاركة في تحقيق أهداف وسياسات و نشاطات و انجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسة " .

ج. **إجرائيا:** نستنتج مما سبق أن الموارد البشرية هي الجماعات و الأفراد العاملين الذين يمتازون

بمجموعة من القدرات و المهارات الفنية و التي تجعلهم قادرين على أداء عملهم على أكمل وجه و بأقصى فعالية و كفاءة ممكنة للوصول الى تحقيق إستراتيجية و أهداف المؤسسة .

وبالتالي فهي لاستخدام الأمثل و الفعال للموارد البشرية ، لتحقيق أهداف المؤسسة . [1]

[1]- منير بن دريدي ، إستراتيجية ادراة الموارد البشرية للمؤسسة العمومية ، دار الابتكار للنشر و التوزيع ، ط 2 عمان ، 2016 ، ص 30-31.

سادسا : المعالجة المنهجية للدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع " تقيم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر على أسلوب المقاربة النسقية المتعددة المناهج ، حيث استفدنا نظريا من المناهج الآتية :

1- **المنهج التاريخي** : اعتمدنا في تحليل دراستنا لموضوع " تقيم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر على المنهج التاريخي ، الذي يعني بتتبع الظاهرة وكشف جوانب الغموض فيها ومعرفة عوامل تطورها من اجل القياس و الكشف ، حيث يستخدم عند دراسة ظاهرة تحتاج إلى دلائل تاريخية ووثائق في التاريخ ، و يستفاد منه في إتباع الظواهر الايجابية والابتعاد عن السلبية

فدراسة الحاضر لا يكمن إلا عند دراسة الماضي .[1]

فا لباحث التاريخي عند استخدامه للمنهج التاريخي، يعمل على دراسة الماضي و فهمه وربطه بالحاضر، ومن تم التنبؤ به ووضع خطة للمستقبل

وبالتالي استفادت الباحثة من المنهاج أو الأسلوب التاريخي في الإحاطة بجوانب الموضوع المدروس ، ذلك من خلال معرفة المراحل التي مرت بها تجربة الحماية الاجتماعية في العالم (غربي عربي ، جزائري) ، وكشف مميزاتها وتطوراتها ، والإحاطة بنقائصها ومكاسبها المتفقة في استجاب الموارد البشرية ، وذلك تعرض الاستفادة منها في الحاضر والنهوض بها مستقبلا .

فالباحثة اعتمدت الأسلوب التاريخي لبيان الرؤية في محاولة تغطية اكبر حد ممكن من النقائص ومحاولة إيجاد سبل جديدة أكثر فاعلية لإنجاح تجربة الحماية لاجتماعية في الجزائر ، والنهوض بها

[1]- مصطفى الفوال صلاح ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، د.ط ، دار العربي للطباعة و النشر ، مصر ، 1989 ،ص 68.

بما يفيد المجتمع ككل والدولة واستراتجياتها في حد ذاتها ، مع الأخذ بالايجابيات والنماذج الناجحة لضمان استمرارية تقدم برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر .

2- المنهج البنيوي التحليلي :

اعتمدت دراستنا في جانبها النظري لموضوع " تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر" على المنهج البنيوي التحليلي ، كونه يعتمد على التحليل المباشر للظاهرة بكل حيثياتها وتفاصيلها وعناصرها وتكون بشكل موضوعي دون إدخال الباحث في ذلك الجانب الذاتي والشخصية ،فتغطت الارتكاز في المنهج هي البناء " فالبنية تكتفي بذاتها ولا يتطلب إدراكها اللجوء الى اي من العناصر الغربية عن طبيعتها " .

فالمنهج البنيوي انطلاقا لما تنص عليه اللسانيات البنيوية ، مفهوم البنية والبناء هو أن تكون الدراسة محصورة في خير مغلق عن أي عامل خارجي أو داخلي عن ما هو موجود في النص وبالتالي ندرس فقط العلاقات داخل البناء النصي في علاقات الإجراء يبعضها .[1]

فالمنهج البنيوي كما يؤكده ناصر " على ان البنائية هي منهج تحليلي تركيبي يعتمد على تحديد كل بناء إلى جزئياته التي يكون منها الكشف عن العلاقات الموضوعية التي تربط بعضهم البعض ثم إعادة تركيبها في بناء كلي جديد يكون أرقى من البناء السابق وأكثر تقدما "[2]

فأداة التحليل في هذه الدراسة هي الحماية الاجتماعية ، حيث سنعالجها كبنية من خلال العناصر التالية :

[1]- شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ، www.alfaseeh.net بتاريخ 2017/11/1 توقيت 12:14.
[2]- محمد بلال الغندور ، البحث العلمي بين النظري و التطبيق ، دار الجوهر والتوزيع ، مصر 2015، ص 262.

- إن الحماية الاجتماعية ترتكز على آليات ومؤسسات متناسقة تدعوا إلى تحقيق التضامن والتعاون والتكافل لصيانة مواردها البشرية
- للحماية الاجتماعية دور وقائي ، كونها تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن والرعاية والوقاية من مختلف المخاطر
- الحماية الاجتماعية قيمة اقتصادية واجتماعية، فهي وسيلة لتأثير على الأزمات الاقتصادية وتفاقم البطالة والفقر ن وبالتالي تعمل على تحسين ظروف العمل و المعيشة.
- ترتكز الحماية الاجتماعية في أداء مهامها على التنسيق والانسجام في المهام و الوظائف بين مختلف أجهزتها وبرامجها الاجتماعية والتنظيمية .

3- المنهج الوظيفي:

لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع " تقييم برامج الحماية الاجتماعية الموارد البشرية في الجزائر " الى المنهج الوظيفي وهو "الطريقة العلمية التي تعتمد بالأساس على الوظيفة كآلية لتفسير الظواهر وتحليل الوظيفة على الفعل أو العمل الذي يقوم به كائن ما " .

وبالتالي تحليل " عمليات وبرامج تفعل الحماية الاجتماعية في الجزائر" [1]

. يقول "دوركايم" ان النهج الوظيفي منهج له قواعده وأصوله لم يظهر إلا في الثلاثينيات من القرن الماضي على يد الاثنولوجيين .يستند في دراسة الظواهر بالأساس إلى فكرة الكل الذي يتآلف من

[1]- ناطم عودة ، المنهج البنيوي ، جريدة الزمان ، 2002/10/16 ، ص 14 انظر الموقع http://m.facebook.nadem.aouad , بتاريخ 12:14,2011/11/11 توقيت

أجزاء ويقوم كل جزء بأداء دوره وهو معتمد على غيره من الجزاء[1]

وبالتالي فهناك أجزاء في هذه الدراسة تفرض علينا تطبيق هذا المنهج دون سواه ، فالحماية الاجتماعية للموارد البشرية لها وظائف هامة داخل المجتمع من خلال تحري واستطلاع وظائف الهياكل الاجتماعية والتنظيمية التي يركز عليها برنامج الحماية للدولة العصرية .

يمكننا الوقوف على الإبعاد الوظيفة لمسالة الآتية.

- أن الحماية الاجتماعية وسيلة لبث الشعور بالأمان والطمأنينة داخل نفوس الأفراد والمجتمعات .
- تهدف الحماية الاجتماعية إلى إعطاء مكانة خاصة للموارد البشرية وذوي حقوقهم من خلال الحفاظ عليهم ووقايتهم من الخطر.
- تسعى مخططات وبرامج الحماية الاجتماعية للنهوض بالمستوى المعيشي للفرد ، وبالتالي الرفاهية في الحياة .
- الحماية الاجتماعية وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال حماية اضعف الأفراد وتنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرات الفقراء لاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة على ادارة المخاطر .

[1] - ناطم عودة ، المنهج البنيوي ، جريدة الزمان ، 2002/10/16 ، ص 14 انظر الموقع http://m.facebook.nadem.aouad , بتاريخ 12:14,2011/11/11 توقيت

خلاصة الفصل الأول :

نستنتج من هذا الفصل أن الحماية الاجتماعية للموارد البشرية تتكون من عدة مفاهيم متصلة بها كلها تصب في منحى ومجرى واحد ألا وهو تحقيق الحماية الاجتماعية لمختلف الأفراد والارتقاء بمسارهم المعيشي .

فإحساس الفرد بالأمان والاستقرار الاجتماعي داخل وخارج الوظيفة ، يزيد من مردودية المؤسسة

الفصل الثاني :الحماية الاجتماعية " معالجة تحليلية "

تمهيد :

أولا : الحماية الاجتماعية وتاريخها

1- في المجتمعات الغربية

2- في المجتمعات العربية

ثانيا: الحماية الاجتماعية في قضايا وأبعاد

1- أهمية الحماية الاجتماعية

2- مكونات الحماية الاجتماعية

3- خصائص الحماية الاجتماعية

4- تحديات الحماية الاجتماعية

5- الفئات الخاصة بالحماية الاجتماعية

6- سياسات الحماية الاجتماعية

ثالثا : الحماية الاجتماعية في التجربة الجزائرية

1- تاريخ الحماية الاجتماعية في الجزائر

2- الآليات التنظيمية والقانونية للحماية الاجتماعية في الجزائر

2-1 : الضمان الاجتماعي

2-2 : التأمينات الاجتماعية

3- صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر

4- التأمينات الاجتماعية التي يستفيد منها المؤمن الاجتماعي و شروطها

4-1 : حوادث العمل والأمراض المهنية في الجزائر

4-2 : شروط الاستفادة من أداة التأمينات الاجتماعية في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد :

عرفت المجتمعات الحماية الاجتماعية منذ زمن بعيد ، لكنها لم تأخذ الشكل الحالي حيث كانت تعتمد على المبادئ الدينية ، بشكل أساسي .

فالحماية الاجتماعية ، تستهدف الموارد البشرية ، باختلاف فئاتها ، ونوعية مهامها باختلاف أماكن عيشهم ، وذلك للإحاطة بكافة متطلباتهم ، لتأمينهم مما يهددهم من أخطار داخلية او خارجية ، و **لا يحدث** ذلك تلقائيا ، بل تعتمد في ذلك على عدة سياسات وبرامج فاعلة ، لتحقيق وظائف وأهداف متنوعة ، سوا الاجتماعية ، أو اقتصادية أو نفسية .....

وبذلك نستعرض في هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط الملمة بالحماية الاجتماعية ومكوناتها ، واهم ما يميز برامجها المعتمدة للامان بحاجات الأفراد و المجتمعات والنهوض بهم .

أولا : تاريخ الحماية الاجتماعية

1: في المجتمعات الغربية :ارتبط تطور مفهوم الحماية الاجتماعية بنموذجين كبيرين هما النموذج الألماني على يد" bismark" "و النموذج البريطاني على يد" beveridge"

1-1-نموذج " bismark (1815-1898)

هو من ابتكر أول نموذج وطن للحماية الاجتماعية في العالم الصناعي ن وذلك في نهاية القرن 19 (1880) لقد جاء هذا النموذج ليهدم الأجواء سادت الطبقة العاملة ، أثناء الثورة الصناعية ، حيث عرفت انتهاك واسع لحقوق العامل البسيطة ، فدعا " تيسمار " إلى ضرورة تامين العمال من الأخطار التي قد تعيقهم من ممارسة عملهم .

هذا النموذج يعني أن العامل عندما يمضي عقد العمل ، فانه يمضي على عقد التامين للحماية من أخطار المهنة ، وبتالي يون مجبرا على تر جزء من أجره .

وتتمثل هذه الأخطار في :

- خطر المرض وقد تم التأمين منذ سنة 1883.
- خطر العمل وقد التامين منذ سنة 1884.
- خطر الشيخوخة وقد تم التامين منذ سنة 1889.

بينما انتفع في ذلك الوقت 10 % من أبناء الشعب من قوانين الضمان الاجتماعي ، حيث يتمتع حوالي 90% من الناس في ألمانيا بحماية هذه القوانين .[1]

ولقد أوكلت مهمة تسيير هذا النظام إلى الدولة التي تقوم بتحصيل اشتراكات العمال وأصحاب العمل فنعقد التوقف الاضطراري عن العمل ، يقوم الضمان الاجتماعي ، بتقديم دخل للعامل العاطل عن العمل ، أما دور النقابات وأرباب العمل ، فنمو توجيه ويعدل سياسة الضمان الاجتماعي بتقديم دخل حسب المقتنيات الاجتماعية (اجر، بطالة ، ساعات العمل) ومنه يرى " تيسمارك " أن لكل فرد مكان

[1]- بن دهمة هوارية ، مذكرة تخرج ، لنيل شهادة الماجستير ، "الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي "تلمسان " 2015/2014 ص 3-5.

في سوق العمل ولا مجال للبطالة ، فالعامل قبل أن يكون عاملا فهو فرد داخل المجتمع ، وبالتالي حمايته في العمل هي حماية له و لعالته في المجتمع. [1]

2.1- نموذج William Beveridge (1879 – 1963)

وهو أب النموذج الثاني الكبير للحماية الاجتماعية (welfare state)، أو دولة الرفاهية ، ولقد ظهرت نظريته ، في الفترة الممتدة بين الأزمة الاقتصادية و الحرب ع 2 وبالضبط سنة 1942 بسبب تفشي البطالة والفقر وزيادة التهميش .

كل هذه الأسباب أدت إلى ظهور هذا النموذج ، الذي يقتضي بضرورة توفير حد أدنى للمعيشة كدخل لكل مجتمع ، ولقد انطلقت " bevenge" من فكرة جوهرية تقوم على أساس تحرير الإنسان من الحاجة في نظره عار على المجتمع وجب التخلص منها ، وهذا من خلال ضمان الدخل للجميع بتعزيز إلية التضامن بين الأفراد بواسطة جهاز التضامن الاجتماعي

لقد تأثر " Beveridge" بأفكار "كينز" فيما يتعلق بمعالجة البطالة من خلال زيادة الاتفاق الحكومي للتخلص من الأموال المكدسة ، وزيادة مناصب العمل ، ومنه زيادة الطلب ، زمنه إعادة توزيع المدخرات لمستحقيها لضمان العدالة في توزيع الدخل ، وهنا تكمن اللمسة الجديدة " Beveridge" وعلى العموم يتركز نموذجه على ثلاث مبادئ هي .

1- **الشمولية** : ويعني انه لكل فرد الحق بي الحماية الاجتماعية ، نشمل العمال الحاليين وحتى العمال الأجراء سابقا ، كما شمل كل المخاطر وأيضا القطاعين العام و الخاص. [2]

---

[1]-Cttvon bismrk، رجل دولة وسياسي برويس ، المانيا ، شغل منصب ريس الوزراء : مملكة بروسيا ابريل 1815- 30 يوليو 1898 ص 45 نقلا عن مذكرة تخرج في الماجستير ، تلمسان 215/2014

[2]- نفس المرجع،ص 160

2- **الوحدة** : ويقصد بها تجميع وتوحيد صناديق الضمان الاجتماعي في هيئة واحدة تتولى النظام الجديد ، وتتمكن من تقليص النفقات ومنع ازدواجية الاستخدام ، وتوطيد التنسيق بين مصالح الضمان الاجتماعي .

3- **التشابه** : ويعني التشابه التقدميات الممنوحة من طرف الضمان الاجتماعي ، فلا يجوز التمييز بين الجراء أو المرض أو البطالين .

وتمويل الضمان الاجتماعي حسب " Beveridge" يتم عن طريق إقطاع الضرائب و اشتراكات العمال وعلى الدولة أن تخصص أموال كبيرة لتغطية العجز في صندوق الضمان الاجتماعي باعتباره جهاز من أجهزة الدولة يحمي الفرد من عدة أخطار فهو مبني عليه و من اجله. [1]

استنتاج:

ترتكز المفاهيم الأولية للحماية في المجتمعات الغربية ، على نموذجين ، النموذج الألماني و البريطاني ، الأول جاء لتهدئة الأوضاع التي سادت إبان الثورة الصناعية والثانية والتي كان لها انعكاسات كبيرة وبالأحرى أفكار " تبسهارك " التي كانت لها انعكاسات عملية و نظرية في العديد من الدول ، التي تهدف إلى تجسيد التوصيات المقترحة ، في مجل الحماية الاجتماعية.

3.1- انعكاس النظريتين:

كانت هناك استجابة فورية للأفكار " بسمارك " سنة 1883 ، وصل في انجلترا عدد المنخرطين في صندوق التقاعد في كل من مناجم الفحم ، وقطاع السكك الحديدية ، حوالي 11330 مشترك بمعدل 3.7 % من إجمال العاملين ، ثم ليرتفع بعد ذلك شيئا فشيئا ، لعم مختلف الشبكات الخاصة ، أما في فرنسا ، شرع القانون الفرنسي التامين البسمركي وأصبح إجباريا ويشمل كل العمال ، هذا على مستوى

[1] -بن سعدة كريمة ، تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزار ،2011/2010 ، ص 24 ، نقلا من مذكرة ماجسير ، 2014-2015.

العملي ، أما على المستوى النظري فقد ساهمت نظريته في ظهور مفهوم الدولة الاجتماعية l'état sociale بينما نظرية " بفريدج " أحدثت ثورة هائلة في مفهوم الضمان الاجتماعي ، بتبنيه فكرة تحرير الإنسان من الحاجة وفكرة الحق في العمل للجميع ، ليأتي بع ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 الصادر عن الأمم المتحدة حيث تشير المادة 25 منه على أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان ، أي بمعنى أن لكل إنسان الحق في المستوى اللائق من المعيشة لتامين صحة وسعادته هو وأفراد عائلته من حيث الغذاء و اللباس ، والخدمات الطبية في حالات تعرضه للبطالة أو المرض أو الشيخوخة أو العجز .

أما منظمة العمل الدولية ، فسارعت إلى تغيير توجهاتها وذلك بإعادة النظر في التوصيات السابقة المتعلقة بالبطالة ، والاستخدام إلى توجه يهتم بحماية وسائل العيش خصوصا عند العجز عن العمل بما فيذلك الشيخوخة و البطالة ، وتم تكريس هذه التوصيات سنة 1944 ، ثم تليها عدة اتفاقيات أهمها سنة 1952 المتعلقة بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي ، باعتبارها تفرض مبادئ "بفريدج " مكملة لمبادئ "بسمارك " حيث يشكيلان معا قواعد نظام الضمان الاجتماعي الحديث و نخص بالذكر من النموذج. الأوروبي" modèle europen" للحماية الاجتماعية الذي يعتمد بدوره على الأسلوب "السبمركي" الذي يتناسب في حق كل أجير مع الاشتراكات المسدد لصالحه والأسلوب " البيفردجي " المستمدة من التغطية الاجتماعية لكل السكان . [1]

1 في المجتمعات العربية :

اختلف الباحثون في تحديد الجذور التاريخية للحماية الاجتماعية كل حسب رؤيته

1.2- ما قبل الثورة الصناعية : تغيرت المبادئ الدينية لتأخذ تسمية الوسائل التعليمية والتي تعد غير كافية لتحقيق الأمان الاجتماعي للفرد، وتمثلت هذه الوسائل التقليدية فيما يلي :

[1]- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ،2015/2014، ص 156.

أ _ **الادخار**: يتمثل في حبس جزء من داخله للإنفاق.

ب _ **المساعدات الاجتماعية** : لم يستطع الأفراد حماية أنفسهم من مدخراتهم فما كان عليهم إلا طلب المساعدة من أصحاب رؤوس الأموال وكذالك الهيئات العمومية .

ج_ **المسؤولية**: أن الأخطار التي تقع للغير تلزم مرتكبيها بالتعويض للمتضررين ويشكل ذلك نوع من الحماية الاقتصادية

د_**التأمين الخاص**: يعد من أهم الوسائل التي يلجا إليها الفرد لمواجهة الأخطار الاجتماعية

2-2- ما بعد الثورة الصناعية : ظهرت المفاهيم الأولى للحماية الاجتماعية في القرن التاسع عشر في أوربا الغربية حيث عرفت تطور كبير مما ساعد في ظهورها توفر المناخ العام المساعد على ذلك والذي يظهر في ما يلي :

أ : الآثار المتعددة لتضيع المشاريع:

أدى التطور الصناعي إلى التسارع فيما استعمال الآلات ، لزيادة الإنتاج فتم إنشاء مشاريع وشركات كبرى أدت إلى استخدام اليد العاملة واستغلال جهدها مقابل اجر رخيص مما أدى ذلك إلى عدم الموازنة بين الإنتاج وحاجات الأفراد وهذا ما أدى اتساع رقعة الفقراء و البطالين ، هذا بدوره أدى إلى ظهور أزمات اقتصادية .

ب : تطورات الايدولوجيا الاشتراكية

ساهمت الآثار في السلبية للتضييع في ظهور العديد من المشاكل ، هذا بدوره ساهم في ظهور عدة ثورات محلية بين أصحاب الأموال والعمال شجعت كل من "كار ماركس" و " لويس بلان" يتبين[1] مظاهر الاشتراكية فاندلعت الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 فكان لهم الأثر في توحيد جهود العمال

[1]- مرجع نفسه،ص5.

في العالم عن طريق تكوين اتحادات وتكوين مؤتمرات عمالية وطنية و دولية الامر الذي ضاعف قوة الحركات العمالية و انتشارها ، من هنا أدركت الطبقات الرأسمالية خطورة هذا الأمر فاضطرت إلى قرار التجمعات العالمية و الاعترافات بحقوقهم في تأسيس نقابات تدافع عن مصالحهم

ج : عمق الأزمات الاقتصادية و تفاقم وظيفة الطبقة الشغيلة

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية عديدة نجد أهمها أزمة الكساد العالمي 1929 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في تلك الفترة 15 مليون ، فأصبح إلزاما عالي الرأسمالية أن تجد حلا لتخفيف أثار هذه الأزمة ، وتم الأخذ بآراء " جون ماينارديكينز " والذي رأى بضرورة تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي G ، فلم يقتصر دول الدولة على الجانب الاقتصادي ، بل امتد يشمل الجوانب الاجتماعية وبدأت الحكومات تقدم برامج للحماية الاجتماعية. [1]

استنتاج:

أخذت الملامح الأولى للحماية الاجتماعية تظهر و تتطور من مرحل إلى أخرى وتظهر في أشكال مختلفة ، وما زاد من بروزها الأزمات والثورات العمالية التي تطالب بحقوقها ، هذا ما فرض على الدولة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية كسبيل حاسم وضروري للنهوض بهذا الجانب ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية زمن هنا ظهر أول مفهوم للحماية الاجتماعية في تقرير هيئة الأمم المتحدة 2012 بعنوان " الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء " .

[1] -مرجع سبق ذكره ،ص 6.

ثانيا: الحماية الاجتماعية في قضايا و أبعاد

1 أهمية الحماية الاجتماعية ومبرراتها:

يحدد احد الباحثين أهمية الحماية الاجتماعية في:

- **تقليص مساحة التهميش الاجتماعي** : وذلك بتقليص المصادر المختلفة لعدم الاستقرار الاجتماعي ، بحيث يعتبر هذا الإجراء ذو طبية تنموية ، لأنه يقلل من المخاطر المختلفة لتبديد موارد المجتمع ومصادره الأساسية .
- **الاندماج الاجتماعي** : وهي العملية التي تعني تأهيل المهمشين أو المستبعدين من اجل التدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع ، وبذلك يتحول هؤلاء البشر – ناقصي المواطنة– باتجاه المواطنة الكاملة ، وبذلك نجدهم يشكلون قيمة مضافة لقيام المجتمع الأخرى .
- **التماسك الاجتماعي** : والذي يتحقق استنادا إلى امتلاك غالبية أفراد المجتمع القدرة على التفاعل و التبادل الاجتماعي ، وبذلك فأنهم يرتبطون بالمجتمع ويساهمون في تطوير موارده والارتقاء بأوضاعه ، زن الطبيعي ان تقود عملية التماسك الاجتماعي التي تقويه الروابط بين الأفراد بعضهم البعض من ناحية ، وتهمش روابطهم بالمجتمع من ناحية ثانية .

كما يمكن ان تسهم الحماية الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة بطرق معددة مثل :

أ – أداة فعالة لتقليل الجوع الشاملة الجوع وفقر الدخل ، فهي تستطيع تحقيق أهداف التنمية الشاملة عن طريق يقلل أعداد الناس الذي يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ، مثل المسنين والأطفال والأيتام والأطفال المعاقين .[1]

[1] - منى عطية حزام خليل ، مرجع سبق ذكره،ص 189-191.

ب – الاستثمار في الفقر أداة قوية ليغير حياتهم ، وتحسين دخولهم عن طريق الحماية الاجتماعية تجعل الأسرة تستثمر في الصحة و التعليم و خاصة للأطفال لمساعدتهم للهرب من الفقر الذي يواجه أبنائهم ، كذالك الفائدة التي يحققها المجتمع .

ج – بعد ضرورة للدولة الفاعلة عن طريق مواجهة التفاوت و الاستبعاد وتقوية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع والحماية الاجتماعية تساعد على بناء المواطنة وتقليل الصراع ومنظمة العمل الدولية تعمل على ان تكون الحماية الاجتماعية واقع مثله مثل الحقوق الإنسانية الأساسية والحماية الاجتماعية تساعد على التوافق مع التحولات الاقتصادية كما يمكن ان تساعد في بناء الدعم للإصلاح الضروري

2: مكونات الحماية الاجتماعية

تذهب بعض الدراسات إلى التأكيد على أن برامج الحماية الاجتماعية، تشمل عادة توسع مظلة تغطية التقاعد واحتياجات المتقاعدين، إضافة التي تزويد العاطلين عن العمل بخيارات التامين لمختلف وبرامج الضمان الاجتماعي.

كما أنها تقابل احتياجات بعض شرائح المجتمع من حيث توفير الأمن الغذائي و الحصول على الخدمات والموارد الأساسية، وتوفير اهتمامات خاصة بالمرأة.....الخ.

وترى "اندي نوتون " "ANDY NORTAN" أن برامج الحماية الاجتماعية تتكون من نوعين من الإجراءات هما :

- المساعدات الاجتماعية الخاصة بالمستعبدة من ذوي الدخل المنخفض أو الفقراء
- التأمينات الاجتماعية و هي تمول وتعتمد على مبادئ الضمان الاجتماعي [1]

ويعتبر " **DFID** "مكونات الحماية الاجتماعية :

[1] - منى عطية حزام خليل ، نفس المرجع ، ص 189-191.

- التأمينات الاجتماعية: والتي يقدم فيها الأفراد اشتراكات يتم دعمهم بها في أزماتهم أو ظروفهم
- المساعدات الاجتماعية: تعطى للذين يعانون من العوز عن طريق المجتمع
- ضمان الحد الأدنى لحماية المواطنين في أماكن العمل

يرى كل من" ديفركس" و " ساباتا " أن الحماية الاجتماعية تتكون من ثلاث مكونات رئيسية وهي :

- التأمينات الاجتماعية والتي تتكون من برامج الحماية من المخاطر، وتقدم للمسنين و المعاقين
- المساعدات الاجتماعية والتي تقدم لفقراء و تتضمن المساعدات المالية وغير المالية.
- البرامج التي تقدم للعاملين (الغداء للعمال – برامج العمل العامة)
- البرامج المخصصة لحماية العماليين في الاقتصاد (مثل قوانين الحد الأدنى لأجهز)

وبالتالي فكل هذه الدراسات تتفق على أن مكونات الحماية الاجتماعية ،مكون من التأمينات الاجتماعية و المساعدات الاجتماعية ، وبصفة عامة يضم مفهوم او نظام الحماية الاجتماعية المكونات الأساسية التالية :

1-2- الأول يمثل في توفير الأمن (التهديدات الخارجية) وحماية الإنسان داخل المجتمع من اي اعتداء يتصل بوجوده سواء ذاته او ملكيته او حريته ويتصل بذلك تحقيق الامن الاقتصادي و الاجتماعي (الحافظ على الأسرة) و الأمن الثقافي و ذلك بالحفاظ على هوية البشر وثقافتهم و ثرائهم لما يحقق انتمائهم في المجتمع .

2-2- المكون الثاني : يتمثل في الرعاية الاجتماعية ، من خلال تقديم المساعدات الافراد الذي يحتاجونها العنصر الثاني في شبكات الحماية الاجتماعية ، ويقصد بها التدابير أو النظم الاجتماعية التي تستهدف حماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية ،فارتباطا بذلك تعرف نظم الخدمات الاجتماعية[1]

[1]- منى عطية حزام خليل ،مرجع سبق ذكره،ص 186-188.

بأنها تتشكل من تلك التدابير او النظم التي تستهدف توفير الرعاية الطبية و التربية والتعليم والإسكان ورعاية المسنين وذوي الحاجات الخاصة .

3-2-: وتعد نظم الضمان الاجتماعي المكون الثالث لشبكات الحماية الاجتماعية ، ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه الحماية من الخوف ، وبذلك يستهدف الضمان الاجتماعي ، مساعدة البشر المعرضين لأخطار ، حتى يتقبلوا منها ، وتتضمن نظم الضمان الاجتماعي تامين البشر عند التقاعد وكبر السن او العجز عن السعي لإشباع الحاجات الأساسية ، كما يشمل الضمان الاجتماعي نظم المساعدات التي تمنح لبعض الشرائح الاجتماعية للحفاظ على قدراتها .

4 : تحديات الحماية الاجتماعية :

عندما يتم وضع برامج الحماية الاجتماعية موضع التنفيذ ، فان هناك مجموعة من التحديات تواجه تنفيذ البرامج يجب أن توضع في ألاعتباره، ومن هذه التحديات من هم الفقراء ؟ ومن هم المستضعفون ؟وما هي أفضل الطرق للوصول إليهم ؟ هل تكفي الميزانيات للبرامج ؟ كما يجب مقارنة التكاليف بالمنافع بالنسبة للجماعات المستهدفة كما يجب أن توضع الخيارات لتقدير مساهمة البرامج في تقليل الضعف ، كما أن بناء دعم سياسي لبرامج الحماية الاجتماعية ، وفي بعض المجتمعات الفقيرة هناك حاجة إلى بناء دعم من خلال الجهات المانحة ليشكلوا جزاء من تمويل برامج الحماية الاجتماعية في المدى القصير إلى المدى المتوسط .

ومن التحديات التي تواجه الحماية الاجتماعية كما حددها « Andy martin 2001»

-استمرار نمو عدم المساواة و التفاوت العالمي والذي برز منذ تسعينات القرن الماضي في برامج المساعدات العامة المقدمة في المجتمعات الفقيرة .[1]

[1]- منى عطية حزام خليل ،مرجع سبق ذكره ، ص 188.

-استمرار تحريك ضغط العولمة و السياسة للإقلاع من الفقر

-إنشاء آليات عالميه و أقلميه والتي يمكن ان تساعد البلدان التي تعاني من الأزمات مؤقتة لضمان الدعم لمتطلبات الحية الأساسية

ويرى كل من سارا و جيوب (SARA & HUIB) بان هناك أربعة تحديات تواجه الحماية الاجتماعية هي :

أ : إقامة سياسية شاملة للحماية الاجتماعية :

والذي يواجه عدة مصاعب منها التزايد السكاني، وخاصة الدول النامية، كذلك صعوبة تصنيف الناس في فئات، كذلك تحديد الخصائص الفردية للسكان (المعاقين – الأطفال المساء إليهم ...) و لكل فئة نجدها هل تحتاج إلى التأمينات أم إلى المساعدات و هل تقوم بها الحكومات أم الهيئات الأهلية.

ب : ضمان حقوق الإنسان من خلال الحماية الاجتماعية :

ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدات الدولية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، تقر حق الإنسان في الأمان الاجتماعي ، و بمعنى أخر فان ضمان حقوق الإنسان يمكن ترجمتها من خلال برامج الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية ، يمكن ان نستخدم مداخل معينة لتحديد الفئات ولكنها تحد من الخدمات التي يحتاجها المواطنين او تحرم بعض منها ، ويتجاهل تقديمها لبعض الجماعات الضعيفة في المجتمع مما يخل بحقوق الانسان .

ج _ ضع سياسة للحماية الاجتماعية وضمان الشراكة الديمقراطية :

في هذا التحدي توجد قضيتان الأولى وهي قضية ضد سياسة للحماية الاجتماعية والثاني فيه الشراكة الديمقراطية ، فمن الملاحظ أن المانحين لم يرتبطوا بطريقة فاعلة في سياسات الحماية[1]

[1]- منى عطية حزام خليل ، مرجع سبق ذكره ص 226

الاجتماعية في الدول ذات الدخل المنخفض ، والذين في الغالب يقترحون آليات جديدة للحماية الاجتماعية ، أكثر صنع سياسة لها ، وبمليون إلى إنشاء منظمات غير حكومية أكثر من صنع سياسة حكومية للحماية الاجتماعية .

د_ التمويل المستخدم لسياسة الحماية الاجتماعية

إن ضمان التمويل المستدام يضمن التغطية لسياسة الحماية الاجتماعية ، وتمويل سياسة الحماية الاجتماعية ، يمكن أن يتم عن طريق المستوى القومي والعالمي ، وقد أشارت البحوث إلى انه بالرغم من وجود بعض الموارد في الدول ، ذات الدخل المنخفض ، إلا أنها تكون غير كافية لضمان سياسة فعالة للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين ، ودعم المانحين ضروري في نفس الوقت.

استنتاج:

حتى تنجح سياسة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية ، لابد لها من دراسة نقاط القوة والضعف لإقامة سياسة واضحة وعادلة ، مستوفية لجميع الشروط و التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج على وجه أكمل .

5 : الفئات التي تدخل تحت نطاق الحماية الاجتماعية

يعتبر تحديد الفئات التي يجب أن تدخل ضمن سياسات الحماية الاجتماعية من التحديات التي تواجه هذه السياسات ، بل أن إذا اعتبرنا الفقراء هم احد الفئات التي يجب تشملها الحماية الاجتماعية فهناك تحدي أخ يتعلق بمن هم فقراء ؟ ومن هم المستضعفون بل وكيف يمكن تحديدهم و الوصول إليهم ؟ ومع ذلك فقد اتفق معظم تعارف الحماية الاجتماعية ، على أنها تقدم إلى الفقراء و الجماعات المستضعفة ، والذين في أزمة ويواجهن أخطار ونظرا لان المساعدات الاجتماعية والتأمينات[1]

[1]- منى عطية حزام خليل ،مرجع سبق ذكره ، ص 226.

الاجتماعية تعتبر من أكثر برامج الحماية الاجتماعية شيوعيا في جميع دول العالم ، سوف تقوم الدراسات بتحديد الفئات المستفيدة من هذين البرنامجين كما يلي:

1.5- الفئات المستفيدة من المساعدات الاجتماعية: وتمنح للأشخاص في الحالات التالية:

أ _ **المساعدات النقدية:** تمنح في حالة فقدان الدخل، أو انخفاضه نهائيا أو مؤقتا وتنقسم إلى التالي:

- **المعاشات:** وتمنح للأفراد أو للأسر التي تتعرض فقد الدخل أو انخفاضه نهائيا أو لفترة طويلة مثل فئات الشيوخ، والأرامل، والمطلقات، و العوانس
- المساعدات الشهرية: تمنح للأفراد أو الأسر التي تتعرض لفقد الدخل أو انخفاضه لفترة مؤقتة واسر المسجونين، والمرأة الحامل، والمرض وحالات الهجر.
- **مساعدات الدفعة الواحدة:** وتصرف للطلبة و المتعطلين الخارجين من السجون و لحالات الوضع، ولنفقات الجنازة [1]
- **الاغاثات** : وتمنح دفعة واحدة فقط في الحالات الطارئة ، كالكوارث والنكبات التي تلحق بالفرد أو الأسرة ، أو المجتمع ، مثل وفاة الأب رب الأسرة أو الفيضانات ....الخ
- **إعانات العاملين السابقين وأسرهم من بعدهم:** وتصرف لحالات الزواج، والطلاق والتعليم والمرض، وقلة الدخل...الخ.
- **القروض:** تمنح للأعراض المنضمين المشروعات الأسر المنتجة، أو لخدمات إعادة التأهيل
- **المساعدات العينية:** تكون في شكل ملابس، أو أطعمه، معدات، آلات...الخ. [2]

[1]- منى عطية حزام خليل ،مرجع سبق ذكره ، ص ص-191-193

[2]- مرجع سابق ، ص ص 195-197

استنتاج:

تختلف وتتعد الفئات التي تحتضنها برامج واليات الحماية الاجتماعية ، فجميع الأفراد معنيين ببرامج الحماية الاجتماعية ، باختلاف جنسيتهم ، كالشيوخ ، الأرامل ، العجز ، الكوارث و النكبات مشروعات الأسر لمنتجة ، نفقات الجنازة ...الخ الماما لجميع مستحقات الأفراد .

2.5- الفئات المستفيدة من التأمين الاجتماعي:

يمكن تقسيم المؤمن عليهم والذين تشملهم مظلة التأمين الاجتماعي بصورة مباشرة على النحو التالي:

- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة، والهيئات العامة، والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات.
- العاملون الخاضعين لأحكام قانون العمل

أما بالنسبة لسريان قانون التأمين الاجتماعي على العامل الأجنبي ، فانه وفقا لأحكام البند (ب) من المادة رقم (2) من القانون ، فإذا استفاد العمال الأجانب من قانون التأمين الاجتماعي ، يختلف حكمها بحسب ما إذا كانوا يعملون في الحكومة ، أو القطاع العام أو الخاص .

- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل، فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة

3.5- الفئات الخاضعون لتامين إصابات العمل فقط

- العاملون الذين يقل سنهم عن (15) سنة: يشترط لخضوع العاملين بالقطاع الخاص لجميع أنواع التأمينات، ألا تقل السن عن (18) سنة،اما لمن يقل عن (18) سنة ، فقد استثناهم القانون من الخضوع لأحكام القانون، فيما عد تأمين إصابات العمل، حيث ينتفعون بأحكام التأمين. [1]

[1]- نفس المرجع، ص ص195-197.

- العاملون المتدرجون : العمل المتدرج هو كل من يتعاقد مع صاحب العمل بقصد تعلم مهنة أو بضاعة سواء كان بأجر او بدون أجر في بداية تعلمه المهنة ، لكن يتعين ألا يقل أجره في المرحلة الأخيرة للتدرج عن الحد الأدنى للأجور ، كما يشترط سنا معينا للتدرج .
- التلاميذ الصناعيون : وهم الطلبة الملحقون بأحد مراكز التدريب المهني الخاضعون لنظام التلمذة الصناعية ، فهم ليسوا عمالا ، وبالتالي تسري في شانهم أحكام تامين إصابات العمل فقط ، دون باقي أنواع التأمينات الأخرى .
- المكلفون بالخدمة العامة : وفقا للقانون رقم 76 لسنة 1973 في شان الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية :

➢ **أما بالنسبة للفئات الخاضعة لتأمين المرض، فهم كالتالي:**

- العاملون لدى أصحاب الأعمال : الذي يصدر بتحديدهم قرار من وزارة الصحة تدريجيا وقد صدرت تدريجيا قرارات عديدة لسريان أحكام المرض على العاملين لدى أصحاب الأعمال منذ بداية تطبيق هذا النوع من التامين عام 1964 حتى ألان وقد شملت التغطية الغالبية العظمى من العاملين لدى الغير ، سوء بالحكومة أو القطاع العام ، أو الخاص .
- أصحاب المعاشات : تسري أحكام العلاج و الرعاية الطبية لمنصوص عليها في تامين المرض على أصحاب المعاشات اعتبارا من 1975/9/1 ، بشرط ان يتقدم صاحب المعاش بطلب الانتفاع بهذا التامين قبل تاريخ انتهاء الخدمة بثلاث أشهر على الأقل .
- زواج وأولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش : أجاز قانون التامين الاجتماعي ، ان تسري أحكام تامين المرض على زوج المؤمن عليه ، او صاحب المعاش ومن يعول من اولاد ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء . [1]

[1]- مرجع سابق ، ص ص 195-197.

حدد احد الباحثين الفئات المستحقة للحماية الاجتماعية في :

_ بعض فئات الطفولة ومنها : الأطفال المعرضون للإهمال و يحرمون من إشباع احتياجاتهم الأساسية من طرف الآباء (الضرب المبرح ،الكي بالنار ، الكسر ، التأخر في علاجه ....) الأطفال العاملون في سن صغر ، ويعملون أعمال شاقة ، فضلا عن تعرضهم للحرمان عن بعض حقوقهم الأساسية (كالتعليم)

ونجد أيضا الأطفال المحرومون من الرعاية الأسرية ، وذلك بفعل عوامل التفكك الأسري أو اليتيم أو سواء الحالة الاقتصادية للأسرة ، كذلك فئات الأطفال مجهولين النسب ، وأيضا الأطفال المشردون و أطفال الشوارع ،ويتعرضون لمختلف أنواع الإيذاء و الخطر ....الخ

إضافة إلى الأطفال المعاقين بمختلف أنواع الإعاقة، وخاصة الإعاقة العقلية.

_ بعض فئات الأسر ومنها:الأسر الفقرة التي تعيش في فقر مدقع، مما ينعكس اثر ظروفها على مواجهاتها للعديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية والتعليمة وغيرها.

إضافة إلى الأسر التي تعولها نساء لأسباب مختلفة، والأسر التي سجن عائلها وقد يكون هو مصدر الرزق الوحيد لها، ومما يزيد من معاناتها نظرة المجتمع لها. [1]

و الأسر التي يعولها مسنين، حيث قد يكون غير قادر على العمل مما يزيد من فقر الأسر.

_ بعض فئات النساء ومنها : النساء اللاتي يتعرضن للعنف ، و التحرش الجنسي أو الاغتصاب فهي بحاجة إلى مساعدة وحماية ، و النساء المعيلات المتولين إعالة أسرة .

[1]- مرجع سابق، ص ص 198-200.

_ بعض فئات المسنين ومنها :المسنون الضعفاء، المشردون الذين لا مأوى لهم ، و المسنون المقيمون بمؤسسات خاصة بالإيواء وخاصة الفقراء منهم .[1]

_ بعض فئات المرضى و منهما : المرض بأمراض مزمنة ، المرضى بأمراض مؤدية إلى الوفاة (الايدز السرطان .....) فهم بحاجة إلى رعاية صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية

_ المعاقون: نجد منهم المعاقون جسديا، وعقليا والذين يحتاجون معاملة مختلفة

ومما سبق يتضح أن برامج الحماية الاجتماعية ، يجب أن توجه إلى جميع المواطنين في المجتمع كحق من حقوقهم ، إلا إن هناك فئات خاصة من المواطنين تكون لها الأولوية القصوى في برنامج الحماية الاجتماعية .[2]

استنتاج:

تحتضن الحماية الاجتماعية مختلف الأفراد ، لضمان العانية و الأمان الاجتماعي لكن هناك فئات لها الأولوية أكثر من غيرها في الحماية ، حسب طبيعة الضرر الملحق بهم .

[1] - منى عطية حزام خليل ، مرجع سبق ذكره ص ص 198_200.

[2] - مرجع سابق ، ص 218-219.

6 : سياسات الحماية الاجتماعية (دور المجتمع)

ويقصد بالدور المجتمعي للحماية الاجتماعية ، هو كل الجهود غير الحكومية التي يبذلها الأفراد والأسر والجماعات ومنظمات المجتمع و المنظمات الدولية غير الحكومية لتوفير سبل الحماية الاجتماعية في المجتمع ، وهي جهود مكملة لجهود الدولة في تحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين وفيما يلي نقدم عرض لدور المجتمع في الحماية الاجتماعية كالتالي :

1.6- دور الجماعة في الحماية الاجتماعية :

كل جماعة تقع عليها مسؤولية اجتماعية محددة تجاه الأفراد كمستوى ادني ، وتجاه المجتمع كمستوى اعلي .

فبعض الجماعات قد تحصل على حقوق أكثر بينما تطلع بواجبات اقل ، وهو الأمر الذي يودي إلى بروز المسؤولية الاجتماعي الناقصة في مقابل المسؤولية الاجتماعية الفائضة .

فإذا تأملنا دور لجماعة في الحماية الاجتماعية للفرد ، فأننا سوف نجد أنفسنا أمام نمطين من ممارسة الحماية الاجتماعية النمط الأول ، ممارسة الجماعات الأولية أو الجماعات الارثية ، حث يسود هذا النمط من الجماعات في المجتمعات التقليدية ، وتتحدد فاعلية هذا النمط في الحماية الاجتماعية بحدود الجماعة ذاتها وتشكل الجماعات الطوعية ، أما النمط الثاني من الجماعات وهي تتشكل إراديا ، وتلعب ادوار الحماية الاجتماعية بأبعادها المختلفة بالنسبة للأفراد المنتمين لها ، أو للمهميش بصفة عامة ويدخل في هذا النمط من الجماعات تنظيمات المجتمع المدني بكل أطيافها.[1]

[1]- نفس المرجع ، ص218 -219

2.6- دور الأسرة في الحماية الاجتماعية :

إن رعاية الأبناء لآبائهم تشكل في الثقافة العربية ، الحماية والضمان الرئيسية ضد الشيخوخة والمرض ، والأحوال المعيشية الصعبة من بطالة ويتم وترمل وإعاقة والتي غالبا ما يضطلع بها و بمسؤولياتها أفراد الأسرة ، حيث يمكن ذلك الأسر العربية من مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية فمختلف الأوضاع الاقتصادية التي سادت في العقدين الماضيين فرض تغيرات على الأدوار التقليدية للأسرة و قلصت من قداتها على توفير أوجه الحماية الاجتماعية لأفرادها .

وهكذا أدى عجز آليات الحماية الاجتماعية التقليدية عن تلبية احتياجات الفقراء و المحتاجين أدى بهؤلاء للبحث عن آليات أخرى للتعامل مع المخاطر ، كالتقليص من وجه الهجرة ، عمالة الأطفال بغض النظر عن أثارها السلبية من قلة الرفاهة ، وعدم القدرة على استغلال الموارد البشرية بشكل أفضل ، حيث يعتبر العامل ف القطاعات غير الرسمية ، وسكان الريف و المناطق لمهمشة في المدن من أكثر الحالات نظرا إلى ضعف قدرة الأسر تقديم المساعدات و موجهة المخاطر

3.6- دور القطاع الخاص في الحماية الاجتماعية

يقع نطاق المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص لتطوير أوضاع المهمشين والفقراء فكلما ارتقت نوعية الحياة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع ، كلما اتسع نطاق السوق ،الأمر الذي يعني تدفق للسلع وعائدا اكبر للأرباح ، وهو ما يعني ان جهود القطاع الخاص في تطوير نوعية الحياة في المجتمع من خلال الدفع بنسبة من أرباحه في اتجاه المساعدة في تمكين الفئات المهمشة من خلال برامج الحماية الاجتماعية حتى يحولها إلى قوى اقتصادية فاعلة ، حيث من المفترض ان يعود عليه [1]

[1] - منى عطية حزام ، مرجع سبق ذكره ص 218-219.

ذلك بأرباح أكثر ومن ثم فان قيامه بذلك بعد واجب اجتماعيا مثلما هو واجب أخلاقه أن يعمل القطاع الخاص في اتجاه ترقية الأوضاع المجتمع الذي يعمل فيه إطاره ، لأنه بذلك يؤسس البيئة الآمنة و المواتية لممارسة نشاطه .

ومن الإجراءات التي يقوم بها القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين المساهمة في إنشاء وبناء المدارس لتعليم الأطفال وإنشاء المستشفيات والتبرع للمشروعات الخيرية في المجتمع .

6-4- دور منظمات المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية

تبرز مسؤولية المجتمع المدني ، وبخاصة المنظمات غير الحكومية في توفير الحماية الاجتماعية للفقراء من خلال عدة أساليب للحماية الاجتماعية .

الأسلوب الأول : يسعى المجتمع المدني الى تطوير قدرات المهمشين ، بالعمل على تمكينهم من الناحية الاقتصادية ، أو إعادة تأهيلهم حسب متطلبات واحتياجات سوق العمل الحديثة تارة أخرى فالتنمية التي ينشدها المجتمع المدني تعتمد على الخدمات المحلية بالأساس ، إضافة إلى سعيه إلى تدبير تمويل مشروعاته التنموية ، من خلال مصادر عديدة (الدولة ، أو مؤسسات التمويل الدولية ، القطاع الخاص ...) .

الأسلوب الثاني : في الحماية الاجتماعية يعمل المجتمع المدني باتجاه تطوير القدرات السياسية والثقافية والاجتماعية للمهمشين الفقراء ، وتطوير قدراتهم الاجتماعية بان يجعلهم ينتظمون في روابط و جماعات قادرة على إنتاج رأس المال الاجتماعي ومحو أمنيتهم وتطوير قدراتهم ، فذلك يساعدهم في التدريب [1]

[1]- مرجع سابق، ص 220-222.

على المشاركة السياسية والاجتماعية ، لما يجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه عائلاتهم و مجتمعاتهم .

إن غالبية هذه الهيئات تقوم على تقديم المساعدة بدلا من تبني قضايا المستفيدين و الدفاع عنها و دورهم في نشر الوعي محدودا جدا ، وبالتالي فهي غير قدرة على تكوين حركة اجتماعية ، وبالتالي فعلى الهيئات غير حكومية العربية مطالبة بتحديث رؤيتها وتبني استراتجيات جديدة لما يمكنها من التعاون مع الهيئات الدولية ، وبالتالي تتاح أمامها الفرصة في اتخاذ القرارات والمشاركة في عمليات التنمية المستدامة .

6-5- دور المجتمع الدولي في توفير الحماية الاجتماعية

لقد تنامى دور المنظمات غير الحكومية العالمية خلال العقدين ، على صعيد التعامل مع القضايا و المشكلات الاجتماعية ، ورغم بعض المحاولات الدولية لإيجاد توافق حول حزمة اجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، لم يؤدي ذلك الى ظهور نظرة موحدة حول مستقبل دولة الرفاهة الاجتماعية ودول النموذج الملائم للتنمية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي المعولم ، كما أن ظهور منظمة التجارة العالمية في هذا المجال دعم التوجه الليبرالي في السياسات الاجتماعية لناحية خصصته خدمات التعليم

والصحة والخدمات العامة وسياسية الحماية الاجتماعية ، وقد لاقت التوجهات الليبرالية الجديدة هذه دعما متزايدا من أرباب المصالح الاقتصادية .[1]

وعلى هذه الخلفية نحدد توجهات أربعة تعيين إحراز تقدم اجتماعي عادل على الصعيد الدولي والتي تتمثل فيما يلي:

[1]- مرجع سابق ، ص222-224.

- اهتمام لجنة المساعدات التنموية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بتمويل التعليم الأساسي والرعاية الصحية فقط .
- إحلال لمصالح الذاتية للمنظمات غير الحكومية الدولية محل خدمات الدولة .
- إيمان البنك الدولي بان يقتصر دور الحكومة على توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية .

لقد أدى التركيز على السياسات ذات التوجه الليبرالي الجديد الى ظهور ردود فعل من قبل بعض منضمات المجتمع المدني العالمية بتصحيح الآثار الاجتماعية للعولمة ، وهكذا أباشرت الأمم المتحدة بتطبيق أجندة اجتماعية هدفها إيجاد عولمة ذات " وجه إنساني "[1]

استنتاج:

نستنتج من خلال دور كل من المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والأسرة ودور الجماعة والمجتمع الدولي في إطار تعزيز وتكمله سياسات الحماية الاجتماعية ، تجاه الأفراد المهمشين من الفقراء و إحراز تقدم اجتماعي عادل .

يحتضن ويقوي الحماية الاجتماعية من جانب معين ، فنجد الأسرة مثلا نقوم برعاية و حماية أبناءها وتوفير الحماية لأفراد ها لتجنب الانحرافات والجرائم التي قد يصوغون نحوها ، ونجد دور منظمات المجتمع المدني التي تظهر من خلال تطوير المهارات والقدرات السياسية والثقافية والاجتماعية لأفرادها من الفقراء وجعلهم قوة فعالة ، وهذا تدعيما لجهود الدولة برعاية مجتمعها ، تحت جناح صندوق مساند للإنسان وهو الحماية الاجتماعية بالرغم من بعض العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم اجتماعي عادل على الصعيد الدولي .

[1] - منى عطية حزام ، مرجع سبق ذكره ص 222-224

ثالثا : الحماية الاجتماعية في التجربة الجزائرية

1: تاريخ الحماية الاجتماعية في الجزائر

كانت شبكة الحماية الاجتماعية تتشكل من الضمان الاجتماعي ومن الدعم للسلع الغذائية ، إضافة إلى ذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين :

يتمثل الأول في مساعدات عائلات العاملين في مختلف القطاعات ، بما فيهم الموظفين الحكوميين وتتكون المساعدات من تحويلات نقدية ، وعلاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة .

يتمثل الثاني في مساعدات مالية تقدم للمسنين و المعوقين ، ومساعدات غذائية للأسر الفقيرة ، ومنح مدرسية للأطفال (الحماية الاجتماعية هنا مصاغة على شكل مساعدات اجتماعية تقدم للفقراء و المحتاجين)

لقد أقدمت الحكومة الجزائرية على إتباع سياسات تؤمن الاستخدام الكامل ، عبر قوانين صارمة تمنع رب العمل من صرف المأجورين ، كما أنها فرضت على أرباب العمل تامين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين

كما أن الحكومة اتبعت سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور ، بشكل مستمر لتامين حد ادني مقبول من الدخل .

لكن عند ما باشرت الحكومة الجزائرية ، بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اضطرت إلى إعادة [1]

[1] - بن دهمة هوارية ، ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر،2014-2015، ص 49.

النظر في شبكة الحماية الاجتماعية، فكان التركيز على حصر المستفيدين من المساعدات لذوي الدخل المتدني، كما عالجت سياسة الاستخدام، وما لزم من تمكين واستمرارية برامج المساعدات.

(مخطط الحكومة في الحماية من بدا بتوسيع ويستمر ليشمل جمع الأفراد) في مطلع التسعينات (عام 1992) اعتبرت الحكومة ان دعم السلع الغذائية لا يمكن الاستمرارية ولابد أن تكون الأسعار مرآة للكلفة الحقيقية لها ، لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب و الطحين .

كما انتشرت البطالة بسبب تسريح العمال ، وغلق المؤسسات ، واتسعت بذلك رقعة الفقر وتعويضها عن ذلك ، أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية من خلال إثراء نظام الحماية الاجتماعية بي برنامج أهمها التامين ضد البطالة ، والتقاعد المسف وإقامة تشريع جديد للشباب ومساعدتهم في بحثهم عن فرص العمل فأوجدت برامج تأهيل في الإدارة والتعاونيات وتشجيع المؤسسات الصغيرة ، ورغم كل هذا إلا أن تلك الإجراءات غير كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة .

عرفت الحماية الاجتماعية منذ الاستقلال تطورا كبيرا ، تجسد من خلال العديد من التنظيمات و القرارات والإجراءات ، والتي تهدف إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات النشطة و الشرائح الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة ويمكن تلخيص مؤسسات الحماية الاجتماعية في الفروع التالية : [1]

[1]- مذكر تخرج لنيل شهادة الماجستير ، ، نفس المرجع ، ص 50.

CNAS : الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، ويشمل العمال اللذين يتقاضون أجور بصفة عامة ، وبعض الفئات الأخرى (المجاهدين ، المعاقبين ...) حيث تتقطع نسبة من أجور العمال شهريا لتغطية النفقات الناجمة عن المرض او حوادث العمل .

CASNOS : الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء ، يضم أصحاب الحرف وأربابي العمل ، وبصفة عامة كل من يمتلك محل تجاري ، فهو ملزم بتسديد اشتراكاته ، لضمان الاستفادة من التعويضات عن المرض او حوادث العمل ، وكذا الحصول على التقاعد .

CNR : الصندوق الوطني للمعاشات تهتم هذه الهيئة ، بتسديد مستحقات فئة المؤمنين الذين أحيلوا إلى التقاعد .

استنتاج :

استطاعت الجزائر أن تأسس نظاما للحماية الاجتماعية يمتاز بالتنوع ويضم كل الشرائح الاجتماعية ويلبي كل احتياجات فئات المجتمع التي تختلف من فئة إلى أخرى.

فمن خلال هذا البرامج المختلفة، تستطيع مخططات الحكومة الجزائرية ، أن تكون مساندة لأفرادها محققة لطموحاتهم ، مانعه للأخطار التي ممكن أن تحدث داخل المجتمع .

فالحماية الاجتماعية في الجزائر مرت وانتقلت بعديد من المراحل المختلفة حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في فترة ما . إلى أن تطورت أكثر بعد الاستغلال وأخذت تظهر وتتوسع بصفة رسمية قانونية عبر برامج ومخططات الحكومة في الحماية الاجتماعية. [1]

[1]- مذكر تخرج لنيل شهادة الماجستير ، 2014-2015 ، مرجع نفسه ، ص 49-50.

2 الآليات التنظيمية والقانونية للحماية الاجتماعية في الجزائر

1.2- الضمان الاجتماعي

تستخدم عبارة الضمان الاجتماعي بمفهومها الحديث " الذي يمتد لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات المختلفة " تشير إلى تدابير أمنية وغير تأمينية لضمان وتعويض دخول المواطنين و المقيمين وحدودها الدنيا (عند انقطاعها أو توقفها) وتوفير الاحتياجات المادية حيث يلزم..... ويمتد المفهوم لشمل إلى جوانب ضمان الدخل وتوفير الفترة على الكسب [1]

2-2- خصائص الضمان الاجتماعي :

- انه نظام إجباري يلزم بالاشتراك فيه جميع العاملين في الدول وأصحاب الأعمال و الدولة نفسها.
- الشمول لجميع العمال وأصحاب الأعمال والعمالة غير المنتظمة، كما يشمل المتعطلين عن العمل في فترات يبنيه حين انتهاء عملهم من جهة والانتظار للحصول على عمل أخر.
- إن الدولة تقوم بإدارة هذه التأمينات من خلال صناديق التامين التي تقوم بإنشائها وتوفير تكاليف العلاج أثناء المرض .
- تحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، ذلك قيمة عالية على تماسك المجتمع واستقراره .
- إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، لان المشترك يدفع مبالغ قليلة وتحصل على مزايا متعددة .
- استمرار الدخل للمواطنين بعد التقاعد ويوفر لهم قوة شرائية تساهم في تنشيط حركة السوق ومواجهة الركود. [2]

---

[1] - سامي نجيب ، خبير التامين الاستشاري ، الضمان الاجتماعي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الغربي للضمان الاجتماعي المنعقد في مدينة شرم الشيخ ، من فترة 19-2009/07/21 ، ص 3.

[2] -زربمي نعمة ، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية ، جامعة حسيبة ، الشلف ، ليومي 03-2012/07/04 ، ص 03.

3.2- أهمية الضمان الاجتماعي

- **الوظيفة الاجتماعية** : إذ يهدف التأمين إلى التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان حظر معين ، فيقوم كل منهم بدفع قسط او اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي احد منهم ، وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للتامين بصفة خاصة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وما يترتب عن ذلك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها ما الصناديق التي تنشا لهذا الغرض ،فالصندوق هنا يحل محل الأشخاص الآخرين (المؤمن لهم).
- **الوظيفة النفسية** : تتمثل في توفير الأمان و إزالة الخوف من للمؤمنين لهم من أخطار الصدفة الأمر الذي يجعله يتحلى بروح من المبادرة الخلاقة ، ويحذوه في ذلك الأمان والاطمئنان بفضل عملية التامين لكل الصدف و المفاجآت اليومية ، كالشيخوخة و الكوارث الطبيعية والمخاطر الناجمة عن النشطات الصناعية والتجارية .
- **الوظيفة الاقتصادية** : يعد التامين إحدى الوسائل الهامة للادخار، وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المؤمنين التي تقع في الواقع رصيدا لتغطية المخاطر ، إلا أن هذا الرصيد غالبا ما يوظف في عمليات استثمارية وتجارية ، حيث يشكل التامين عاملا مشجعا لتكثيف المبادلات بين الشعوب ، إذ يسمح للمستثمرين الأجانب و الموردين بعمليات عابرة للحدود بالعمل دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذا الطبيعية .[1]

[1] - سماتي الطيب ، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ،دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، جزء 1، 1983 ص 24-25.

استنتاج:

نستنتج مما تم تقديمه أن المشرع الجزائري كرس نظاما خاص يهدف إلى التوسع في مجال المستفيدين من التأمينات الاجتماعية وهذا يهدف إلى ضم اكبر عدد من الأشخاص والفئات لضمان حماية كاملة وشاملة.

4.2- المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر:

يتضمن الضمان الاجتماعي ، حوالي 8 مليون مؤمن اجتماعي ، يغطي نظام الضمان الاجتماعي 80% من السكان ، وعليه يمكن القول ان هذا النظام مهم في الجزائر خاصة فيما يتعلق بخطر المرض وبالأخص تعويض مصاريف العلاج للفئات الآتية :

- المتعاقدون و المتحصلون على معاشات وإرادات من الضمان الاجتماعي .
- العمال الإجراء.
- المستفيدون من عقود الإدماج المهني" DAIP".
- الطلبة (طلبة المعاهد و الجامعات وتلاميذ المدارس).
- المجاهدون و المتحصلون على معاشات المجاهدين .
- المستفيدون من المساعدات الاجتماعية ، على غرار المنحة الجزافية للتضامن "AFS" والمقدمة للأشخاص المسنين دون دخل أو تعويض عن الخدمة ذات المنفعة العامة "IAIG" و المقدمة للبطالين دون دخل .
- المعاقون . [1]

[1]- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مرجع سبق ذكره ص 4.

استنتاج:

لصندوق الضمان الاجتماعي أهمية بالغة، على حياة الأفراد والمجتمعات حيث يضمن ذلك الاستمرارية لتقديم الخدمات والتأمينات الاجتماعية للمواطنين كافة لمواجهة مختلف مشاكل الحياة، كونه يضم اكبر فئة في المجتمع .

3 صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر

3-1- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء " CNAS"

هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص ، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 01-88 المؤرخ في يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، يتوفر على 11 مديرية مركزية و 43 وكالة ولائية و 816 مركز دفع بالإضافة مراكز مختصة و عادات صحية وصيدليات و مطبعة على مستوى ولاية قسنطينة و مركب سياحي بولاية بجاية .

- ✓ **مهام الصندوق الوطني للتأمين CNAS :**

حسب المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 07/92 المؤرخ في 04 يناير 1992 ، يتولى الصندوق المهام التالية :

- ✓ تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض ، الأمومة ، العجز و الوفاة) ، وكذا حوادث العمل و الأمراض المهنية. [1]
- ✓ تسيير المنح العائلية لحساب الدولة .
- ✓ تحصيل الاشتراكات.

[1]- بيانات مأخوذة من الميدان ، مصلحة خلية الإصغاء ، على الساعة 14:15 بتاريخ 2018/02/14.

- ✓ الرقابة و المنازعة المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداء.
- ✓ منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا و كذا أصحاب الأعمال.
- ✓ المساهمة في ترقية السياسة الرامية الى الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية .
- ✓ إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين .
- ✓ القيام بالنشاطات الرامية التى تمكين العمال و ذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية على شكل انجازات ذات طابع صحي و اجتماعي.
- ✓ تسيير صندوق المساعدة و النجدة.
- ✓ إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج .
- ✓ إعلام المستفيدين و أصحاب العمل بحقوقهم و التزاماتهم .

(انظر الملاحق)

✓ **تمويل صندوق CNAS :-**

- **التمويل عن طريق الضرائب** : وهو ما يقصد به اللجوء الى مساهمات أخرى غير الاشتراكات المبنية مباشرة على أساس المداخل المهنية ، او ما يشبه ذلك ، ففي حالة عجز مالي تقوم الدولة بتقديم الدعم للقطاع عن طريق الضرائب .
- **التمويل عن طريق الاشتراكات:** تعد أهم مصدر تمويل، حيث يعني مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية و هذا ما يفسر أنه يوجد علاقة قيمة مساهمة و الخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها ، وتمثل 35 % نسبة الاشتراكات . [1]

[1]- بيانات مأخوذة من الميدان ، مصلحة خلية الإصغاء ، على الساعة 14:15 بتاريخ 2018/02/14.

2.3- الصندوق الوطين للتامين الاجتماعي للعمال غير الأجراء " CASNOS " :

تأسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رق 92-07 المؤرخ في 1992/01/04 المتعلق بتنظيم الإطار القانوني و الإداري و المالي ، ويمول الصندوق بنسبة 15% تحسب على العائد السنوي الخاضع للضريبة ، وتقسم هذه النسبة بالتساوي 7.5% بين التقاعد و التأمينات الاجتماعية ، ويتم فيه دفع الاشتراكات سنويا بالنسبة لغير الأجراء خلال مدة استحقاق من 1 مارس إلى 30 أفريل قابلة للتمديد من نفس السنة إلى شهر جويلية .

✓ **مهام الصندوق :**

حددت حسب المادة 03 من قانون 07/92 من الصفحة 07 مهام الصندوق كما يلي:

- يسير الخدمات العينية و النقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الإجراء .
- يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء .
- تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات المنصوص عليها وتسوية النزاعات و مراقبتها .
- يسير عند الاقتضاء الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من اتفاقيات الضمان الاجتماعي و اتفاقاته الدولية.
- ينضم الرقابة الطبية و ينسقها ويمارسها.
- يقوم بأعمال الوقاية و التربية و الإعلام في المجال الصحي بعد اقتراح من مجلس الإدارة.
- يقوم بتسجيل المؤمنين عليهم اجتماعيا.
- يتولى إعلام المستفيدين. [1]
- يبرم اتفاقيات مع صناديق الضمان الاجتماعي لتامين الرقابة الطبية و مصلحة آداء الخدمات.

[1]- بيانات مأخوذة من ملتقى دولي سابق حول الصناعة التامينية حول الصناعة التامينية الواقع العملي وافاق التطوير بعنوان الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر 03-04-12-2012ص 12 .

يقوم هذا الصندوق على مبدأ التضامن الاجتماعي الوطني ، ويقصد بذلك مجموعة المقاييس القانونية و الإدارية التي تضمن للمنخرطين وعائلاتهم التغطية الاجتماعية ، وذلك في إطار العلاقة (حقوق /واجبات) ويشترط هذا الصندوق أن يكون للمنخرط الشكل القانوني .

✓ **الفئات التي يتكفل بها الصندوق:**

السائقين، التجار، الحرفيين، الصناعيين، الفلاحين، المهن الحرة.

ميزات الصندوق : يتسم هذا الصندوق بمجموعة من الخصائص أهمها :

- أنها يتمتع بالاستقلالية.
- ديناميكية في مجال التسيير و أنه إدارة قوية في مواصلة تحقيق الاستقلالية .
- ترقية و تنمية الموارد البشرية.

3. 3- الصندوق الوطني للتقاعد "CNR" :

هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها ، يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1421 سنة 1992 على أن يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يسيره مجلس الإدارة و المدير العام .

مهام الصندوق :

و تتمثل أهم مهامه حسب المادة 10 من القانون 12/83 في :

- يسير معاشات التقاعد و مخصصاته و معاشات ذوي الحقوق و مخصصاتها.
- يتولى تحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل خدمات التقاعد و مراقبته و المنازعات الخاصة به.
- يطبق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المقرر في الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالضمان الاجتماعي. [1]

[1]- بيانات مأخوذة من ملتقى دولي سابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير ، بعنوان الحماية الاجتماعي بين المفهوم و المخاطر و التطور في الجزائر يومي 04/03 ديسمبر 2012 ، ص 12.

- يتولى فيما يخصه إعلام المستفيدين والمشغلين.

استنتاج:

نستنتج من خلال عرضنا لبرامج و مخططات الدولة في الحماية الاجتماعية ان الجزائر تعتبر الدولة المناضلة و المساندة لتطلعات مجتمعها ، وإيجاد السبل لحماية أفرادها من المخاطر المتوقعة حدوثها عبر سياسات و برامج تأخذ بأهداف مجتمعها على أن تأخذ بالمقابل بتوازنها المالي و منه الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية و استمرار يته .

4 الخطر :الخطر عبارة عن حادثة محتملة لا تتوقف في تحقيقها على إرادة احد الطرفين وخصوصا المؤمن له .

1.4 - شروط الخطر

- الشرط الأول: الخطر حادث مستقبل

فطالب التامين يريد أن يؤمن نفسه ضد خطر يتهدده في المستقبل ، أما إذا كان الخطر قد تحقق قبل إبرام العقد فان نتائجه فان العقد لا ينعقد لانعدام المحل ، ولكن ذلك يفترض ان الخطر كان قد تحقق قبل انعقاد العقد وان الطريفين كانا على علم بذلك كما ابرم مثلا احد الأشخاص تأمينا على حياة احد أقاربه الموجود في الخارج ، ثم اتضح لا يوجد في الحقيقة أي خطر يمكن التامين ضده وهو ما يعرف " بالخطر ألضني " . [1]

[1]- محمد المرسي زهرة ، مبارك بن عبد الله المقبالي، احكام عقد التامين، دار الكتاب الجامعي ،ط1، الإمارات العربية، لبنان ،2005، ص ص75 /80 .

- **الشرط الثاني:** الخطر حادث غير محقق الوقوع

ويتحقق هذا الشرط ، إذا نصب عدم التأكيد على تحقيق الواقعة ذاتها ، فهي محتملة الوقوع قد تقع أو لا تقع (كالحرائق ، السرقة مثلا) : إلا أن هذا الشرط قد يتوافر بالرغم من أن الواقعة مؤكدة الوقوع في المستقبل ، طالما ان تاريخ وقوعها غير معلوم أما إذا كان الخطر مستحيلا ، فلا يمكن أن يكون محلا للتامين ، لان الاستحالة تتنافى مع الاحتمال ، ويكون العقد باطلا إذا كان الخطر مستحيل الوقوع في المستقبل سواء كانت الاستحالة مطلقة او نسبية .

- **الشرط الثالث:** الخطر حادث غير مخالف للنظام العام والآداب

ونقصد به أن يكون الخطر قابلا للتامين قانونيا ، ويترتب على ذلك ان التامين من الخطأ ألعمدي آو الغش يعتبر باطلا ، وذلك لان تامين الغش مخالف للنظام العام فمثلا لا يجوز التامين من الأخطار التي تنشا عن تهريب المخدرات أو الأسلحة .

2.4 مدى جواز التامين من الخطأ ألعمدي:

- **جزاء الخطأ ألعمدي:**

إذا ارتكب المؤمن له خطا عمديا ، وترتب عن ذلك تحقق الخطر الخاص بالمؤمن منه ، و أصبح التزام المؤمن مستحق الأداء ، فيسقط على المؤمن في الحصول على مبلغ التامين و تبرأ ذمته ، فالعقد يفسخ بقوة القانون حيث يقع عبء أثبات الخطأ ألعمدي على المؤمن غالبا ، فيطالب المؤمن له المؤمن بالضمان .[1]

[1]- محمد المرسي زهرة ، مبارك بن عبد الله المقبالي، مرجع نفسه،ص 75-80 .

- **جواز التامين من الخطأ غير العمدي :**

فالمحكمة من إجازة التامين من الخطأ غير العمدي واضحة ، فالخطر هنا لا يتوقف تحققه على محض إرادة المؤمن له كما هو الحال في الخطأ العمدي ، وإذا أمكن القول بان المؤمن له في الخطأ الجسيم قد قصد إتيان الفعل أو على الأقل توقع حدوثه و من ناحية أخرى فالخطأ العمدي أو الغش هو فعل ارتكب بسوء نية مع إرادة الفعل و النتيجة ، أو بالأقل توقع النتيجة ، بينما الخطأ غير العمدي هو مجرد إهمال ولو كان جسيما وقع بدون سوء قصد ، ولذلك يبدوا من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن نعامل الخطأ غير العمدي و لو كان جسيما معاملة الخطأ العمدي .[1]

استنتاج:

نستنتج أن كل ما يتعرض له الأفراد في حياتهم، من مرض ، حوادث ... بعد جانب من جوانب الخطر ، سواء بصفة إرادية (عمدية) وهنا تسقط صفة التامين على المؤمن في الحصول على مبلغ التامين . في جانب آخر تكون لا إرادية أكثر منها عمدية ، وهنا يجوز المؤمن على جميع التعويضات و الحقوق حسب مواد القانون ، وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط حتى يتحقق للمؤمن حق التامين القانوني ومن هنا تحقق له الحماية الشاملة عن طريق التأمينات الاجتماعية بأنواعها .

[1]- نفس المرجع ، ص 75-80.

3.4 – خصائص التامين الاجتماعي:

- يقوم على فكرة التضامن الاجتماعي ، فهو لا يهدف الى حماية مصلحة عامل معين و انما إلى حماية مصلحة الطبقة العاملة في مجموعها ،لذلك لا يقوم العامل المؤمن له بدفع أقساط التامين وحده ، إنما تساهم معه الدولة وصاحب العمل . ففكرة التضامن الاجتماعي تستلزم رعاية الطبقة التي تعتمد في دخلها على قوة عملها .
- أنه تأمين إجباري وليس اختياري ، فلا يترك للعامل حرية دفع اشتراك التامين او عدمه و أنما يتم ذلك بالخصم من مرتبه دون اشتراط الحصول على موافقته .
- أنه تأمين لا يستهدف الربح أساسا ، إنما يهدف إلى حماية مصلحة الطبقة العاملة ، بما يحقق في نفس الوقت مصلحة الدولة ككل ، وبذلك تتحمل الدولة أي زيادة في الأعباء فرض و لم تكف اشتراكات التأمين لتغطية الكوارث التي تحققت بالفعل. [1]

1 - محمد المرسي زهرة ، مبارك بن عبد الله ، مرجع نفسه ، ص 20-21.

استنتاج:

يعد التامين أحد وسائل الضمان الاجتماعي لتحقيق الحماية الشاملة للمواطنين مقابل دفع اشتراكات يؤديها المؤمن عليهم ، كالتأمين على المرض ، العجز، الوفاة ... وهذا ما يجعل المؤمنين عليهم يشعرون بالأمان و الطمأنينة .

4-4 وظائف التأمين:

- **التأمين وسيلة لبث الثقة و الأمان** : يساعد التأمين على بث الثقة والأمان في نفوس الأفراد والتأمين بحمايته للفرد في نفسه و في أمواله يدفعه الى العمل المنتج الفعال ، دون أن يخشى ما يخبئه له الزمن من كوارث ، فتزيد كفاءته الإنتاجية ، ومن ناحية أخرى يساعد التأمين ببث الثقة والأمان ومنه تقوية الاقتصاد القومي وتدعيمه ليكون بذلك عنصرا من عناصر الإنتاج ، فمن يؤمن على مصنعه ضد السرقة مثلا يستطيع في حالة وقوع السرقة بالفعل، تشغيل المصنع مرة أخرى في أسرع وقت ممكن لحصوله على مبلغ التامين ، بل إن إنتاجية المصنع قد تكون بدرجة أعلى عما قبل ، مما يترتب عليه زيادة العائد ، و بالتالي زيادة الدخل القومي بوجه عام .
- **التأمين أداة للائتمان** : فهو وسيلة ائتمان بالنسبة للمؤمن ، فهو يقوي الضمان الذي يمكن ان يقدمه المؤمن له إلى دائنيه ، و التامين على الشيء المرهون من شانه أن يدعم موقف الدائن المرتهن سرقته ، ومن ناحية أخرى يلعب التامين دورا لا يقل أهمية بالنسبة للائتمان العام ، فشركات التامين تلتزم بتكوين رؤوس الأموال و احتياطات ضخمة تجد فيها الدولة مصدرا هاما للاقتراض عن طريق سندات أن تطرحها في السوق المالية تقوم بشرائها شركات التأمين .[1]
- **التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال** : إذ تتجمع من الأقساط المدفوعة و التي تقوم شركات التامين بتحصيله ا مبالغ كبيرة ، تساعد على تكوين رؤوس الأموال ضخمة وتقوم شركات التأمين

[1]- محمد المرسي زهرة ، مبارك بن عبد الله ، مرجع نفسه ، ص ص32-35.

بدفع جزء من هذه الأموال إلى المؤمن لهم عند وقوع المخاطر المؤمن منها ، وتحتفظ بجزء كاحتياطي وتقوم باستغلال الجزء الباقي في تمويل مشروعات خاصة يمتلكها الأفراد أو عامة تتملكها الدولة تخدم مجموع أفراد الشعبي ، وهذا الباقي بشكل رؤوس أموال كبيرة ما كانت لتتكون لو تركت في يد أصحابها و لولا التامين لكان مالها إلى الاستهلاك ، وبذلك يكون التامين نوعا ما من الادخار الإجباري يلتزم فيه المؤمن له بتوفير جزء صغير من دخله .

- **التامين وسيلة من وسائل الرقابة:** قلنا أن المؤمن له يهدف من وراء التامين إلى الاحتياط ضد خطر معين يخشاه ويخشى نتائجه فإذا تحقق مع ذلك الخطر المؤمن منه وجد المؤمن له من مبلغ التامين ما يحقق عنه ما أصابه، إلا أن التامين يؤدي وظيفة أخرى و هي الوقاية من المخاطر و العمل على التقليل من الحوادث عن طريق تلافي أسبابها و العمل على تجنب وقوعها . وبذلك يلعب التأمين دورا وقائيا يؤدي إلى تجنب الحوادث أو تخفيض معدل تحققها .[1]

استنتاج :

تلعب التأمينات الاجتماعية دور في تحسين معاش الأفراد و الارتقاء بها على المدى القريب و البعيد، حتى يشعر الأفراد بالأمان و الارتياح على مسار حياتهم، كونه وسيلة لمنع الأخطار و التعويض عنها ، و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وبالتالي وجب الإحاطة به ، ودراسته و مواجهة التحديات التي قد تعرقل أهدافه ومزاياه المختلفة .

[1]- مرجع نفسه ، ص 36 .

4-5 أهداف التأمينات الاجتماعية:

- جعل التأمينات الاجتماعية للعامل و أفراد آسرته يعيشون في مأمن على حياتهم حيث تحررهم من الخوف من المستقبل و القلق على مصيرهم وبما يضمن لهم منه معيشة حسنة بعيدا عن الذل و الحاجة.
- تعمل التأمينات الاجتماعية على تحسين الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال و دفعها عند اقتضاء الحاجة الى ذلك ، وهذا يساعد على تقوية الروابط الاجتماعية بين العامل و صاحب العمل و تقليل المنازعات بينهما .
- تعمل على رفع المستوى المعيشي و الصحي، وذلك بتوفير كافة وسائل العلاج وتقديم مساعدات مالية للمرض، وتعويض الفرد عن الخسائر المختلفة التي تحل به نتيجة خطر معين.
- إن احتياط التأمين يستثمر في مشروعات مختلفة ، وهذا يساعد في تطوير الاقتصاد القومي للبلاد .
- تحدد أنظمة التأمين الاجتماعي أنواع المخاطر أو الطوارئ التي يغطيها التامين كما تحدد هذه الأنظمة شروط الاستحقاق في كل منها و أهم هذه الطوارئ هي : إصابات العمل ،الأمراض المهنية، الشيخوخة، التقاعد ، العجز، الوفاة ،البطالة، الأمومة ،المرض العادي.[1]

[1] - سماتي الطيب ، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 49 – 50.

4-6 أنواع التأمينات الاجتماعية التي يستفيد منها المؤمن الاجتماعي :

حدد القانون 11/83 الأخطار التي تغطيها التأمينات الاجتماعية و التي تضمنتها المادة (02) و التي جاء فيها على انه "" تغطي التأمينات الاجتماعية المخاطر التالية: المرض ، الولادة ، العجز ، الوفاة ".

أ- **التأمين على المرض** : ميز المشرع الجزائري بين نوعين من التأمين على المرض ، التأمين على المرض العادي ، و الأمين على المرض المهني ، ووضع لكل منها إحكاما خاصة ، فالتأمين على المرض المهني هو التأمين الذي يغطي المخاطر التي تنجم عن المرض المتصل بالممارسة العادية للنشاط المهني ، أما التأمين على المرض العادي ، فهو الذي يغطي المخاطر التي تنتج عن المرض الذي لا يتصل بالعمل و لا بظروفه ، وإنما بالتكوين الفسيولوجي للإنسان نفسه .

ب-**أهداف التامين على المرض** : يهدف الى تمكين المؤمن لهم ولذوي حقوقهم من مواجهة المصاريف العلاجية التي تطلبها حالاتهم الصحية ، كما يهدف إلى ضمان نوع من الدخل و بالتالي فالتأمين على المرض يمنح المستفيد من تأمين الحق في الاستفادة من العلاج و الرعاية الطبية ، فضلا على انه يعطيه الحق الكامل في تعويض يحل محل الأجر الذي قد يفقده نتيجة توقفه عن العمل لمساعدته في المحافظة على مستوى معيشة مناسب أثناء توقفه عن العمل ، على اعتبار انه هذه التعويضات حق له و ليست منه أو تفضلا عليه .

وقد أحسن المشرع صنعا حيث مد مضلة هذا النوع من التامين لكافة فئات العمال و أسرهم . حيث يشمل نوعين من الاداءات ، النوع الأول يتمثل في الاداءات العينية للعمال غير الأجراء الذين يمارسون عملا مهنيا .[1]

- **الاداءات العينية للعمال الإجراء** : نصت المادة 1/07 من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات المعدل و المتمم على أن اداءات التأمين على المرض تشمل الاداءات العينية والتي تتمثل في

[1]- سماتي الطيب ، مرجع نفسه ، ص 74-78 .

التكفل بمصاريف العناية الطبية و الوقائية و العلاجية لصالح المؤمن له وذوي حقوق، حيث نصت المادة 8 من القانون 11/83 على انه " تشمل الاداءات العينية على المرض على الخصوص تغطية المصاريف الآتية : الطبية ، الجراحية ، الاستشفاء فمن أنواع الاداءات العينية التي جاء بها القانون رقم 11/83 المعدل و المتمم ، حيث نجد منها :

- ✓ **تغطية المصاريف الطبية و العلاج** : و ذلك من خلال تقديم الخدمات و المستلزمات العلاجية المختلفة التي يستلزمها مرض المؤمن له اجتماعيا ، حيث يتبع التكفل بمصاريف العناية الطبية و الوقائية والعلاجية للمستفيد من التأمين ، وذلك من خلال تغطية الخدمات التي يؤديها لهم الأطباء بما فيهم الأخصائيون . حيث نصت المادة 04 من المرسوم رقم 84_27 و المعدلة بموجب المادة رقم 01 من الأمر رقم 88-2009 على أن تعوض مصاريف العلاج من طرف هيئة الضمان الاجتماعي للمؤمن له بشرط قبولها من طرف الطبيب لمستشار التابع لصندوق الضمان الاجتماعي .
- ✓ **تغطية المصاريف الجراحية** : نصت المادة 02 من القانون 11/83 ، ذلك بموجب المادة 4 من القانون 08/11 على انه " تشمل الاداءات العينية للتامين على المرض على الخصوص تغطية المصاريف الآتية الجراحة.... ""
- ✓ **الأجهزة و الأعضاء الاصطناعية** : نصت المادة 08 من القانون 11/83 " تشمل الاداءات العينية للتأمين على المرض على الخصوص تغطية المصاريف الآتية : الأجهزة و الأعضاء الاصطناعية .. فالمشرع شدد على المؤمن له المستفيد من العضو الاصطناعي ، أو الجهاز من خلال تحميله[1] المسؤولية الكاملة على رعاية جهازه و صيانته ظن وتحمل تدهور هذا الجهاز أو ضياعه عمدا أو

[1]- مرجع سبق ذكره ، ص 79-87 .

نتيجة خطا فادح منه، وهذا كله ما أكدته المادة 1/11 من المرسوم رقم 27/84 كما نجد تغطية المصاريف الصيدلانية، النظارات الطبية تعويض مصاريف النقل الصحي تعويض مصاريف العلاج بالخارج... الخ.

استنتاج:

نجد أن الجزائر خطت خطوات بعيدة فيما يخص بتحديد التأمينات و أنواعها التي تستفيد منها المؤمن الاجتماعي ، خاصة منها التأمينات على المرض و نواحي الاستفادة منها من قبل المعرضين لها ، من خلال تغطية مختلف المصاريف الطبية ، الجراحية ، الاستشفاء ، مصاريف النقل الصحي ، وكلها تخدم المؤمن داخل دولته ليقدم الأفضل لها .

- ✓ **الأداءات النقدية للعمال الأجراء :**

ينشا للمستفيد من الضمان في باب التامين على المرض ، الحق في الادعاءات النقدية مقابل العطل المرضية التي تحصل عليها بموافقة هيئة الضمان الاجتماعي نتيجة لعجز بيني أو عقلي يمنعه من مواصلة عمله ، و بالتالي فالعامل لع الحق في تعويض يومه عن الأجر الذي كان يتقاضاه وفقده .

ج- العطل المرضية:

هي عطل يتقدم بها المؤمن له اجتماعيا الذي يمارس نشاط معين لهيئة الضمان الاجتماعي المختصة بسبب إصابته بعجز بدني او عقلي بمعرفة الطبيب ، يمنعه عن مواصلة عمله او استئنافه ، وله الحق في تعويضه يوميا عن كل يوم عطلة مبررة من طرف الطبيب المستشار التابع لهيئة الضمان الاجتماعي .[1]

[1]-مرجع سبق ذكره ، ص119 -126

ومن أنواع العطل المرضية نجد :

- ✓ **العطل المرضية العادية (أقل من 300 يوم)** :فمن الناحية العملية كل عطلة مرضية لا تتجاوز ثلاثة مائة يوم ، تعتبر العطلة المرضية عادية ، يستفيد منها المؤمن له اجتماعيا ، بسبب عجز بدني أو عقلي اصابه ومنعه عم مواصلة عمله اليومي لدى صاحب العمل .

وهو المعنى الذي تضمنته المادة 14 من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية و التي جاء فيها على انه " للعامل الذي يمنعه عجز بدني او عقلي مثبت طبيا عن مواصلة عمله أو استئنافه الحق في تعويضه يومية تقدر كما يلي : ....."

وبالتالي فلا يهم مدة هذه العطلة المرضية ، زلز كانت يوم واحد ، او عدة أيام ، او شهر أو عدة شهور فيجب ان تكون هذه العطلة مبرر من طرف الطبيب المستشار التابع لصندوق الضمان الاجتماعي كما لا يجب ان تصل إلى ثلاثمائة يوم ، لان ذلك يدخل ضمن العطل القصيرة المدة ، طبقا للمادة 2/16 من قانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

- ✓ **العطل المرضية القصيرة المدة (التي تساوي 300 يوم) :**

فهي العطل القصيرة المدة هي العطلة التي تساوي قيمتها ثلاثمائة 300 يوم شرط أن يستفيد المؤمن له اجتماعيا من هذه العطل ، خلال مدة سنتين ، كما بشرط أيضا أن تكون هذه العطل مبررة من طرف الطبيب المستشار التابع لهيئة الضمان الاجتماعي ، فضلا على ان لا يكون المرض ناجم عن العلل الطويلة المدى ، التي حددتها المادة 21 من المرسوم رقم 27/84.

فبمجرد استفادة المؤمن له اجتماعيا من عطل مرضية تقدر ب 300 يوم ، خلال سنتين فانه حسب المادة 35 من القانون رقم 11/38، عند انقضاء المدة اتلي قدمت خلالها الاداءات النقدية للتأمين على المرض. [1]

[1] - مرجع سبق ذكره ، ص 119-126.

بمعنى بعد انتهاء مدة العطلة المرضية و المقدرة ب 300 يوم ، يصبح المؤمن له يتقاضى تعويضات ، ليس ضمن التأمين على المرض و انما ضمن التامين على العجز .

✓ **العطل المرضية الطويلة المدى (العطل التي تقدر ب 03 سنوات) :**

أن العطل الطويلة المدى نصت عليه المادة 16 من القانون 11/83 و التي جاء فيها على انه " تدفع التعويضات المشار إليها في المادة 15 أعلاه طوال فترة أقصاها ثلاث سنوات وفقا للشروط التالية:

- إذا تعلق الأمر بعطل طويلة الأمد، يجوز دفع التعويض اليومية طوال فترة مدتها ثلاث سنوات و محسوبة من تاريخ إلى تاريخ عن كل عطلة... "

لكن قبول مدة ثلاث سنوات من عدمه متوقف على قبول هيئة الضمان الاجتماعي ، عن طريق هيئة الرقابة الطبية ، والتي يمثلها الطبيب المستشار التابع لصندوق الضمان الاجتماعي ، ففي حالة رفض تبرير مدة العطلة (30 سنوات) من طرف الطبيب ، ينشا ما يسمى بالمنازعة الطبية .

حيث نصت المادة 19 من القانون 11/83 على انه " إذا تعلق الأمر بعطلة طويلة الأمد أو بعطل يبرز عنها انقطاع عن العمل ، او تستلزم معالجات متواصلة طوال فترة تتجاوز ستة (06) أشهر يجب على هيئة الضمان الاجتماعي ان تعمل دوريا على ان تجري فحص طبي على المستفيد لكي يحدد بالتعاون مع الطبيب المعالج ، العلاج الذي يتعين على المعني بالأمر تلقيته إذا كانت العلاجات تؤدي بدون انقطاع " .

إن مواصلة تقديم الاداءات للمستفيد مرهونة بالتزامه :

*بالخضوع للفحوص و الكشوف الطبية التي تستلزم حالته تحت مراقبة هيئة الضمان الاجتماعي .

* بالخضوع للمعالجات وكل أنواع التدابير التي تقررها له هيئة الضمان الاجتماعي ، بالتعاون مع الطبيب المعالج .[1]

[1]- مرجع سبق ذكره ، ص 126-129.

* الامتناع عن كل نشاط غير مرخص به .

في حالة عدم مراعاة الالتزامات المبينة أعلاه، يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي أن توقف تقديم آو التقليل منها آو منعها " .

- **التأمين على الحياة :** يعتبر من أهم و ابرز صور التامين على الأشخاص وأكثرها شيوعا و انتشارا في العمل ، ويهدف إلى تغطية خطر الموت الذي يهدد كل إنسان في أي لحظة ، وله عدة صور :
- **التامين لحال الحياة :** ويقصد به ببقاء المؤمن على حياته على قيد الحياة مدة معينة ، وفي هذا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين إلى المؤمن له أو المستفيد ، إذا ظل المؤمن على حياته حيا ، هذه المدة (20 سنة) . فإذا حل الأجل المتفق عليه في وثيقة التامين وبقى المؤمن على حياته على قيد الحياة حتى ذلك الحين ، فانه يستحق مبلغ التامين .
- **التامين لحال الوفاة :** يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين إلى المستفيد عند وفاة المؤمن على حياته و يلاحظ انه من الممكن أن يقوم المؤمن له بدفع الأقساط مرة واحدة او بصفة دورية ، كما ان المؤمن قد يدفع مبلغ التامين دفعة واحدة ، أو على إقساط دورية حسب اتفاق الطرفين .

وقد يتفق الطرفان على أن المستفيد يستحق مبلغ التامين بمجرد وفاة المؤمن على حياته ايا كان تاريخ وفاته ، كما قد يتفق على آن المستفيد لا يستحق مبلغ التأمين إلا إذا توفي المؤمن ويمكن الاتفاق أخيرا على أن المؤمن لا يلتزم بدفع مبلغ التامين ، إلا إذا بقى المستفيد على قيد الحياة بعد وفاة المؤمن على حياته .[1]

[1] - محمد المرسي زهرة ، بن عد الله المقبالي، مرجع سبق ذكر ص 23-24.

- **التأمين المختلط** : صورة من صور التامين يجمع بين أكثر من فرض ،حيث يجمع بين التامين على الحياة لحال البقاء ، ولحال الوفاة معا ، وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين ، أما إلى المستفيد اذا توفي المؤمن له خلال مدة معينة (20 سنة مثلا) ا والى المؤمن له نفسه إذا ظل على قيد الحياة حتى انقضاء هذه المدة .

الاستنتاج:

نستنتج أن القانون الجزائري أعطى أهمية عظمى لمواطنيهم ذلك من خلال الاهتمام بمشاغلهم و حمايتهم من أي خطر يهدد حياتهم ويعرقل نشاطهم، مثال التأمين على الحياة، الوفاة العجز...الخ كل حسب درجة التهديد .

7.4- المستفيد من التأمينات الاجتماعية :

إن هدف قانون التأمينات الاجتماعية هو تحقيق المساواة بين كافة العاملين سواء من يعمل في القطاع العام أو الخاص ، وسواء من ينتمي للمؤسسات الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية ، أو من كان ينتمي إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الإدارية التي يطبق عليها قانون الوظيفي العمومي وعليه سنتطرق إلى فئة العمال ومن في حكمهم ، ثم سنتطرق إلى الفئات الخاصة الأخرى ، وأخيرا سنتناول ذوي الحقوق للمؤمن له .

- **فئة العمال الأجراء** : تنص المادة الثالثة من القانون 11/83 على انه " يستفيد من أحكام هذا القانون كل العمال سواء كانوا إجراء أم ملحقين بالإجراء ، أيا كان قطاع النشاط الذي يعملون فيه والنظام الذي كان يسري عليهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق ". [1]

[1] - محمد المرسي زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23-24.

ويعتبر عمال أجراء وفقا لا حكام القانون 11/90 ، وبالتالي فالعامل الأجير هو ذلك الشخص الذي يؤدي نشاط مهني تحت تصرف و إشراف و توجيه شخص آخر هو المستخدم أو ب العمل ، مقابل اجر و لمدة محدودة أو غير محدودة .

- **فئة العمال غير الأجراء :**

نصت المادة رقم 04 من القانون رقم 11/83 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية على انه " يستفيد من الاداءات العينية الأشخاص الطبيعيون غير الأجراء الذين يمارسون بالفعل لحسابهم الخاص نشاط حرا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو فلاحيا ، أو أي نشاط آخر مماثل وفق الشروط المحددة في التنظيم المعمول به ، كما يستفيد الأشخاص المذكورين أعلاه من اداءات التقديم المتمثلة في منحة الوفاة و العجز " .

وبالتالي قانون التأمينات الاجتماعية على الأشخاص الطبيعيين أصحاب الأعمال و المهن الحرة الذين يشتغلون و يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص ، ووفق الشروط المحددة في التنظيم المعمول به أيا كان المجال الذي يشتغلون فيه .(الحرفيين، الصناعيين، أصحاب المهن الحرة، الأطباء ....). ويشترط ان تتحقق فيهم الشروط القانونية التي تحول لهم الحق في الاستفادة من اداءات التأمينات الاجتماعية .

- **فئة العمال المشبهين بالأجراء :**

كما يدخل في مفهوم العمل ، الأشخاص المشبهين بالأجراء و الذين يستفيدون من جميع خدمات التأمينات الاجتماعية ، الذين يباشرون عملهم في المنازل ، والأشخاص الذين يستخدمون الخواص لا سيما خدم المنازل و الساقون و الممثلون والفنانون الذين يتلقون مكافآت في شكل أجور أو تعويضات مع الإشارة إلى ان المادة 02 من نفس المرسوم السالف الذكر ، تطرقت إلى شبه الأجراء الذين[1]

[1] - سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 208-209.

يستفيدون من الخدمات العينية (المرض ، الأمومة ، حوادث العمل ، الأمراض المهنية فقط) الأشخاص الآتي بيانهم :

- حمالو الأمتعة الذين يستخدمون المحطات، إذا رخصت لهم المؤسسة بذلك.
- حراس مواقف السيارات التي لا تدفع فيها اجر الوقوف ، إذا رخصت لهم المصالح المختصة بذلك فكل هؤلاء وبالرغم من أنهم لا يدخلون في فئة العمال الأجراء ، إلا أنهم يستفيدون من خدمات التأمينات الاجتماعية حسب الحالة ، وذلك تطبيقا لمبدأ الحماية الاجتماعية .
- **فئة الأجانب الذين يعملون في الجزائر :**

ينتسب بموجب المادة 06 من نفس القانون ، وجوبا في التأمينات الاجتماعية ، كل الأشخاص الذين يشتغلون في التراب الوطني أيا كانت جنسيتهم ، سواء كانوا يعملون بأي صفة من الصفات وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل ، ومهما كان مبلغ أو طبيعة أجرهم ، أو صلاحية عقد عملهم بما فيهم الأجانب المقيمون في الجزائر .

حيث جاء في المادة 06 من القانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية أنه " ينطوي وجوبا تحت التأمينات الاجتماعية الأشخاص الذين يشتغلون في التراب الوطني ، أيا كانت جنسيتهم سواء كانوا يعملون بأية صفة من الصفات، وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل ، ومهما كان مبلغ او طبيعة أجرهم ، وشكل وطبيعة أو صلاحية عقد عملهم أو علاقتهم فيه " .

ويعتبر إقامة الأجنبي شرط أساسي ، حتى يستفيد من اداءات التأمينات الاجتماعية ذلك انه إذا انتهت إقامته في الجزائر ، فقد حقه في الاستفادة من تلك الخدمات . [1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 208- 209.

استنتاج:

يستفيد من مزايا و خدمات التأمينات الاجتماعية جميع الأفراد، حتى وان كان ذو جنسية أجنبية يكفي انه يعمل داخل الحكومة الجزائرية فهو مأمن اجتماعيا .

8.4- التأمينات الشخصية و التأمينات العينية:

أ. **التأمينات الشخصية:** تقوم على تعدد المسؤولين عن تنفيذ الالتزام ، فيتحقق ضمان الدائن فيها من ضم ذمة أخرى إلى ذمة المدين ، فلو أعسر المدين تكون الذمة الأخرى مسؤولية عن الوفاة بنفس الدين ، وبذلك تتزايد فرص حصول الدائن على حقه ، و الكفالة هي أهم صور التأمينات الشخصية و أوضحها ، فهي عقد يلتزم بموجب شخص بالوفاء بالتزام معين إذا لم يف به المدين نفسه .

ب. **التأمينات العينية** : تقوم على تخصيص مال معين من أموال المدين لضمان الوفاء بالالتزام ، وهي تحقق حماية الدائن من خطر تصرف مدينة في هذا المال ، إذ أن التامين العيني يحول للدائن حق تتبع هذا المال و التنفيذ عليه في إي يد ينتقل إليها ، كما يقي الدائن خطر مزاحمة بقية الدائنين بما يخوله من حق التقدم عليهم جميعا في استيفاء حقه من ثمن العين التي يرد عليها التأمين العيني .

ويلاحظ أن الحق الأصلي الذي تضمنه التأمينات يكون حقا شخصيا دائما، أما الحق العيني تحتاج حمايته إلى ضمان.

كل حق شخصي أيا كان محله ، وأيا كان مصيره ، يمكن ضمانه بالتأمينات لذا يستو أن يكون محل الحق المضمون عملا آو امتناعا عن عمل ، كما يستوي أن يكون مصدر هذا الحق العقد أو العمل غير المشروع (الفعل الضار) أو الإثراء بلا سبب أن نص القانون ، و الصورة الغالبة هي أن التامين الخاص يكون ضمان للوفاء بمبلغ من النقود. [1]

[1] - محمد صبري السعدي، التأمينات الشخصة و العينية ، عقد الكفالة ، دار الهدى ، الجزائر 2011 ، ص6-7 .

5 حوادث العمل و الأمراض المهنية :

5-1 مفهوم حادث العمل :

عرفت المادة 06 من القانون 13/83 حادث العمل على انه " يعتبر كحادث عمل ، كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ و خارجي و طرأ في إطار علاقة العمل " .

كما عرف إصابة العمل التشريع الفرنسي في نص الأداة 5/4 من القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي الصادر في 1956/09/10 و المعدل بالمرسوم الصادر سنة 1958 على انه " تعتبر كإصابة عمل أيا كان سبب حدوثها ، الإصابة التي تحدث بفعل او مناسبة العمل لكل أجير و كل من يعمل بأي صفة أو أي مكان فيه لدى واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال آو المشروع ".

و بالتالي نلاحظ من هذين التعريفين أنهما وضعا معايير عامة في تعريف حادث العمل هذا ما نتج عنه صعوبات من الناحية العملية في التكييف القانوني لإصابة العمل الواجب إثباتها و التعويض عنها ، فالمشرع الجزائري تطرق في تعريفه للإصابات البدنية وألغى بذلك (لم يتطرق) الإصابة الذهنية و العقلية التي قد تصيب العامل و خاصة الذي يمارس عمل فكري ، كما انه لم يشير من ناحية أخرى عن طبيعة السبب المفاجئ و الخارجي اللذان يطرأن أثناء علاقة العمل .

- ✓ **الشروط الواجب توفرها في حادث العمل :**

يمكن استنباط الشروط من خلال التعريف الذي نص به المشرع الجزائري في صبي المادة 06 من القانون رقم 13/83 و التي جاء فيها على انه " يعتبر كحادث عمل كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ وخارجي و طرأ في إطار علاقة العمل " .[1]

[1] - سماتي الطيب ، حوادث العمل والأمراض المهنية ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة ، الجزائر ،2013، ص ص 14 – 17.

أ. شرط فجائية الحادث:

أن يكون الفعل المنتج للضرر مفاجئا ، أي ان تكون بداية و نهاية ذلك الفعل في فترة وجيزة ، أما إذا استغرق الواقعة زمنا معينا فأنها لا تتسم بصفة المفاجأة ، أما إذا ظهرت آثار الإصابة الناتجة عن حادث العمل متأخرة عن ظروف و قوع الحادث ، فيجب على المصاب ان يثبت قواعد العلاقة السببية بين الحادث و الضرر ، ويترتب عن انعدام خاصية الفجائية أن الأضرار تتطور ببطء . ومن المتعذر إسنادها إلى تاريخ معين ، فلا تشملها الحماية و ما أكدته المادة 10 من القانون رقم 13/83 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية.

ب. شرط خارجية الحادث:

وهذا ما نصت عليه المادة 06 من القانون 13/83 " يعتبر كحادث عمل كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ و خارجي ...الخ "

بمعنى أن يكون سبب الحادث أجنبيا عن التكوين العضوي للعامل المصاب ، أي معزولا عن جسم العامل ، وبذلك فان هذا السبب يتجلى في أي فعل أو أي عمل مادي أو معنوي خارجي ، وغير عالق بالتكوين البيولوجي للعامل المصاب .

ففي التشريع الجزائري يمكن اعتبار وفاة العامل بسبب ضربة شمس حادث عمل ذلك لان ضربة الشمس ناتجة عن سبب خارجي يمكن تعيين مصدره. لكن سقوط العامل نتيجة ضعفه الطبيعي لا يعتبر حادث عمل، و لا تمتد إليه الحماية القانونية التي نص عليها المادة 06 من القانون 13/83.

و في الأخير نرى انه من الضروري على القضاء ان يفسر نص المادة 06 من القانون 13/83 تفسيرا يتماشى مع هدف استحداث نظام خاص للتعويض عن حوادث العمل ، وعلى فرض ان التكوين[1]

[1] - سماتي الطيب ، حوادث العمل والأمراض المهنية، مرجع نفسه ، ص 19-20.

العضوي للمصاب هو السبب في الحادث ، فهناك سبب آخر يمكن اعتماده لإعطاء الإصابة و هو وقوع الحادث أثناء مزاولة العامل لنشاطه.

ج. شرط جسمانية الضرر اللاحق بالعامل المصاب :

نصت عليه المادة السالفة الذكر ، تطرقت إلى عبارة الإصابة البدنية و لم تتطرق المادة إلى جسمانية الضرر اللاحق بالضحية .

وعليه فحسب " الأستاذة آمال جلال" فانه مجرد المساس بجسم العامل يشترط فيه احتكاك مادي لهذا الجسم ، و بالتالي يعتبر من قبيل حادث العمل حتى و لو لم يصحب بإصابات عضوية أو جروح .

بناءا على ما سبق ذكره ، فإذا كان الضرر مالي أو معنوي التغى الطابع المهني كحادث العمل و الضرر الجسماني في القواعد العامة هو كل ضرر يصيب التكوين الداخلي أو العضوي للإنسان (داخليا أو خارجيا ، عميقا أو سطحيا ، نفسيا آو عضويا) أما الضرر اللحق بالضحية في ماله كالملابس و الجاهزة ....الخ ، فلا يعطى صفه الطابع المهني للحادث و أن كان بالإمكان التعويض عنه .[1]

استنتاج:

تعددت المفاهيم المقترحة حول حادث العمل ، هذا ما قد يؤدي إلى صعوبة تحديد قانون واحد للتعويض عنه ، كما شرع المشرع الجزائري عدة شروط حتى تعتبر الحادث حادث عمل يمكن الوقاية منه قانونيا ، وتعويض خسائره ، تحت مضلة الحماية الاجتماعية للعامل الجزائري .

[1] - سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص19-20.

5-2- المرض المهني:

المرض المهني هو مرض ينتج عن الممارية العادية لمهنة معينة و على عكس الحادث المهني الذي يمكن تحديده بالزمان و المكان، فان المرض المهني لا يمكن تحديد بداية الإصابة به بدقة و هو ينتج عن عاملين :

أ- **عامل ذاتي** : أي قابلية الفرد من حيث تكوينه البيولوجي للتعرض لأمراض مهنية

ب- **عامل مهني:** ذا تأثير مساعد على المرض في علاقته مع ظروف العمل، ولكن هذا لا يعني أن سببه الأساسي ليس المهنة لتداخل عامل القابلية الذاتية.

وبعكس حوادث العمل التي عرفها المشرع ، فان الأمراض المهنية لم يتم تعريفها ، حيث تنص المادة 63 من قانون 13/83 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية على ما يلي : " تعتبر كأمراض مهنية كل أمراض التسمم و التعفن و الاختلال التي تعزى إلى مصدر أو تأهيل مهني خاص " .

فالأمراض المهنية لم يعطى لها تعريفا محددا آو دقيقا وإنما تم تحديد قائمة الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل و الإعمال التي تتسبب فيها بموجب قرارات وزارية ، مثل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1975/10/23 و القرار 1996/05/05 الذي يحدد قائمة الأمراض التي يحتمل أن يكون مصدرها مهنيا .

الأعمال التي من شأنها أن تسبب الأمراض المهنية: نصت المادة 05 من القرار الوزاري المشترك على انه تصنف الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل في ثلاثة مجموعات:

- ✓ **المجموعة الأولي:** ظواهر التسمم المرضية الحادة و المزمنة.
- ✓ **المجموعة الثانية:** العدوى الجرثومية.
- ✓ **المجموعة الثالثة:** الأمراض الناتجة عن وسط او وضعية خاصة . [1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-29 .

فبنية أمراض المجموعة الأولى يمكن للطبيب التعرف عليها و عن أعمال أخرى غير مدرجة في القائمة لا يعوض عن أمراض المجموعتين الأولى و الثانية ، إلا إذا كانت الأعمال المذكورة في المادة 06 من هذا القرار قد تمت ممارستها بصفة ما لا يطلب الشرط المنصوص عليه في هذه المادة بخصوص الأمراض المذكورة في المجموعة الثالثة .

5-3- المستفيدون من حادث العمل و المرض المهني :

يستفيد من حوادث العمل الأمراض المهنية العمال ، وفق الشروط دون تمييز قطاع عن آخر فالعمال الذي يصاب بحادث عمل يستفد من القانون رقم 13/83 مهما كان النشاط الذي ينتمي إليه سواء القطاع الخاص أو القطاع العام ، وسواء كان قطاع اقتصادي أو وظيفة عمومي ، لكن المادة 03 من القانون 83-13 بصفة دقيقة أن من يستفيد من القانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية بمعنى أن يكون العامل مؤمن له لدى مصالح الضمان الاجتماعي للصندوق الوطني للعمال الأجراء. بحيث يجب أن يتم تصريحه من طرف رب العمل من خلال تسديد الأقساط الشهرية او الثلاثية لدى صندوق الضمان الاجتماعي .

- **التوسع في مجال الأشخاص المستفيدين من حادث العمل :**

إن التوسع في مجال المستفيدين من التغطية الاجتماعية يتضح من خلال فحوى المواد 3 و 6 من القانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية بحيث نص في المادة 03 منه على انه " يستفيد من أحكام هذا القانون كل العمال سواء كانوا إجراء ام ملحقين بالإجراء ، أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه و النظام الذي كان يسري عليهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق ، وتطبق أحكام هذه المادة بموجب مرسوم " . [1]

[1] - سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 29-31.

وتجسد التنظيم الذي نصت عليه المادة 03 من القانون رقم 11/83 السالف الذكر في المرسوم رقم 33/85 المؤرخ في 05 فبراير 1985 الذي يحدد قائمة العمال المشبهين بالإجراء ، في مجال الضمان الاجتماعي المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92-274 المؤرخ في 06 يوليو 1992 و الذي جاء في المادة الأولى منه ما يلي " تطبيقا للمادة 3 من القانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية يعد عمالا مشبهين بالأجراء قصد الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي العمال الآتي بيانهم :

- العمال الذين يباشرون عملهم في المنزل .
- الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص .
- المهتمون الذين يتلقون أجرا شهريا يساوي نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يفوقه.
- الفنانون والممثلون الناطقون و غير الناطقون في المسرح.
- البحارة الصيادون بالحصة الذين يبحرون مع الصياد الرئيسي.
- الصيادون الرؤساء بالحصة المبحرون.

مع الإشارة إلى أن المادة 02 من نفس المرسوم السالف الذكر ، تطرقت الى شبه الأجراء الذين يستفيدون من الخدمات العينية من تأمينات المرض و الأمومة وخدمات حوادث العمل و الأمراض المهنية الأتي بيانهم :

- حمالو الأمتعة الذين يستخدمون المحطات ، إذا رخصت لهم المؤسسة بذلك .
- حراس مواقف السيارات التي لا يدفع فيها اجر الوقوف إذا رخصت لهم المصالح المختصة بذلك

ومن جهة أخرى ، فقد أورد المشرع أشخاص لم تتضمنهم المواد السابقة ، حيث جاء في المادة 04 من القانون رقم 83-13 انه " يستفيد كذلك من أحكام هذا القانون الأشخاص الأتي ذكرهم :

- التلاميذ الذين يزاولون تعليما تقنيا.[1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 29-31

- الأشخاص الذين يزاولون التدريب في دورة معدة لإعادة تأهيلهم العملي لو إعادة تكييفهم المهني
- الأشخاص الذين يشاركون بلا مقابل في دورة معدة لإعادة تأهيلهم العملي أو إعادة تكييفهم المهني
- الأشخاص الذين يشاركون بلا مقابل في سير هيئات الضمان الاجتماعي .
- المسجونون الذين يؤدون عملا أثناء تنفيذ عقوبة جزائية .
- الطالبة، اليتامى التابعون لحماية الشبيبة للحوادث.
- الأشخاص الذين يشاركون في الأعمال المنصوص عليها في المادة 7 و 8 أدناه.

أما في حالة وفاة العامل الضحية: يكون التعويض لدى حقوق هـ وقد حددتهم المادة 67 من القانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية وهم:

- زوج المؤمن له اجتماعيا ، غير انه لا يستفيد منها إذا كان يمارس نشاطا مهنيا مأجورا
- الأولاد المكفولين لا بالغون اقل من 18 سنة ، و البالغون اقل من 25 سنة .
- الأولاد البالغون اقل من 21 سنة الذين يزاولون دراستهم وفي حالة بداية العلاج الطبي قبل سن 21 سنة، لا يعتد بشرط السن قبل نهاية العلاج .
- الأولاد المكفولين و الحواشي من الدرجة الثالثة .

ويحتفظ بصفة ذوي الحقوق الأولاد المستوفون شروط السن المطلوبة ، الذين استلزم عليهم التوقف عن التمهين أو الدراسة لسبب حالتهم الصحية يعتبر مكفولين ، أصول المؤمن له اجتماعيا أو أصول الزوجة عندما لا تتجاوز مواردهم الشخصية المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد و بالتالي تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .[1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 32-33.

استنتاج :

نستنتج مما سبق طرحه إن الدولة الجزائرية احتضنت أفرادها ، ذلك بحمايتهم من مختلف الحوادث و الأمراض المهنية ، حتى يستفيدوا من مزايا أقرها القانون لاستمرار حياتهم برفاهية و آمان لهم و لذويهم.

6 الشروط الخاصة للاستفادة من آداءات التأمينات الاجتماعية :

تنص المادة 06 مكرر من القانون رقم 11/83 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية على انه " تثبت صفة المؤمن له اجتماعيا ببطاقة الكترونية تحدد تسمية البطاقة الالكترونية ومضمونها و استعمالها وحالات تجديدها و تحيينها و تعويضها في حالة السرقة أو الضياع عن طريق التنظيم " .

فمن هنا نجد أن المشرع الجزائري استحدث نظام جديد لإثبات صفة المؤمن له اجتماعيا عن طريق بطاقة شفاء (بطاقة الكترونية) .

- **إثبات صفة المؤمن له عن طريق البطاقة الالكترونية :**

انطلاقا من نص المادة 06 المكرر من القانون رقم 11/83 فإننا سنتناول في هذا البند التعريف ببطاقة شفاء، و أخيرا كيفية استعمالها و ذلك كما يلي:

أ- **بطاقة الشفاء :** يعتبر مشروع نظام الشفاء الطموح نظام معقد سواء من الناحية التقنية او العملية او الوظيفية ، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على منبر الصندوق و بيئته ، فهو نظام عصري يعتمد على تقنيات حديثة و دقيقة و الذي ينتج شريحة تسمى شفاء [1]

[1]- سماتي الطيب ، التامينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ،مرجع سبق ذكره ص 33-34.

ب-الخصائص التقنية لبطاقة الشفاء : هي بطاقة مطابقة لمقاييس ايزو (ISO) ، 7810 ،7816

- تمتاز بالمرونة وقوة تأمين وحفظ البيانات.
- تسمح باستعمال الرمز السري .
- قابلة للعمل البيني عن طريق نظام تسيير الملفات
- بقدرة استيعاب 32 كيلوبايت 32 KO.
- بطاقة من البلاستيك المقوى .
- إن بطاقة شفاء تعد صالحة لمدة 05 سنوات على الأقل، وذاكرتها تقدر ب 32 KO تمكنها من الاحتفاظ بأكبر عدد من المعلومات، حيث أنها تتطور وفق المعلومات الجديدة .

ج – أهداف بطاقة الشفاء :

- تشخيص المؤمن له اجتماعيا وتحديد هوية ذوي الحقوق.
- الحصول على حقوقه و حقوق ذوي الحقوق، ضمن الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي.
- الحصول بسرعة على تعويضات عن تلك الخدمات.
- الاستمرار في الاستفادة من نظام الدفع دون الحاجة الى تقديم دفتره .

د- كيفية الحصول على بطاقة الشفاء : يتم استعداد المؤمن اجتماعيا من طرف مركز الدفع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمقر إقامته و لهذا الغرض يجب أن يقدم:

- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
- نسخة طبق الأصل لزمرة الدم " غير إجبارية" .

هـ- من يمكنه استعمال بطاقة الشفاء و أين: تستعمل بطاقة الشفاء في الصيدليات، هند الأطباء المتعاقدين، مؤسسات العلاج العمومية.[1]

[1] - سماتي الطيب ، التامينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

حيث يجب على المؤمن له اجتماعيا تقديم بطاقة الشفاء لدى مركز الدفع .وان تستعمل لدى كل مقدمي العلاجات، و الخدمات المرتبطة بالعلاج.

وتحدد تبعا لنفس الشروط المنصوص عليها سابقا، في حالة إتلاف لسبب غير راجع للمؤمن له اجتماعيا.

ملاحظات:

يجب أن تحفظ بطاقة الشفاء و تستعمل بعناية وحذر كبيرين .

ففي حالة ضياعها آو إتلافها من طرف المؤمن اجتماعيا ، يجب أن يبلغ هذا الأخير حالا مركز الدفع الذي اصدر البطاقة ، حيث سيمنح له نسخة ثانية مقابل دفع تكاليف إعادة إنتاجها

و- كيفية استعمال بطاقة الشفاء:

- بالنسبة للمؤمن لهم اجتماعيا آو ذوي حقوقهم المصابين بأمراض مزمنة: في إطار توسيع الاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية على المستوى الوطني ، يتم التكفل بالوصفات الطبية التالية :

  - كل وصفة متضمنة علاجا خاصا موصوفا لمدة أقصاها 03 أشهر.
  - كل وصفة لا تتضمن علاجا خاصا مهم كان مبلغا وعددها.
  - كل دواء خاضع لشروط خاصة للتعويض أو شروط تطبيق التسعيرة المرجعية ، أو إذا كان هذا الدواء من فئة العلاج الخاص المدون ببطاقة الشفاء ، والذي سبق وان تمت الموافقة عليه من قبل الطبيب المستشار .[1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع نفسه ، ص260-261.

- في حالة عدم ورود الدواء ضمن بطاقة الشفاء يقوم الصيدلي بتوجيه المؤمن له اجتماعيا إلى مصالح المراقبة الطبية التي يمكن أن تكون غير تلك التابعة لمركز الدفع الأقرب او لمركز انتسابه وذلك في حالة الرقابة القبلية .

➢ بالنسبة للمؤمن لهم اجتماعيا البالغين 75 سنة فما فوق:

في حالة تضمن الوصفة دواء خاضعا للشروط الخاصة للتعويض ، أو معني بشروط تطبيق التسعيرة المرجعية ، يقدم الصيدلي الدواء للمريض دون طلب موافقة الصندوق (عدم أجراء الرقابة الطبية القبلية) في حين تخضع الوصفة إلى الرقابة الطبية البعيدة بعد تسديد مبلغ الفاتورة إلى الصيدلي

بالنسبة للمؤمن لهم اجتماعيا المستفيدين من امتيازات الضمان الاجتماعي (المتقاعدين العجز المستفيدين من الربوع عندما تكون نسبة العجز الجزئي الدائم تفوق أو يساوي 50% :

في حالة خضوع الدواء لشروط خاصة للتعويض أو كان معني بشروط تطبيق التسعيرة المرجعية يقوم الصيدلي بتوجيه المؤمن له اجتماعيا إلى مصالح الرقابة الطبية التي يمكن ان تكون غير تلك التابعة لمركز الدفع الأقرب أو مركز انتسابه ، وذلك في حالة الرقابة القبلية .

➢ **بالنسبة للمؤمن لهم اجتماعيا الناشطين أو التابعين لإحدى الفئات الخاصة :**

في إطار توسيع الاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية على المستوى الوطني ، يتم التكفل بالوصفات الطبية التالية :

- كل وصفة طبية يساوي مبلغها أو يقل عن 3.000 دج .
- أولى الوصفتين الطبيتين لنفس المستفيد و خلال فترة ثلاثة أشهر. [1]

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 263-264.

- عندما يفوق مبلغ الوصفة 3000 دج ، أو عندما يتعلق الأمر بالوصفة الثالثة لنفس المستفيد خلال فترة ثلاثة أشهر ، يجب على المؤمن له اجتماعيا أن يدفع إلى الصيدلي مبلغ الوصفة التي يقوم فيما بعد بتعويضها لدى مركز انتسابه وفق الإجراءات المعمول بها .[1]

استنتاج:

تعد البطاقة الالكترونية وسيلة هامة للتامين على المرض ، وتحسين العلاقات بين الهياكل الصحية الأطباء و الصيادلة ، تحق لكل مؤمن اجتماعي مستوفية بمجموعة من الشروط في ذلك ، تمتاز البطاقة بالمرونة و السرعة ، هذا ما يضمن لصاحبها سرعة الحصول على الخدمات .

[1]- سماتي الطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 264.

خلاصة الفصل :

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الحماية الاجتماعية ، حيث تبين لنا أن الحماية الاجتماعية تعد سبيل لمواجهة و مكافحة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم ، و بالتالي فالحظر هو الحافز لظهور التأمين الذي يمنح لكل فرد لدرأ الخطر و تغطيته إلى حد معين .

كما تطرقنا إلى مراحل تطور الحماية الاجتماعية في البلدان الغربية و العربية و في الجزائر.

ونظرا لأهمية الحماية الاجتماعية ، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء دعت الحاجة إلى الإحاطة بهذا المجال من قبل الحكومة الجزائرية ، و التفكير في إبرازها ضمن برامج و مخططات تساهم في تجسيد نطاق الحماية الاجتماعية .

وبهذا تطرقنا إلى مجموعة من البرامج و السياسات، كالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، و الغير الأجراء.....الخ، و مهام كل صندوق و الفئات المعنية بكل صندوق.

وفي الأخير فالحماية الاجتماعية هو جهود دولة إسلامية، تفكر في مصلحة أفرادها و الارتقاء بمستواهم ومنه النهوض بالمستوى الاجتماعي و الاقتصادي، وتحقيق التوازن في الحقوق و الواجبات.

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق عن والذي أدرجنا فيه أهم القضايا الحماية الاجتماعية وبرامجها المختلفة وموقع الجزائر في ألماها وإحاطتها بهذا الجانب الذي يمس الرأسمال البشري المتاح

سيتم في هذا الفصل ، التطرق إلى واقع هذه الحماية ومدى تطبيقها وفعاليتها ، ذلك ضمن دراسة إجرائية حقلها، الوكالة الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS– مركز الطارف – وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من التقنيات المساعدة على جمع المعلومات والبيانات اللازمة التي تخدم موضوعنا ، ألا وهي " الملاحظة ، المقابلة .... " ومن تم تحليل هذه البيانات وتقييم توجه الحكومة الجزائرية في مسالة الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ، ومدى اهتمامها بهذا الجانب للارتقاء بمواردها البشرية وحمايتهم من مختلف الأخطار والمشاكل التي تواجه حياتهم .

أولا : مجالات الدراسة

تعد مجالات الدراسة من أهم النقاط الأساسية في البحوث السوسيولوجية لما لها من أهمية بارزة في الجانب الميداني ، للإحاطة بكل جزء يمس ويخدم دراستنا وعليه فدراستنا تتحقق أهميتها ، وتثبت مصداقيتها من خلال تحديد المعالم الكبرى للدراية الميدانية ومن أهمها :

1-المجال المكاني للدراسة :

يعني بالمجال المكاني الحيز الجغرافي ، الذي ستجري فيه دراستنا الميدانية ، وقد تقرر أجراء دراستنا الميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء- C NAS- مركز الطارف

- **وكالة –CNAS–**

تقع وكالة –CNAS– المسماة بصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وسط مدينة الطارف يحدها من الشمال الصندوق الوطني للتقاعد ، ومن الجنوب نجد الصندوق الوطني للتامين على البطالة ومن الشرق الصندوق الوطني للسكن ، ومن الغرب مديرية الطاقة و المناجم .

تأسس الصندوق ، بتطبيق القرار المؤرخ في 10 جوان 1949 ، ابتداء من 01 افريل 1950 ، أين تم إنشاء صناديق اجتماعية لمهن مختلفة ، تختلف مستويات أدائها حسب طبيعة الوظائف الشاغرة يتمنع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

وقد تعذر على الباحثة مزيد التحري العلمي والاقتراب أكثر من الموضوع في شقه الميداني ضمن وحدات أخرى للدراسة ممثلة في صندوق – CASNOS– CNR الطارف – وذلك نتيجة إقبال المتربصين نحو تلك الوكالات أين استعصى الاستقبال والمصادقة على قبول رخصة إجراء التربص الميداني ، فوجدت الباحثة فرصتها في الوكالة الولائية للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء ، لإجراء

التحقيق الميداني على المستوى المذكور أنفا ، وذلك بمساعدة الأستاذة المشرفة التي مهدت لنا المسار للعمل الميداني مع المسؤولين ، فحضينا بحسن الرعاية والاهتمام .

2-المجال الزماني للدراسة:

وهي الفترة التي استغرقنها في جمع البيانات والمعلومات الميدانية التي تخدم موضوعنا ، انطلقت الدراسة منذ تاريخ 07 فيفري إلى غاية 28 فيفري كان معدل الزيارات مرتين في الأسبوع ، حيث حاولنا معاينة مختلف المصالح الإدارية ومعايشة فرق العمل من الموظفين إلى المدير إلى الفريق التنفيذي واستطلعنا على المناخ العام للصندوق للتقرب من المبحوثين ، بجمع المعلومات بكل مصداقية حيث قمنا بإجراء مقابلات مع رؤوسا المصالح للإلمام بجميع المعلومات التي تمس دراستنا ومعرفة موقع الجزائر في هذه الدراسة ، تماشيا مع أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات الرئيسية المصاغة في مشكلة الدراسة

- **سير التربص الميداني في حدود المخطط الزمني.**

تركزت الدراسة الميدانية على مستوى صندوق –CNAS– مدينة الطارف قامت الباحثة في زيارتها الأولى إلى صندوق –CNAS– بتاريخ 07 فيفري بالاطلاع على ميدان الدراسة ومعرفة مدى ملائمته مع موضوع الدراسة في بتحقيق الأهداف ، والإحاطة بطرف أداء المهام والتعايش مع العمال وموظفي الوكالة.

حيث قامت الباحثة بمقابلة رئيس مصلحة الموظفين وتمت الموافقة على التربص بالمؤسسة يوم 2018/02/07 وبعدها تعددت زيارتنا للحصول على اكبر قدر من المعلومات الخاصة بموضوع الحماية الاجتماعية للموارد البشرية داخل صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بين عدة مصالح تتولى مسؤولية توفير الحماية الكاملة للموارد البشرية وتحقيق التغطية الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية بما يتناسب وتطلعات وسياسات الحكومة الجزائرية وبالتالي الإجابة على مشكلة الدراسة.

3-العينة وخصائصها الإحصائية :

العينة عبارة عن "مجموعة من الوحدات التي تقيم اختيارها من المجتمع الإحصائي " بالتالي المجتمع الكلي للدراسة، يشمل على 60 موظـف، موزعين على مصالح مختلفة داخل وكالة – CNAS – بالطارف

من خلال المعادلة التالية سنوضح كيفية اختيار العينة والتي تتضح في الأتي:

$E= \frac{20X60}{100}$ $\%100 \leftarrow 60$

$E= 12$ $20 \leftarrow E$

وخدمة لموضوع دراستنا ، فانه تم اختيار المصالح الإدارية التي تشتغل على الحماية الاجتماعية بالتالي سنحصر هذه المصالح في الأتي :

المصلحة	عدد الموظفين
مصلحة المراقبة الطبية	01
مصلحة المنح العائلية	01
خلية الإصغاء	01
خلية الشفاء	02
مصلحة الوقاية	01
مصلحة الانتساب	01
خلية التعاقد	01
مصلحة النقل الصحي	01
مصلحة التعاقدية والمستشفيات	01
المجموع	10

ملاحظة: لاعتبارات خاصة لم يتم إفادتنا ببيانات ميدانية

وعليه فعينة دراستنا قصديه (عمدية) ، فحسب رأينا هي الأنسب في خدمة موضوعنا وتعرف بأنها " عينات غير احتمالية ، حيث لا تعتمد على نظرية الاحتمالات ، ويتدخل الباحث في تحديد خصائصها ، ويترك له حرية اختيار مفردات العينة " .[1]

4-الخواص الإحصائية للعينة المدروسة

الجدول رقم 01 : يتعلق بجنس مجتمع البحث

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	09	%90
انثى	01	10%
المجموع	10	100%

سؤال رقم 01: نموذج استمارة المقابلة

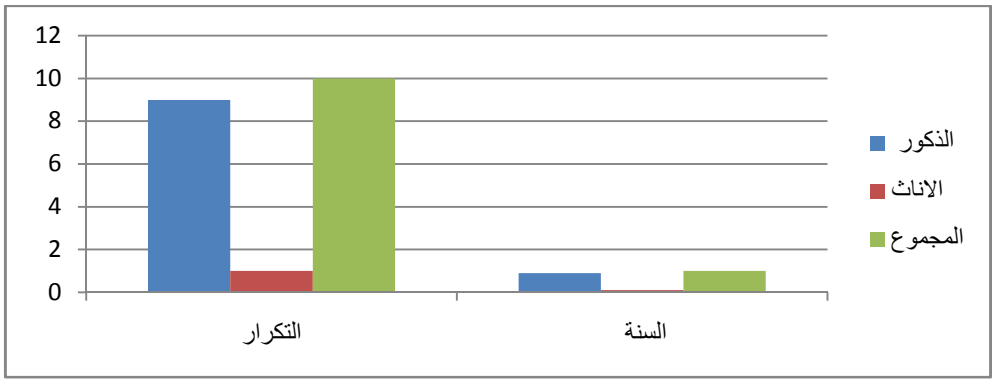

المصدر : إعداد الباحثة

يتضح من خلال معطيات الجدول أن معظم أفراد مجتمع البحث تمثل ذكور بنسبة 90% مقابل إناث 10%

[1]- محمد محمود مهدي ، تطبيقات علم الإحصاء في العلوم الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الازاريطة ، الاسكندرية، مصر ،2002، ص40

هذا ما يدل على أن اكبر نسبة من العمال داخل الصندوق – CNAS – تمثل ذكور أكثر من الإناث لاعتبارات معينة.

الجدول رقم 02 : يتعلق بالفئة العمرية لمجتمع البحث

السن	الذكور	النسبة المئوية
30-25	01	%10
36-31	04	%40
45-37	05	%50
45-.....فما فوق	/	/
المجموع	10	%100

سؤال رقم 02: نموذج استمارة المقابلة

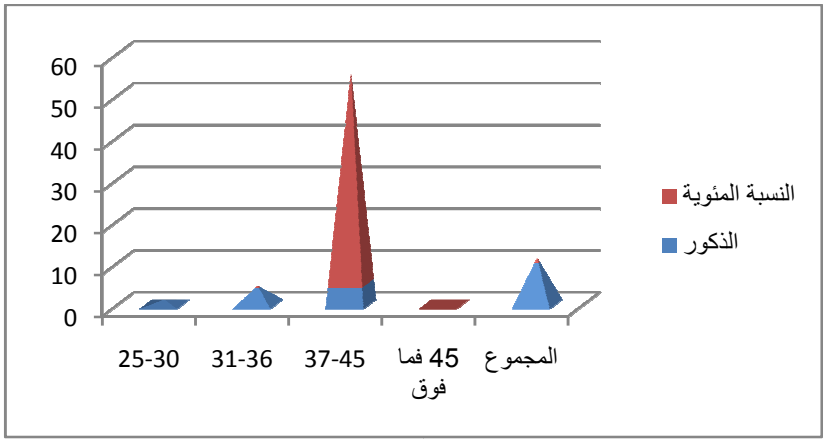

المصدر :اعداد الباحثة

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه ، يتضح أن معظم المبحوثين يتمركزون في فئة العمرية المحصور بين (37- 45) بنسبة 50 % ذلك يدل على أنها أقدم فئة عمرية تعتمد عليها في سير عملية التأمينات الاجتماعية بالوكالة

كما نجد الفئة العمرية المحصورة مابين (25-30) والتي تقدر بنسبة 10 % ، أما الفئة التي تبلغ 45 فما فوق فهي منعدمة.

هذا ما يوضح أن العمر المهني يلعب دوره في التمكن من أداء المهام.

الجدول رقم 03 : يتعلق بالمستوى التعليمي لمجتمع البحث.

الإجابة	التكرار	السنة المئوية
جامعي	08	%80
تكوين مهني	02	%20
المجموع	10	% 100

سؤال رقم 03 : نموذج استثمار المقابلة

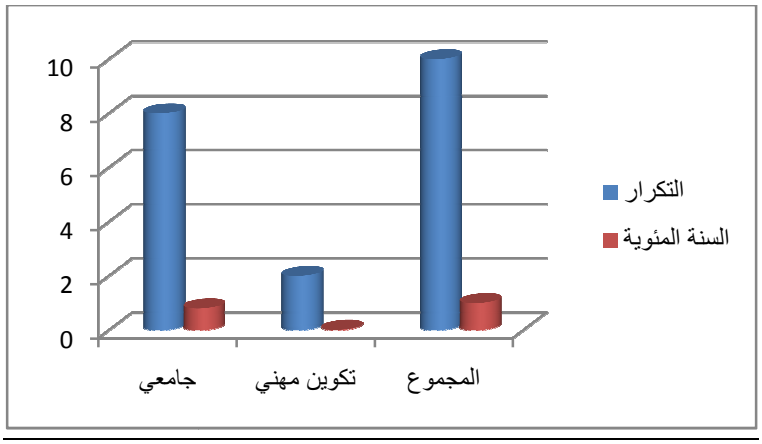

المصدر :اعداد الباحثة

يتضح من خلال الجدول أن معظم المبحوثين اللذين يسيرون منظومة الحماية الاجتماعية داخل وكالة

- cnas -حاملي شهادات جامعية بنسبة 80%

هذا ما يدل على تعدد المستويات التي تخص موظفي وكالة– CNAS– وبالتالي تعدد المهارات والخبرات والتي تساهم بدورها في الارتقاء بمستوى الأداء ألخدماتي في مجال التأمينات الاجتماعية.

الجدول 04: يتعلق بالحالة العائلية لمجتمع البحث

الحالة العائلية	التكرار	السنة المئوية
أعزب	02	%20
متزوج	08	%80
مطلق	/	/
المجموع	10	%100

سؤال رقم 04: نموذج استمارة المقابلة

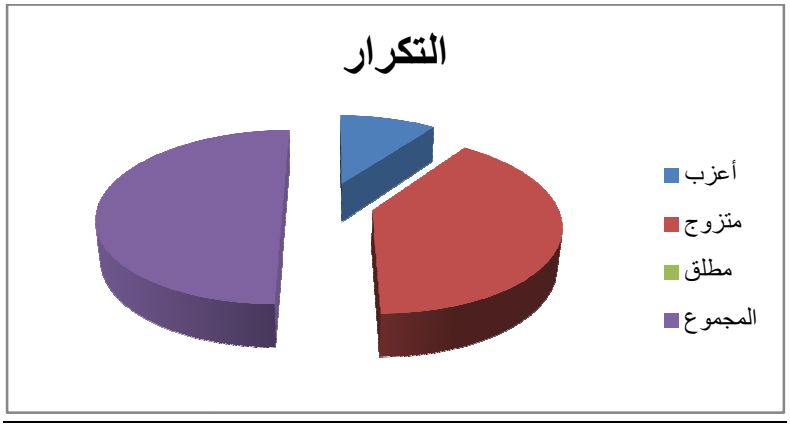

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول أن اكبر نسبة تمثل 80 % من المتزوجين، وتليها الفئة العازبة بنسبة 20% وأخيرا نجد أن حالات الطلاق منعدمة

وهذا يدل على الاستقرار الأسري لموظفي الوكالة في حياتهم ، وذلك أيضا ينطبق على الوظيفة وما توفره من امتيازات مادية ومعنوية للإلمام بشروط الحياة.

الجدول رقم 05 : يتعلق بمكن إقامة مجتمع البحث

مكان الإقامة	التكرار	السنة المئوية
بوثلجة	09	%10
سيدي قاسي	01	% 10
الطارف	10	% 70
القالة	01	% 10
المجموع	10	100%

سؤال رقم 05: نموذج استمارة المقالة

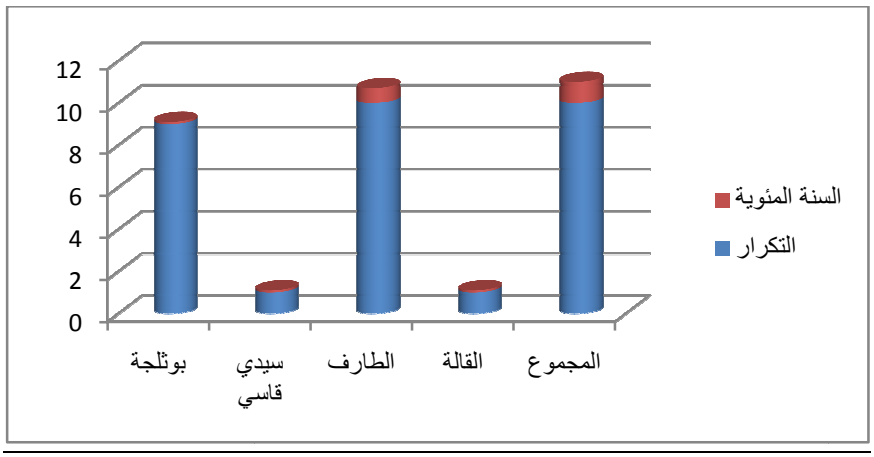

المصدر :اعداد الباحثة

يتضح من معطيات الجدول أن معظم المبحوثين تتركز اقامتهم في ولاية الطارف بنسبة تقدر بـ 70% أما باقي مكان الإقامة يتركز بين البلديات و المجاورة بنسبة 10% هذا يدل على أن المبحوثين العاملون بوكالة التأمينات الاجتماعية تتمركز إقامتهم داخل حدود ولاية الطارف ، من اجل الفر من مكان العمل لما يضمن سهولة التنقل والانضباط في العمل.

الجدول رقم 06 : يتعلق بوظيفة مجتمع البحث

الوظيفة الحالية	التكرار	السنة المئوية
مكلف بالدراسات	01	%10
رئيس المصلحة	06	%60
مسؤول مصلحة التقاعد مع المستشفيات	01	% 10
مسؤول مصلحة الانتساب	01	% 10
التعاقد	01	% 10
المجموع	10	% 100

سؤال رقم 06 : نموذج استمارة المقابلة

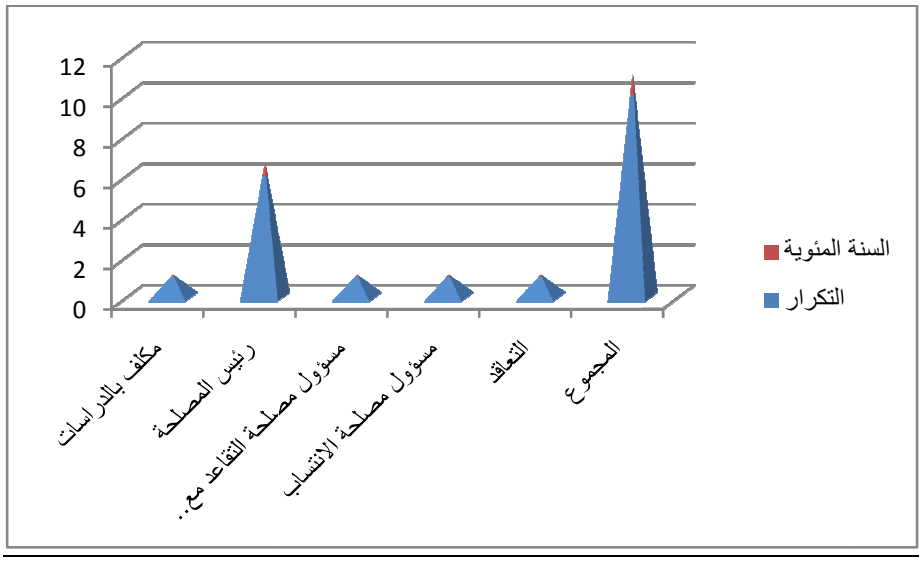

المصدر :اعداد الباحثة

يتضح من الجدول أن معظم وظائف مجتمع البحث تتركز حول رؤساء مصالح معينة ، بنسبة تقدر 60% تليها المصالح الأخرى ، مكلفة بالدراسات ، التعاقد، مسؤول مصلحة التعاقد مع المستشفيات مسؤول مصلحة الانتساب ، ذلك بنسبة تقدر بـ 10%.

ذلك يدل أن موظفي وكالة التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، اللذين يسيرون منظومة التأمينات الاجتماعية يتمركزون في وظائف ذات درجة عالية ، تسير كلها في توفير الحماية الكاملة للموارد البشرية التي تتطلب مسيرين ذات كفاءة وإحساس أكثر بالمسؤولية اتجاه المؤمنين الاجتماعيين.

ثانيا: المنهج المطبق

إن الدراسة الميدانية التي قاربتها الباحثة حول موضوع تقييم "برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر ' ضمن عمل ميداني بوكالة التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – مركز الطارف اعتمدنا في معالجته ضمن مناهج ضمن مناهج معينة دون سواها ، كون الموضوع يفرض على الباحث إتباع منهج معين والتي تظهر كالأتي:

1-المنهج الوصفي التحليلي

اعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على المنهج الوصفي الذي يمكن تعريف " بأن المنهج الذي يعتمد على وصف الظاهرة موضح البحث وصف تفصيليا دقيقا ، ويدرس كل جوانبها الكيفية والنوعية والكمية ، لي يعبر عن ملامحها وخصائصها ، وحجمها ، وتأثيرها ،وتأثرها ، ومدى ارتباطها بالظواهر الأخرى المحيطة بها " [1]

فالمنهج الوصفي " يقوم على رصد و متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدد فترات من اجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون أو الموصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطوره ".[2]

[1]- محمد جلال الندور ، البحث بين النظرية و التطبيق ، دار الجوهرة للنشر و التوزيع، ط1 ، القاهرة ، 2015-، ص 189 .

[2]- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم ، مناهج وأساليب البحث العلمي ، عمان ، دار صفاء للنشر ،200، ص 43.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في عملية التحليل والتفسير ، تقوم على وصف الظاهرة المدروسة " تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر " وصفا دقيقا بكل تفاصيلها للوصول إلى أغراض محددة في الدراسة ضمن التجربة الجزائرية وبالتالي وصف الظاهرة والتعرف على أبعادها وخصائصها وتطوراتها التاريخية وفعالية برامجها بما يحقق رفاهية الرأس مال البشري للدولة الجزائرية والوصول إلى نتائج وتعميمات تساهم في تقييم برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر .

كما اعتمدنا على التحليل الكيفي في مناقشة البيانات المستجمة من الميدان ومحاولة تحليل المعلومات بطريقة علمية كما هو مطلوب في العمل المنهجي للبحوث سوسيولوجية.

2-منهج دراسة الحالة

ومن بين المناهج التي اعتمدتها الباحثة والتي تندرج ضمن المنهج الوصفي نجد منهج دراسة الحالة والذي يعرف بأنه " منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة فردا كان ، أو مؤسسة ، أو نظام اجتماعيا ، بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة فمن مقاصده الرئيسية الوصول إلى تعليمات " [1]

كما انه" يمتاز عن غيره من المناهج بالعمق والتركيز على ظاهرة أو موضوع محدد وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي للحالة موضوع الاهتمام ، ذلك أن هذا المنهج يهتم بالموقف الكلي من خلال تحليل مختلف العوامل المؤثرة في الحالة وبصورة ديناميكية تأخذ في اعتبارها تأثيرات البيئة الخارجية على الحالة موضوع الاهتمام" [2]

---

[1]- صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث العلمي للجامعيين ، د.ط، دار العلوم ، للنشر والتوزيع ، عنابة، 2003،ص153

[2]-محمد عبيدات وآخرون ، منهجية البحث العلمي ، عمان ، دار النشر ، 1999 ص 45

بما أن دراستنا الميدانية تمركزت في وكالة التأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء – cnas– بالطارف فإنها الوحدة / الحالة الدراسية التي نقاربها في هذه الدراسة ، محاولين استجلاء أبعاد الحالة (تأسيسها – علاقتها – تمويلها – أدائها الوظيفي ...).

و بالتالي التعرف على خصائص ومضمون هذه الحالة بصورة مفصلة ودقيقة، حول موضوع الدراسة " تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر " ثم تحليل المعلومات التي تم جمعها بطريقة علمية منظمة وبشكل موضوعي.

كما اعتمدت الباحثة منهج دراسة الحالة لتوظيف التحليل النقدي الذي يسمح لنا باكتشاف الأخطاء والنقائص بين ما يبرمج ويقوم بشان برامج وسياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر وبين ما يتجسد في الواقع الحقيقي لدائرة التأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء – الطارف –

3– منهج تحليل المضمون :

يعرف ريتشارد باد " بأنه احد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضعي والمنظم والكمي للمضمون الذي يتعدى في تطبيقاته الدقيقة والعلمية للمحتوى الظاهر ورسم العلاقة الإحصائية "

ولعل قيمة تحليل المضمون كمنج علمي تكمن في وحدة القياس التي يعتمدها الباحث ، فيميز المهتمون بهذا المنهج بين صنفين من وحدات القياس فهناك :[1]

- وحدة الكلمة
- وحدة الفكرة أو السياق

[1] - بلعيد سماح ، النخبة الفكرية و التنمية الاجتماعية في المجتمع ، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة،2013-2014، ص 371

تعتمد الدراسة التي قامت بها الباحثة على وحدة الفكرة المتضمنة من خلال توجهات وأراء المبحوثين حول منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر .

كما يعرف بانه منهج يركز على العبارات والكلمات والعمل المذكور في مضمون المقالة أو الحديث وربطها بعنوان الموضوع أو شخصية الكاتب أو القائد أو المحيط الاجتماعي والمناسبة التي ظهرت خلالها والفترة الزمنية التي حدث فيها. [1]

اعتمدت الباحثة على منهج تحليل المضمون الذي يركن إلى قاعدة الأفكار الواردة في استجواب المبحوثين وبالتالي سوف نقوم بعرض نموذج تحليل المضمون الذي تترتكز عليه الدارسة الميدانية في الأتي :

[1]- إحسان محمد ، مناهج البحث الاجتماعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005، ص 162، ص 163

الرقم التسلسلي للوحدة	عنوان الوحدة	الافكار
01	الفئات المستهدفة من الرأسمال البشري الذي تستهدفه الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية	-قطاع التعليم والصحة -الفئات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية -أصحاب المرض المزمن خاصة
02	رضا المجتمع الجزائري على برامج الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية	-التسيير العقلاني والمنظم -تقديم التسهيلات الورقية -التوعية -فهم مشاكل المؤمنين والاتصال المباشر بهم هاتفيا أو عبر البريد
03	قدرة صندوق -CNAS- على تغطية حد مقبول في الحماية الاجتماعية للموارد البشرية	-وجود أشكال مبتكرة وجديدة للتغطية والتكفل الاجتماعي (الجانب الإنساني، الاجتماعي) -نشاط الصندوق معتبر -وجود تعبئة تكوينية للموارد البشرية في مجال الحماية الاجتماعية وتسيير مخلف خدماتها و اداءاتها

جدول(1) يبين وحدات وفئات تحليل المضمون :المصدر بيانات استمارة المقابلة /استنتاج الباحثة

ثالثا : تقنيات جمع البيانات

1- الملاحظة:

تعرف الملاحظة على أنها " مشاهدة الواقع على ما هي عليه في الواقع، أو في الطبيعة بهدف إنشاء الواقعة العلمية ، وتكون الملاحظة علمية حيث تكون إشكالية "[1]

كما تعرف على أنها رؤية وإصغاء إلى الآخرين وفق معايير محددة، أنها ملاحظة السلوك الإنساني بطريقة منظمة، لكي تكون أداة ثابتة وموضوعية للتوصل إلى استجابات صادقة وصحيحة.[2]

استعدنا بتقنية الملاحظة في الحقل الميداني ، المتمثل في وكال –CNAS – بالطارف ، حيث قمنا بملاحظة طريقة عمل الموظفين من خلال أداء مهامهم ، وأسلوب تقديم الخدمة بأحسن وجه مع المنخرطين في الوكالة ، إضافة إلى ملاحظة طريقة تسديد المنخرطين للاشتراكات ، وكيفية ممارسة المراقبين الطبية لوظائفها إلى أخره من الوظائف والخدمات المتنوعة التي يؤديها الصندوق

كما لم نستغني على تقنية الملاحظة، من بداية الدراسة الميدانية إلى غاية استخلاص النتائج العامة، لان ردود أفعال الأفراد تختلف وتتعدد والأحداث تتجدد وتظهر بصيغ مختلفة.

[1]- صلاح شروخ، مرجع سبق ذكره ، ص28

[2]- محمد عبد العال النعيمي واخرون ، طرق ومناهج البحث العلمي ، دار النشر والتوزيع ، ط .1 ،عمان ، 2009 ، ص 186

عرض نموذج ملاحظة علمية:

نموذج بطاقة الملاحظات المعتمد في التحقيق الميداني

- التاريخ : 07-15من شهر فيفري 2017/التوقيت 10:00 صباحا الى غاية 15:00 مساءا

تاريخ الملاحظة	زمن الملاحظة سا / د	المكان الملاحظ	ما يجب ملاحظته	ما تم ملاحظته
2018/02/07	10:00	خلية الإصغاء	طرق تعامل الوكالة مع الفئات المختلفة	استقبال حسن لمختلف المؤمنين واطلاعهم بمختلف المستجدات وتوجيههم ومراقبتهم لقضاء حاجاتهم داخل الصندوق
2018/02/09	10:55	مصلحة الموظفين	طرق أداء المهام الموكلة بهذه المصلحة	التواصل المستمر مع مختلف المصالح و التنسيق في الخدمات كما آنه هناك تردد وخوف من إعطاء المعلومات على الصندوق
2018/02/10	11:30	مصلحة المنح العائلية	طرق التقليل من المخاطر الاجتماعية وطرق التعامل مع المنخرطين	أداء حسن المهام والاستقبال الجيد للمتعاملين مع الصندوق السرعة في تقديم الخدمة
2018/02/14	11:45	خلية الشفاء	طرق تكوين الملفات الخاصة بالمؤمنين وكيفية تفعيلها بما يخدم مستخدميها	إقبال كبير للاستفادة من خدمات بطاقة الشفاء أداء جيد للمهام والدقة في العمل. لمختلف الفئات داخل هذه المصلحة
2018/02/15	10:20	مصلحة الانتساب	معرفة مدى إقبال الأفراد للصندوق	أداء جيد وفعال للوظائف وجود توعية وإحاطة للمؤمن وإرشادهم بجميع المعلومات التي تخدم مصالحهم إقبال كبير لمصلحة الانتساب من قبل الرأس مال البشري

شكل (1) : بطاقة ملاحظة

المصدر: اجتهاد الباحثة

تقييم الملاحظة

بما أن الملاحظة وسيلة مهمة لجمع البيانات، من خلال مشاهدة الظاهرة مشاهدة حقيقية فمن خلال ما تم ملاحظته من قبل الباحثة داخل المصالح لمختلف لصندوق – CNAS –

فنستنتج أن:

- موظفي الصندوق يحرصون على تقديم أحسن الخدمات بأحدث التقنيات و الوسائل
- يحرصون على عمليات الحسيس و تمرير رسالة صندوق– cnas– إلى طالبي الخدمة بالوكالة وذلك من اجل الارتقاء بأداء الصندوق وضمان استمرارية في حزمة المؤمنين اجتماعيا ، وهذا يضمن بناء سمعة جيدة عن الصندوق ، وضمان تزايد عدد المنخرطين إليه من مختلف الشرائح الاجتماعية هذا ما يضمن إنجاح وتقدم مخططات وسياسات الدولة في الحماية الاجتماعية.

2–استمارة المقابلة:

تستخدم المقالة كأداة لجمع الحقائق ، حيث أنها تعرف " بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر أو مع الآخرين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للاستخدام في بحث علمي ، أو في التوجيه و التشخيص والعلاج ، أو من اجل معرفة حقيقة أمر محدد وجوهر المحادثة السؤال و الجواب" [1]

كما تعرف « بأنها اللقاء وجها لوجه، حيث يقوم الشخص المقابل بتوجيه عدد من الأسئلة للشخص الذي يراد كمقابلته وهو المستجيب، وتصمم أسئلتها بشكل يجعل من السهل الحصول على إجابات ذات علاقات بمشكلة البحث " [2]

[1]- صلاح الدين شروح ، مرجع سبق ذكره ، ص 28
[2]- محمد عبد العال النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 182

اعتمدت الباحثة في دراستها المنهجية لموضوع الدراسة ، على تقنية استمارة المقابلة كاداة مهمة لجمع البيانات والتواصل والتحاور مع المبحوثين ، ومعرفة أرائهم وتصوراتهم عن موضوع الحماية الاجتماعية التي تكرسها السياسية الحكومية الجزائرية .

تطبيقيا وظفت الباحثة تقنية استمارة المقابلة كنموذج يضم مجموعة من الأسئلة المغلقة و المفتوحة التي تمنح المبحوثين مزيدا من الحرية في الإدلاء بالمعلومات ، حيث أفادتنا هذه التقنية في الكشف عن الجوانب الهامة التي تخدم الدراسة الى حد كبير حيث تقابلنا مع مفردات الدراسة بهدف النقاش و التحاور معهم فيما يخص الأسئلة المحددة في استمارة المقابلة وذلك بعد قيام الباحثة بتحديد فترات لمقابلة المصالح المعينة بالدراسة (مجتمع البحث) ، والذي يتكون من 09 مصالح ، كل مصلحة لها وظيفتها في تجسيد مسؤولية الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ،حيث اتضح من خلال استمارة المقابلة ، ان المبحوثين يتميزون بمهارات فعالة معرفية أو فنية فاستجابوا دون تعنف أو نفور والتفكير والدقة في الإجابة على الأسئلة ، بعدما قامت الباحثة بتقديم بعض الشروحات حول طبيعة الدراسة و الهدف منها

وان هذه المعلومات تتميز بالسرية ولاستعمل إلا الأغراض البحث العلمي ، وبالتالي اتسمت إجاباتهم بالشفافية والموضوعية والوضوح والإدلاء, بما لديهم من معلومات وبيانات حول التأمينات الاجتماعية .

(انظر نموذج استمارة المقابلة المعتمدة في تحقيقنا الميداني– الملاحق–)

رابعا : عرض وتحليل البيانات

-عرض البيانات الميدانية المتعلقة بالمحور الثاني من استمارة المقابلة

التسيير التنظيمي لعملية التامين الاجتماعي مالية من آليات الحماية الاجتماعية

السؤال رقم 07: التسهيلات الإجرائية التي يتلقاها المنخرط في صندوق – CNAS–

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	10	100%
لا	/	/
المجموع	10	100%

سؤال رقم 07: استمارة المقابلة

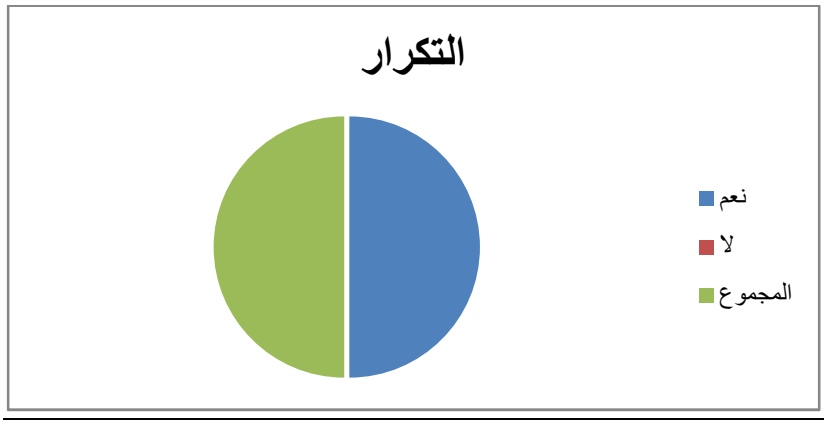

المصدر : اعداد الباحثة

يتضح من الجدول أعلاه أن المبحوثين بوكالة –CNAS– الطارف يصرحون بوجود تسهيلات إجرائية خاصة بعملية التامين بنسبة تقدر بـ 100%.

كما ثبت من خلال الجدول أن قاعدة النفي لها دلائل صفرية في متغير عدم وجود تسهيلات إجرائية يتلقها المنخرط تخص عملية التأمين.

هذا يدل على الاهتمام الكبير باحتياجات وتطلعات المؤمنين الاجتماعيين، وتوفر الفرص و التسهيلات اللازمة للحصول على الخدمات و التكفل و الرعاية بهم وبمصلحتهم، وأيضا الليونة في التعامل والحصول على الخدمة.

السؤال رقم 08: عمليات التوعية داخل الصندوق والأوقات التي يتم فيها ذلك

الإجابات	التكرار	النسبة%
لا	/	/
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

الإجابات	التكرار	النسبة "
- خدمة عبر الانترنت أو إثناء وجود قوانين جديدة	03	30%
- في جميع الأوقات	03	30%
- وقت الحاجة إلى إيصال تعليمات ضرورية وفي أبواب مفتوحة	03	30%
بصفة دورية عبر قنوات الاتصال المتخلفة	01	10%
المجموع	10	100%

سؤال رقم 08: استمارة المقابلة

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن قاعدة النفي لها دلالة صفرية في متغير عملية التوعية داخل الصندوق.

حيث أن معظم إجابات المبحوثين تدل على وجد عمليات التوعية عبر مختلف مصالح وكالة –CNAS– اغلبها يتم أثناء وجود قوانين و تعليمات جديدة وفي مختلف الأوقات ، ووقت الحاجة الى إيصال تعليمات جديدة ضرورية وفي أبواب مفتوحة ، بنسبة تقدر بـ 30 % وأخيرا تتم بصفة دورية عبر قنوات الاتصال المختلفة ، بنسبة بـ 10%.

هذا يدل أن الصندوق –CNAS– يحرص على إقامة وإتاحة عمليات التوعية بين مختلف مصالح الوكالة ، وتنويرهم بمختلف القوانين و المستجدات ، حتى يعم الاستقرار والعدالة في الحصول على

المعلومات أو الخدمات ، وبالتالي تطبيق إجراءات وتطلعات الدولة في الحماية الاجتماعية على مستوى الوكالة .

السؤال رقم 09: الفئات المهنية التي تعرف لسنوات الأخيرة إقبال أكثر في الانخراط إلى الصندوق –CNAS—

الفكرة	FI	%
جميع الفئات تعرف إقبالا في عملية الانخراط الصندوق	05	% 50
قطاع التعليم والصحة والأمراض المزمنة أكثر إقبالا	04	%40
الفئات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية	01	%10
المجموع	10	%100

الجدول رقم 09: يبين الفئات المهنية التي تعرف في السنوات الأخيرة إقبال في الانخراط إلى الصندوق

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح بان معظم إجابات المبحوثين ترى بان جميع الفئات باختلافها تعرف إقبال لانخراط إلى صندوق –CNAS– بنسبة تقدر بـ 50% .

وهذا يوضح بان صندوق –CNAS– يعرف إقبال من مختلف الفئات المهنية ، كما تعد واجبة مؤمن اجتماعي للاستفادة من خدمات الصندوق فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

بينما نجد 40 %يقرون بان هناك أسبقية لقطاع التعليم و الصحة (أصحاب المرض المزمن خاصة) بينما نجد نسبة 10 % من مفردات العينة ترى أن الفئات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية نجد خاصة منها المعاقين من بين الفئات التي تعرف إقبال أكثر .

هذا يدل أن الحكومة الجزائرية ، وضعت شروط فعالة وامتيازات كبيرة خاصة لفئة الأمراض المزمنة والفئات الهشة ، للاستفادة من خدمات الصندوق ، كما آن الجزائر وضعت شروط وميزانية للاستفادة من

التأمينات الاجتماعية المختلفة ، نجد منها خاصة مختلف التأمينات ضد المرض ، وما تضمنه بطاقة الشفاء من دقة وسرعة في الحصول على الخدمة .

هذا ما يتطابق مع الجانب النظري ، من خلال تجربة الدولة الجزائرية في الحماية الاجتماعية ومختلف المواد والقوانين التي وصفتها في التامين على المرض وأوجه الاستفادة .

ومن خدمات البطاقة الالكترونية، وهذا مكسب كبير تلعب عليه الدولة في الاهتمام بمواردها البشرية.

وقد ورد في استجوابات المبحوث بان:

" الفئات التابعة لمدرية الشؤون الاجتماعية، خاصة فئة المعاقين بكل أنواعها تلقى في السنوات الأخيرة إقبال أكثر من غيرها في عملية الانخراط إلى الصندوق "

رأي حالة دراسية

هذا يدل بان هناك أوليات للفئات الهشة في الاستفادة من خدمات الصندوق سواء تعلق ذلك بالمصاريف العلاجية، أو الأدوية....الخ لسد حاجات هذه الفئات ولو كان ذلك على حساب الدولة (هذا ما صرح به المستجوب أثناء الإجابة عن هذا السؤال)

هذا ما تؤكده الدراسة النظرية التي انطلقت منها و الموصولة بالفئات التي لها أولوية في الاستفادة من التأمينات الاجتماعية كالمعاقين ، العجزة ، المرض بأنواعه....الخ.

السؤال رقم 10: المشاكل التي تعرقل نشاط الصندوق أثناء قيامه بأدائه ألخدماتي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	09	90 %
لا	01	10 %
المجموع	10	100%

سؤال رقم 10:استمارة المقابلة

يتضح لنا من خلال الجدول أن معظم إجابات المبحوثين تصرح بعدم وجود مشاكل تعرقل نشاط الصندوق أثناء قيامه بأدائه الخدماتي ، بنسبة تقدر بـ 90% من مجتمع البحث

أما فيما يخص بوجود مشكلات، فتقدر نسبة 10%

هذا يدل على الاستقرار والأداء السليم والفعال لموظفي الصندوق . وهذا أيضا لا ينفي وجود مشاكل لكنها سطحية لا تأثر على سير العمل ، تعالج وتحل في وقتها " هذا ما صرح به المبحوث الذي يرى بوجود مشكلات سطحية فقط " .

كما يوضح ذلك مدى الالتزام و المسؤولية في العمل ، والاهتمام بمختلف التفاصيل التي ممكن أن تؤثر على الأداء الخدماتي داخل وكالة –cnas –

السؤال رقم 11: طرق استقطاب وجذب المؤمنين الاجتماعين إلى وكالة – cnas– الطارف –

الفكرة	Fi	%
توضيح التسهيلات وفهم مشاكل المؤمنين و توضيح مزايا بالصندوق وحسن الاستقبال	06	%60
الشعور بالأمان والحماية الاجتماعية	01	%10
المؤمنين هم اللذين يلجان للانخراط في الصندوق لمدى نجاعة وفعالية أدائه الخدماتي	01	%10
مراسلة المستخدمين بضرورة تامين جميع العمال	01	%10
الاتصال المباشر مع المؤمنين	01	%10
المجموع	10	100%

الجدول (11): يبين طرق جذب واستقطاب المؤمنين الاجتماعيين

يتضح من خلال معطيات الجدول بان أغلبية مفردات العيينة اقروا بان الوكالة تعتمد لجذب واستقطاب المؤمنين الاجتماعيين على توضيح التسهيلات وفهم مشاكل المؤمنين نسبة تقدر بـ 60% وأكد البعض بان الشعور بالأمان والاتصال المباشر مع المؤمنين ، وان هيئة الضمان الاجتماعي تعمل

على مراسلة المستخدمين بضرورة تامين العمال ، كما ان المؤمنين يلجئون للانخراط في الصندوق لنجاعة أدائه ، بنسبة تقدر بـ 10. %

وبالتالي فالصندوق يحرص على الاهتمام بمختلف موارده البشرية ، وجذب اكبر عدد من المنخرطين بأحسن و ارقي الأساليب ، بما يضمن استقطاب وضم اكبر فئة في المجتمع للانخراط.

وقد ورد في استجوابات المبحوثين بان

"بما ان عملية التامين ضرورية واجبارية فان هيئة الضمان الاجتماعي تراسل المستخدمين بضرورة تامين جميع العمال "

- **راي حالة دراسية**

هذا ما يوضح من خلال التحقيق الميداني الذي أجرته الباحثة على مستوى صندوق –CNAS– بان الصندوق يحرص على تتبع المؤمنين الاجتماعيين ، والحرص على ضرورة تأمينهم لما يحقق لهم الاستقرار والأمان الاجتماعي كما ان مخططات الحكومة الجزائرية تفكر في مستقبل مستقر لمختلف مواردها البشرية ، وذلك بالحرص على ضرورة تأمينهم .

سؤال رقم 12 : نوعية الموارد البشرية المتاحة لتسيير عملية التأمينات الاجتماعية في صندوق –cnas –

الفكرة	FI	%
حاملي شهادات جامعية تعد من الموارد البشرية المتاحة لسير عملية التأمينات الاجتماعية	08	80%
حسب نوعية الشهادة المحصل عليها وان يكون فاعل اختصاص	01	10%
الأغلبية تتشكل من حاملي شهادات جامعية وتكوين مهني + تربصات دورية داخلية	01	10%
المجموع	10	100%

جدول رقم (12) :يبين نوعية الموارد المتاحة لتسيير عملية التأمينات الاجتماعية داخل الصندوق

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يقوم بان حاملي شهادات جامعية من الموارد البشرية المتاحة لتسيير عملية التأمينات الاجتماعية داخل صندوق –CNAS – هذا يدل على المستوى الراقي لأداء الصندوق ، بجذبه للكفاءات البشرية لتسيير مختلف عمليات التأمينات الاجتماعية بنسبة تقدر بـ 80% ، بينما أكد البعض بان مسير عمليات التأمينات الاجتماعية تكون حسب نوعية الشهادة المحصل عليها ويكون فاعل اختصاص ، كما أن الأغلبية تكون حاملي شهادات إضافة إلى تكوين مهني وذوي التربصات دورية داخلية ، بنسبة تقدر بـ 10 %

هذا ما يوضح بان الصندوق يهتم باستقطاب ذوي المهارات والخبرات التي تساهم بدور كبير في الارتقاء بنشاط الصندوق ألخدماتي ، وهذا ما يعكس توجه الدولة الجزائرية وتفكرها في مصلحة مواردها البشرية بالدرجة الأولى في الحاضر والمستقبل .

السؤال رقم13 : تخصيص صندوق CNAS تعينة تكوينية لمختلف الموارد البشرية لتحسين سيرورة مهامهم الإدارية مع المنخرطين .

الاجابة	التكرار	النسبة المؤية %
نعم	10	100%
لا	/	/
المجموع	10	100%

سؤال رقم 13 : استمارة المقابلة

من خلال الجدول أعلاه ، ثبت ان قاعدة النفي لها دلالة صفرية في متغير تخصيص الوكالة تعبئة تكوينية بمواردها البشرية ، لتحسين مهامهم الإدارية مع المنخرطين .

بالتالي نلاحظ ان كل مفردات العينة يقرون بان الوكالة تخصص تعبئة تكوينه للموارد البشرية نسبة تقدر بـ 100 % هذا ما يدل على المستوى الكفئ والسليم لمختلف اداءات الصندوق .

وبالتالي وكالة – cnas– بالطارف تعمل على تنمية مواردها البشرية ، والارتقاء بأدائهم ومستواهم وتزويدهم بمختلف المعارف والمهارات لتحسين سيرورة مهامهم الإدارية للمنخرطين .

عرض البيانات الميدانية المتعلقة بالمحور الثالث من استمارة المقابلة :

تقيم تجربة الحماية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في وكالة CNAS الطارف

السؤال رقم 14: أراء العاملين لنشاطات الصندوق على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة

الفكرة	FI	%
نشاط الصندوق معتبر	07	%70
يبن الزيادة والنقصان (في تذبذب) خلال السنوات الأخيرة	01	%10
نشاطات الصندوق في تحسين مستمر	02	%20
المجموع	10	%100

الجدول رقم 14: يبين أراء العاملين لنشاطات الصندوق على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة .

يتضح من معطيات الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة يقرون بان نشاطات الصندوق معتبرة في السنوات الأخيرة ، نسبة تقدر بـ 10 % هذا يدل على ان نشاطات وأعمال الصندوق مرضى عنها ، كون أن منظومة التأمينات الاجتماعية داخل صندوق– cnas– تغطي نسبة % 80 من السكان ، وأكد البعض الأخر بان نشاطات الصندوق في تحسن وتزايد مستمر ، بنسبة تقدر بـ 20 % ، في حين أن نسبة 10% تقر بان نشاطات الصندوق يبين الزيادة ، وبالتالي فأعمال الصندوق تتغير وتتحسن من حين لأخر.

وهذا ما يدل أن الصندوق يقوم على تنمية وتطوير أدائه ألخدماتي ، من خلال استراتجيات واليات فعالة ، تجعله يتقدم من مرحلة إلى أخرى ، ليغطي اكبر فئة في المجتمع الهدف من ذلك تطبيق سياسة الدولة في الحماية الاجتماعية ، والحفاظ على الرأس مال البشري .

وقد ورد في استجوابات المبحوثين بان

" نشاطات الصندوق في السنوات الأخيرة في تحسن وتغير مستمر "

راي حالة دراسية

هذا ما يدل أن نشاطات الصندوق يتغير ويختلف من الحسن إلى الأحسن حسب أداء الصندوق وعدد المؤمنين الاجتماعيين ومدى إقبالهم للانخراط في الصندوق ، كما ان ذلك يرتبط أيضا بعمليات ضبط اداءات والاشتراكات التي نجد فيها عزوف بعض الفئات عن تسديدها (هذا ما صرحت به الحالة الدراسية)

السؤال رقم 15: كيفية إقامة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية

الفكرة	FI	%
التسيير العقلاني والمنظم لتأمين الشعور بالأمان الاجتماعي للمؤمنين الاجتماعي	02	20%
اتحاة التسجيلات للمؤمنين الاجتماعيين ، والتعريف بجميع الحقوق والمستجدات والاستقبال الجيد لهم	05	50%
تطبيق القوانين على أحسن وجه و اللليونة في التعامل مع المؤمنين الاجتماعيين للسير الحسن لتاديه المهام	02	20%
تكون إقامتها بشكل حسن عن طريق الليونة في التعامل مع المؤمنين والسرعة في أداء الخدمات والمهام	01	10%
المجموع	10	100%

الجدول رقم 15: كيفية إقامة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية .

يتضح من معطيات الجدول أن معظم إجابات مفردات العينة تقر بان منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر تقام عن طريق إتاحة التسهيلات للمؤمنين الاجتماعيين ، والتعريف بجميع الحقوق والاستقبال الجيد لهم ، نسبة تقدر بـ 50% أما باقي مفردات العينة تقر بأنها تقام عن طريق التسيير العقلاني والمنظم لتأمين الشعور بالأمان الاجتماعي ، وعن طريق العمل على تطبيق القوانين على اكمل وجه والليونة في التعامل مع المؤمنين الاجتماعيين ، بنسبة تقدر بـ 20 %، واخيرا عن طريق السرعة في اداء الخدمات والمهام بنسبة تقدر بـ 10%.

وهذا يدل أن منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر ، مسيرة بطريقة عقلانية ، ومنظمة من خلال تجسيدها داخل صندوق – cnas– على وجه حسن تراعي بالدرجة الأولى مصلحة الموارد البشرية وغرس الشعور بالطمأنينة والأمان الاجتماعي في نفوسهم .

وقد ورد في استجوابات المبحوث بان :

" تقام بطريقة جيدة ، عن طريق السهر على تطبيق القوانين بشكل جيد والتنظيم العقلاني للسير الحسن لتأدية المهام " .

هذا يدل بان منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر تتماشى وسيكولوجية المؤمنين الاجتماعي، حتى تقوى الشعور لديهم بالاستقرار والأمان والثقة في الاستفادة من مختلف نشطات وخدمات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

السؤال رقم16: أراء العاملين بالقطاع في خطة الحكومة الجزائرية المعتمدة لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية

الفكرة	FI	%
خطة مرضى عنها ، فالدولة تراعي مصلحة مواردها البشرية على المستوى القريب والبعيد	03	30%
على المدى البعيد خطة ممتازة	04	%40
الحكومة حريصة كل الحرص خاصة مع الفئة الاجتماعية الهشة	01	%10
خطة ناجحة بما أنها تعطي أكثر من لصق السكان في ما يخص التأمين الاجتماعي	01	%10
خطة الدولة مقبولة وتطبيقها جيد في مجالات الحماية	01	%10
المجموع	10	%100

الجدول رقم16: أراء العاملين بالقطاع في خطة الحكومة الجزائرية المعتمدة لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه بان مفردات العينة يقرون بان خطة الحكومة الجزائرية في خطة ممتازة بنسبة تقدر بـ 40% وأكد البعض بأنها خطة مرضي عنها على المستوى القريب والبعيد بنسبة تقدر بـ 30 % في حين أن نسبة 10 % يرون بان الحكومة حريصة كل الحرص خاصة مع الفئات الاجتماعية الهشة ، كما أنها خطة ناجحة باعتبار أنها تغطي أكثر من نصف السكان في ما يخص التامين الاجتماعي ، وأخيرا فخطة الحكومة فكرة مقبولة وتطبيقها جيد.

هذا يدل أن سياسة الدولة مرضي عنها ، تخطو خطوات ايجابية نحو ضمان مستقبل جيد لمواردها البشرية ، كما أنها أعطت أهمية بالغة لقطاع التأمين ، باعتبار انه من القطاعات الحساسية التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات .

وقد ورد في استجوابات المبحوثين:

"فكرة الجزائر وخطواتها واجر ائتها في مجال التأمينات الاجتماعية فكرة مقبولة، وتطبيقها جيد، كونها تعطي اكبر فئة في المجتمع "

راي حالة دراسية

هذا يدل أن الجزائر خطت خطوات كبيرة للارتقاء بمواردها البشرية ، وتأمينهم وصيانتهم من مختلف المخاطر والتهديدات " المرض – العجز – الوفاة – الأمومة ....الخ "

السؤال رقم 17 : مدى معرفة القطاع ترتيبات تنظيمية فعالة ومبتكرة في تسيير عملية التأمينات الاجتماعية مقارنة بالتجربة السابقة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	/	/
المجموع	10	100%

سؤال رقم 17 : استمارة المقابلة

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن قاعدة النفي لها دلالة صفرية في متغير معرف القطاع ترتيبات تنظميه فعالة ومبتكرة في تسيير عملية التأمينات الاجتماعية مقارنة بالتجربة السابقة نلاحظ ان كل مفردات العينة يقرون بان القطاع يعرف ترتيبات منظمة فعالة مقارنة بالتجربة السابقة .

هذا يدل على ان قطاع التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، يسعى إلى تطبيق بيع جديدة وإجراءات مبتكرة لتفعيل عمليات التامين والارتقاء بها ، لتحقيق النجاعة في الأهداف مقارنة بالتجربة السابقة .

السؤال رقم 18 : يتعلق بوجود أشكال جديدة في عملية التغطية والتكفل الاجتماعي أكثر عنها في الجانب الاجتماعي والإنساني للموارد البشرية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	/	/
المجموع	10	100%

سؤال رقم 18 : استمارة مقابلة

يتضح الجدول أعلاه ان قاعدة النفي لها دلالة صفرية ، فيما يخص متغير وجود أشكال وضع جديد في عملية التغطية والتكفل الاجتماعي أكثر عمقا في الجانب الاجتماعي الإنساني للموارد البشرية نلاحظ ان كل مفردات العينة ، تقر بوجود أشكال جديدة في عملية التغطية والتكفل الاجتماعي اكثر عمقا في الجانب الاجتماعي والإنساني للموارد .

ذلك ، يدل أن القطاع يقوم بتدعيم جميع الفئات الاجتماعية ، سواء كانت دائمة فيه ، او غير دائمة ، نلقي التكفل الاجتماعي ، من قبل الصندوق ، ويستفيد من امتيازات التامين والخدمات الاجتماعية ، وبالتالي في مجال خدمات الصندوق واسعة و متعددة أكثر عمقا لمختلف الجوانب الاجتماعية والإنسانية للموارد البشرية ، (وهذا ما تقع عرضه والكشف عنه في الجانب النظري)

السؤال رقم 19 : تقيم تجربة الحماية الاجتماعية من قبل عمال الصندوق في الجزائر بإقرانها من التجارب العالمية .

الفكرة	FI	%
الجزائر تبذل مجهود كبير في مجال الحماية الاجتماعية، وهي من الدول التي تتطور سنويا	01	%10
الجزائر تعمل على تقديم الأفضل لمواكبة التجارب العالمية الناجحة	01	%10
تجربة الجزائر في الحماية الاجتماعية تجربة رائده وناجحة	04	%40
تجربة جيدة	02	%20
تعتبر تجربة الجزائر في مجال الحماية الاجتماعية من بين التجارب الانجح ، بما انها تقدم خدماتها لغالبية السكان دون استثناء	01	%10
الدولة الجزائرية، أعطت أهمية بالغة للقطاع الحساس ولم تشركه للخواص ، مثلما يحدث في بعض الدول	01	%10
المجموع	10	%100

جدول رقم 19 : يبين تقييم تجربة الحماية الاجتماعية من قبل عمال الصندوق في الجزائر بأقرانها من التجارب العالمية .

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن مفردات العينة يقرون بان تجربة الحماية الاجتماعية تجربة ناجحة و رائدة ، بنسبة تقدر بـ 40 % حيث يؤكد البعض انها تجربة جيدة ، بنسبة تقدر بـ20%هذا بين أن الجزائر دولة اجتماعية بامتياز ، أما بنسبة 10% من مفردات العينة يقرون أنها من بين التجارب الانجح والجزائر أعطت أهمية بالغة لقطاع التأمينات الاجتماعية ، كما أنها تبذل مجهود كبير سنويا لتعمل على تقديم الأفضل لمواكبة التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال .

هذا يدل أن الحكومة الجزائرية تعطي اهتمام كبير لهذا القطاع و تطويره سنويا ، كما ان ذلك يدل على أن التسيير في المنح السليم تأخذ بتطلعات مواردها البشرية في مجال الحماية الاجتماعية وتعمل على

تجديدها وتعد من التجارب الرائدة أكثر من غيرها في هذا المجال ، كونها لا تسعى لتحقيق غايات مادية بل اجتماعية بالدرجة الأولى لتحقيق النمو الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي لهم بما يضمن لهم الشعور بالأمان والطمأنينة في مسارات حياتهم المختلفة .

كما نجد " دستور 2016 " الذي عزز شكر كبير مدخل الحماية الاجتماعية للأفراد والجماعات وكرس مراعاة الحد الأدنى من المسؤولية في تأمين حياتهم الخاصة وتأمين مستقبلهم من مختلف المخاطر والتهديدات .

وقد ورد في استجوابات المبحوثين أن :

" الحكومة الجزائرية تعمل على تقديم الأفضل لمواكبة التجارب العالمية الناجحة "

راي حالة دراسية

هذا يدل أن سياسة الدولة في الحماية الاجتماعية يضمن مستقبل زاهر بمختلف الفئات الاجتماعية كما أنها تعمل على بناء إستراتجية ومخططات للنهوض أكثر بهذا القطاع الحساس ، الذي يمس الفرد بالدرجة الأولى ، ويساهم في التفكير في مصلحته سواء في الحاضر او المستقبل .

هذا ما نجده مبرمج في بعض الدراسات السابقة التي وضفتها الباحثة في دراستها حيث اهتمت الدراسات السابقة التي تعرض لها الباحثين والعلماء بعده جوانب في دراسة الحماية الاجتماعية، من خلال رعاية حقوق الأطفال، العجز، البطالة....الخ وهذا ما يدعم دراستنا من خلال الارتقاء بمنظومة الحماية الاجتماعية وإيجاد سبل جديدة لتفعيلها .

فالجزائر دولة تفكر في ضمان مستقبل مستقر بمختلف الموارد البشرية ولذويهم من الحقوق في المقابل تحقيق التوازن المالي (الأهمية الاقتصادية) ، لضمان مستقبل واعد لمنظومة التأمينات الاجتماعية .

السؤال رقم 20 : التحديات التي يواجهها قطاع التأمينات الاجتماعية في الجزائر القرن 21

الفكرة	FI	%
العمل على الحفاظ على التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي	02	%10
الحفاظ على موارد الصندوق في ما يخص الاشتراكات	01	%10
التلاعب والسلوكيات غير الوجيهة في التامين الأدوية والعلاج	02	%20
نقص السيولة النقدية وعدم وجود ثقافة التامين لدى المجتمعات	02	%20
الحصول على الأفكار النيرة للوصول إلى الأفضل دوما	01	%10
كثرة المؤمنين الاجتماعيين، بالتالي على الدولة البحث في أساليب أخرى لتحصيل الاشتراكات	02	%20
المجموع	10	%100

جدول رقم 20 : التحديات التي يواجهها قطاع التأمينات الاجتماعية في الجزائر القرن 21

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه ، إن أجابيات مفردات العينة متقاربة ، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها قطاع التأمينات الاجتماعية في الجزائر في القرن 21 ، حيث أن مفردات العينة يقرون ان من التحديات نجد التوازن المالي للصندوق والحفاظ عليه ، وغرس ثقافة الاستغلال ، نقص السيولة النقدية ، البحث عن أساليب أخرى (إيرادات أخرى) لتغطية اكبر فئة اجتماعية بنسبة تقدر بـ20% ، في حين نجد أن نسبة 10% من مفردات العينة تقر بوجوب الحفاظ على موارد الصندوق والحصول على الأفكار النيرة لتحقيق الأفضل .

هذا ما يوضح أن سياسة الدولة في مجال التأمينات الاجتماعية قد تصادفها تحديات تعرقل من أهداف وغايات الدولة في الحماية الاجتماعية ، وبالتالي لابد للاهتمام أكثر بجمع لواحق هذا الجانب ، وإصدار

تشريعات وإجراءات لازمة للتوسيع من كفاءتها وفعاليتها ، إضافة الى غرس ثقافة الاستغلال العقاني وحسن استعادة المؤمنتين من مختلف خدمات التأمينات الاجتماعية .

وقد ورد في استجوابات المبحوثين أن:

" كثرة المؤمنين الاجتماعيين ، بالتالي على الدولة البحث عن أساليب جديدة وفعالة لتحصيل الشركات حتى لا يعاني الصندوق من العجز المالي ، وحتى يحفض قدراته لضمان حماية المؤمنين لهم اجتماعيا "

راي حالة دراسية

وبالتالي من خلال تصريحات المبحوث ، على الدولة ضبط أساليب و إجراءات جديدة حتى لا تواجه مشاكل تعرقل نشاط مختلف صناديقها وبرامجها في تحقيق الحماية الاجتماعية لمواردها البشرية .

" الحفاظ على الموازنة المالية للصندوق ، وذلك بالجاد إيرادات أخرى له "

بالتالي توضح تصريحات المبحوث بان صندوق – cnas – يمكن أن تنخفض أداته ونشاطاته ولهذا اوجب التفكير في إيجاد سبل جديدة لضمان الإلمام بأكبر فئة من المجتمع تحت نطاق التأمينات الاجتماعية وبالتالي يحقق الحماية اللازمة لهم .

خلاصة الفصل :

إن ما تم عرضه في الفصل التطبيقي ، يعد تكمله لما تم عرضه ومناقشة في الجانب النظري للدراسة حول موضوع " تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر" حيث بينت الدراسة الميدانية بوكالة التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – الطارف – الأهمية البالغة لمنظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر ، التي تضمن بدورها الحماية اللازمة للرأس بذلت مجهودات كبيرة من اجل عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي .

وتم ذلك عن طريق اختيار مناهج عملية أكثر دقة ، وبرمجة العمل الميدانية في استمارة مقابلة معتمدة في الدراسة ، و توزيعها على مجموعة من أفراد العينة واستفاء تقنية الملاحظة كأداتي لجمع البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة ، وصولا إلى تحليل البيانات ومناقشتها واستخلاص نتائج منها .

خامسا : عرض النتائج العامة للدراسة :

أولا : عرض النتائج النظرية :

- مبادرة الدولة الجزائرية في الحماية الاجتماعية نشطه وفعالية من خلال استعدادا هياكل ومؤسسات مالية وإرادية تسهر على حماية الرأس مال البشري أينما تموقع في العمل القومي أو الحر.
- تطور منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر بين مراحل ، إلى أن برمجت في شكل تنظيمية وقانونية بغرض ضمان أفضل أداء في الحماية الاجتماعية في الحفاظ على الموارد البشرية بعدم مختلف المخاطر والتهديد انك كما تعد آلية من آليات مواجهة التفاوت بين مختلف فئات المجتمع وسبيل لتقوية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء .
- ترتكز الحماية الاجتماعية على بعدين أساسين يتمثلان في التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي
- الخطر الاجتماعي هو العامل الأساسي لظهور الضمان الاجتماعي .
- يساهم كل من المجتمع المدني، والقطاع الخاص – الأسرة – المجتمع الدولي والجماعة في تعزيز وتدعيم سياسات الدولة في الحماية الاجتماعية.
- يحتل نظام الضمان الاجتماعي مكانة عالية من خلال الوظائف المتعددة له .
- يتضمن الضمان الاجتماعي، حوالي ثمانية مليون مؤمن اجتماعيا، حيث يغطي حوالي 80% من السكان في الجزائر.
- يعد التأمين وسيلة لبث الشعور بالأمان والثقة وأداة للائتمان وتكوين رؤوس الأموال يسخر في خدمة المؤمن ومزيد الاستقطاب و التغطية الاجتماعية بمختلف الفئات .
- ينشا للمستفيد من الضمان الاجتماعي في باب التأمين على المرض ، الحقائق الاداءات النقدية مقابل العطل المرضية التي يتحصل عليها بموافقة من هيئة الضمان الاجتماعي .

- يستفيد من مزايا وخدمات التأمينات الاجتماعية جميع الفئات الاجتماعية، سواء كانوا أجراء – غير إجراء – مشبهين بالأجراء – الأجانب .
- تعتمد نظم التأمينات الاجتماعية على آليات حديثة ومتطورة ، تتميز بالدقة والسرعة والمرونة ، نجد منها البطاقة الالكترونية (الشفاء) والتي تساهم في ضمان الاستمرار سرية في الاستفادة من نظام الدفع .
- تجربة الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية، تغطي كل الفئات الاجتماعية وتلبي كل احتياجاتها ومساندتها لتحقيق طموحاتها والارتقاء بها .

ثانيا:عرض النتائج الميدانية

مكنتنا الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، برصد مجموعة من الحقائق والمعارف التي توصلنا إليها بعد مرورنا بالعديد من المراحل المدرجة لجمع المعلومات.

من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به تمكنا من الوصول الى النتائج موضحة كالتالي :

- أن اغلب المبحوثين من العينة المدروسة تمثل ذكور تقدر بـ 90 % أكثر من الفئة النسوية والتي تقدر بـ 10 % كما أن اكبر نسبة من العينة المدروسة متزوجين من حيث الحالة العائلية لهم ، نسبة تقدر بـ 80 % تتراوح الفئة العمرية لعينة للدراسة مابين [37-45] ، بنسبة تقدر بـ 50% هذا ما يوضح أنها الفئة الأقدم التي يعتمد عليها في سير عمليات التأمينات الاجتماعية بالصندوق ، كما اغلب المبحوثين من العينة متحصلين على شهادات جامعية بنسبة تقدر بـ 80% وهذا ما يكرس المستوى الرقابي والكفئ لأداء الصندوق .

كما نجد أن أغلبية مفردات العينة مقرها داخل حدود ولاية الطارف ، نسبة تقدر بـ 70 %هذا ما يوضح مستوى الانضباط والسهولة للتنقل لأداء المهام . واكبر نسبة من العينة هم رؤساء مصالح بنسبة 60 % هذا ما يضمن بدوره الكفاءة العالية وإحساس أكثر بالمسؤولية اتجاه المؤمنين الاجتماعيين في نطاق توفير الحماية الاجتماعية (الإجابة على السؤال من 01- 06 استمارة المقابلة)

- التسيير التنظيمي لمختلف عمليات التأمينات الاجتماعية ، مكننا من معرفة أن صندوق- cnas- يراعي في نشاطاته إقامة تسهيلات إجرائية لمختلف المنخرط داخله ، بنسبة تقدر بـ 100 % كما نجد إقبال بمختلف الفئات في الانخراط إلى الصندوق بنسبة 50% ، هذا ما يوضح الأداء الجيد للتأمينات الاجتماعية داخل الصندوق ، دون وجود مشاكل تعرقل نشاطه ، بنسبة تقدر بـ 90 % من إجابات مفردات العينة .

كما أن الوكالة تقوم بتوضيح التسهيلات وفهم مشاكل المؤمنين الاجتماعيين ، بنسبة 60 % لجذبهم للانخراط في الصندوق بأحسن الطرق والأساليب ، كما أن نوعية الموارد البشرية المتاحة لتسيير عملية التأمينات الاجتماعية تتكون لمواردها البشرية ، نسبة تقدر بـ 100 % هذا يدل على أن الوكالة تهدف للارتقاء بمواردها والعمل على تنمية قدراتهم (الإجابة على السؤال من 07-13 استمارة المقابلة)

- نشاطات الصندوق في السنوات الأخيرة معتبر بنسبة تقدر بـ 70 %، كما تقوم الوكالة بإتاحة التسهيلات للمؤمنين وتعريفهم بجميع الحقوق والمستجدات ، بنسبة تقدر بـ 50 % هذا يوضح التسيير العقلاني والكفئ للوكالة .

كما أن أراء العاملين بخطة الحكومة في مجال التأمينات الاجتماعية ، خطة ممتازة على المدى البعيد نسبة تقدر بـ 40 %،تقابلها خطة مرضي عنها بنسبة 30%

كما يعرف الصندوق ترتيبات فعالة مبتكرة في تسيير عملية التأمينات الاجتماعية ، نسبة تقدر ب 100%

تقييم موظفي الوكالة حول تجربة الجزائر في الحماية مقارنة بأقرانها من التجارب ، تعد تجربة رائدة وناجحة ، بنسبة تقدر بـ 40 %، تقابلها تجربة جديدة بنسبة 20 % من إجابات مفردات العينة ، وهذا ما يدل على الأهمية البالغة التي منحتها الحكومة لقطاع التأمينات و بيان الرؤيا في تطويره الارتقاء به .

كما يواجه قطاع التأمينات الاجتماعية في الجزائر تحديات تتضح في عدم التوازن المالي و التلاعبات السلوكية الغير مرغوبة ، إضافة إلى نقص السيولة النقدية بنسبة تقدر بـ % 20 من إجابات مفردات العينة ، وهذا ما يدل على أن قطاع التأمينات في الجزائر من القطاعات المهمة والحساسة ، وبالتالي وجب الحفاظ عليها وحسن استغلالها لتطوير هذا القطاع ليغطي جميع احتياجات الأفراد و المجتمعات حاضرا ومستقبلا . (الإجابة على السؤال من 14 – 20 استمارة المقابلة)

تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر

الجانب النظري للدراسة

أخذت الحماية الاجتماعية خطوات عديدة حتى تتقو لب في شكل برامج واليات تنظيمية وقانونية ، مصاغة من قبل الدولة الجزائرية التي تفكر في مصلحة رأسمالها البشري ، لما يضمن الوقاية والحماية الكاملة لهم مبرمج ذلك في شكل نصوص ومواد قانونية خاصة بكل فئة وأولياتها في الاستفادة من خدمات التأمين الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي .

بناءا على ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة ، نجد أن الجزائر تسعى إلى ضم اكبر شريحة في المجتمع ، للنهوض بمواردها البشرية وضمان الاستقرار لهم مصاغ ذلك في شكل صناديق وبرامج خدماتية تنشط باستمرار من اجل التقرب من المنخرطين من خلال الصناديق والوكالات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية والتي تسديها الدولة الجزائرية تجاه رأس مالها البشري ، تكون أكثر قرب لهم ولكل برنامج خصائص ومهام وفئات خاصة به ، الكل يعمل تحت مضلة الحماية الاجتماعية .

الجانب الميداني للدراسة

من الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء – مركز الطارف –

استنتجت الباحثة وجود اهتمام كبير بجانب الحماية الاجتماعية من طرف موظفي الصندوق ، كما أن طلبات المؤمنين الاجتماعية وزياراتهم تتزايد ، وهذا يدل على الأداء الخدماتي الجيد للصندوق فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

فالصندوق يتفاعل بشكل كبير لضم اكبر فئة اجتماعية ذلك ضمن أساليب و تسهيلات واستراتجيات توفر الحماية اللازمة للموارد البشرية .

بالإضافة إلى الاهتمام بهم وتقديم كل الشروحات والتسهيلات عبر مصالح مبرمجة للإصغاء .

وتنظيم ابواب مفتوحة لكافة شرائح المجتمع كما ان تقيمهم للحكومة فيما يخص الحماية الاجتماعية نجده يختلف من الرضا النسبي الى الرضى الكامل وهذا يدل على ان تجربة الدولة في الحماية الاجتماعية تجربة لها قيمة اعتبارية في خصوصية الدولة الجزائرية ، ومنه تظهر حالة الاستقرار والأمن الاجتماعي المطلوب من طرف الموارد البشرية في المجتمع الجزائري

المصدر : من اجتهاد الباحثة

ثالثا: مناقشة النتائج

أ- في ضوء التساؤلات الدراسية

من خلال النتائج التي خلص إليها التحقيق الميداني ، نؤكد أن تساؤلات الدراسة ، فقد لقيت الإجابات عنها ، حيث كانت على النحو التالي:

السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة: والذي تحوصل في العنوان الأتي:

- ما هو تقييم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر ؟

حيث اتضح من خلال إجابات مفردات العينة بوكالة- cnas- ، أن برامج الحماية الاجتماعية تهدف إلى الارتقاء بمواردها البشرية والحفاظ عليهم من خلال آليات وتنظيمات فعالة وضعتها دولة الحماية الاجتماعية ، الجزائر كدولة رائدة في إنجاح مخططاتها في ضمان الحماية اللازمة لهم ، فالجزائر من خلال تنظيماتها ترتقي وتتقدم نحو الأحسن لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية

الأسئلة الفرعية المندرجة ضمن التساؤل الرئيسي

س1- ما الفئات المستهدفة في مخطط الحكومة الجزائرية في مجال الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ؟

حيث يتبين من خلال النتائج التي خلصت إليها الباحثة ميدانيا ، بان الجزائر تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية لضمان الحماية الاجتماعية لهم ، وهذا يظهر جليا من خلال عهد الدولة إلى وضع عدة آليات وتنظيمات وصناديق تحوي كل منها فئات اجتماعية تحت نطاق الحماية الاجتماعية

س2- كيف يتم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية بشكل مرضي في أوساط المجتمع الجزائري ؟

يتم ذلك عن طريق التسيير العقلاني والمنظم لمختلف اداءات الصندوق ، وتوضيح التسهيلات وتنوير المؤمنين بمختلف المستجدات والحقوق ، لتكريس مبدأ العدالة والشفافية في تقديم الخدمة ، إضافة إلى تسهيل طرق الاستفادة من مختلف التأمينات الاجتماعية ، للشعور بالأمان والطمأنينة والرضي .

س3 – هل استطاع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من تغطية حد مقبول في الحماية الاجتماعية للموارد البشرية ؟

وهذا ما يتضح من خلال البيانات المستجمعة من الميدان حيث أن موظفي الوكالة يعبرون عن مدى رضاهم وقبولهم لمستوى أداء الصندوق ، باعتبار انه يعهد إلى إيجاد سبل جديدة ومبتكرة للتسيير الجيد لعملية التأمينات الاجتماعية ، بما يضمن تأمين اكبر فئة اجتماعية وهذا ما يظهر من خلال نشاطاته التي تتقدم سنويا ، ليساهم في تغطية حد مقبول في الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر

ب–مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة

من خلال النتائج التي خلصنا إليها من التحقيق الميداني ، نؤكد أن أهداف البحث التي تم تسطيرها قد تحققت والتي كانت على النحو الأتي :

- تسليط الضوء على موضوع الحماية الاجتماعية، ذلك من خلال البحث فيه، لما له من تأثير على سيكولوجية الأفراد و الجماعات .
- معرفة مدى تحقيق برامج الحماية الاجتماعية لدرجة عالية من المساعدات وسياسات اجتماعية موضوعية توفر الأمن والطمأنينة للمساعدة على مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات بالتالي تساهم الحماية الاجتماعية في بث الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية ، من خلال مختلف البرامج والتنظيمات التي سنتها الحكومة الجزائرية ، والتي تلعب دور كبير في العناية بمواردها ، وتقديم

الخدمات بأحسن الطرق والأساليب ، تتناسب وتطلعاتهم وقدراتهم هذا ما يساعدهم على مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات .

- تعميق الفهم حول واقع برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر ، ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها والإحاطة بمواطن الضعف .

برامج الدولة ومخططتها في مجال الحماية الاجتماعية ، يناضل لتحسين مستوى الخدمات والنهوض بالقطاع الاجتماعي .

أما فيما يتعلق بنجاعتها في تحقيق أهدافها، فهذا ما تم الكشف عنه من خلال أراء العاملين بمستوى نشاطات الصندوق وتقيمهم لتجربة الدولة في تحقيق الحماية الاجتماعية

- الوصول إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات في مجال تفعيل مخططات الدولة في الحماية الاجتماعية.

خاتمة

من خلال الدراسة التي قامت بها الباحثة حول موضوع تقيم برامج الحماية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر في شقيها النظري والميداني ، توصلنا إلى أن الحماية الاجتماعية سبيل مقرر تسعى الى تحقيقه جميع الدول في العالم ، ظهرت نتيجة توسع دائرة الأخطار الاجتماعية ، لهذا أخصت لها معظم بلدان العالم آليات وأنظمة متنوعة ومتجددة .

فنظرا للأهمية البالغة للحماية الاجتماعية في التقليص من المخاطر والتهديدات المحتملة وتحقيق الاندماج الاجتماعي لفئة المهمشين آو المستبعدين ، كونها أداة فعالة لتحقيق الأمان والثقة والطمأنينة في نفوس الأفراد والجماعات ، أدى ذلك إلى بروز الدولة الجزائرية كمطلق للاهتمام بهذا الجانب والعمل على تنمية واستمرارية تقدمه حيث أن الحكومة الجزائرية خطت خطوات كبيرة ، تبرمج سياساتها في الحماية الاجتماعية في شكل آليات تنظميه وقانونية فعالة ، تتمثل في مختلف صناديق الضمان الاجتماعي والتي تسهر بدورها على تفعيل و دعم سياسة الدولة ومخططاتها في حماية اكبر فئة في المجتمع ، وتنمية مواردها البشرية بما يضمن لهم الاستقرار و الشعور بالأمان والثقة بوجود دولة اجتماعية تفكر في تأمينهم ورعايتهم من مختلف المصائب و التهديدات وهذا ما يحقق الرضي في الحياة .

بالتالي لابد من العمل على توسيع منظومة الحماية الاجتماعية وتجديدها ومساهمتها الكاملة في حماية اكبر قطاع عريض من فئات المجتمع

التوصيات :

من خلال هذه الدراسة و النتائج المتوصلة إليها، نحاول اقتراح بعض التوصيات:

تعتبر منظومة الحماية الاجتماعية عامل سيكولوجي له تأثير على مختلف جوانب الحياة للأفراد والجماعات ، وبالتالي على الدولة الجزائرية الإحاطة بهذا الجانب ، من خلال الاهتمام به ووضع سبل وإجراءات جديدة تعمل على تحسينه أكثر في مقابل الأمر على مؤسسات وصناديق الضمان الاجتماعي إبراز قيمته ودراسة نقاط القوة و الضعفاء في مختلف خدماتها التي تهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية .

على الحكومة الجزائرية إقامة سياسة واضحة ، مستوفية لجميع الشروط والتحديات التي قد تواجه آلياتها التنظيمية في تحقيق الحماية الشاملة للمجتمع ، وإبرام وتتبع لمزيد حملات التوعية داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي لمختلف المسيرين والمؤمنين الاجتماعيين ، لتوضيح أهداف وغايات الدولة في هذا الجانب ، وغرس ثقافة الاستغلال والاستعمال العقلاني لمختلف مزايا الضمان الاجتماعي .

تعاني مؤسسات التأمين الاجتماعي من نقص السيولة النقدية، وعزوف المؤمنين عن تسديد الاشتراكات، وبالتالي على الحكومة إيجاد سبل جديدة كفيلة بالحفاظ على مواردها المالية لتحقيق الحماية الاجتماعية وضمان استمراريتا وتقدمها ، حتى تلبي جميع احتياجات المجتمع .

الانتقال من التعاقد مع مختلف المؤسسات ، إلى إنشاء مؤسسات تابعة للضمان الاجتماعي تسمح بتسهيل خدماتها مع المؤمنين الاجتماعيين .

التطور من مختلف الإجراءات والموارد المادية كالأجهزة ، البرامج الآلية ، مقتضيات المنتجات التأمينية الجديدة ، بهدف تنفيذ الاداءات و الخدمات بشكل كفئ وفعال ، يضمن الشعور بالأمان والطمأنينة داخل العمل .

❖ اولا الكتب :

1) المرصاوي فتحي ، التأمينات الاجتماعية و الضمان الاجتماعي في القانون الليبي،المكتبة الوطنية ، بنغازي ليبيا 1974.

2) إحسان محمد ، مناهج البحث الاجتماعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005

3) بن احمد محمد ، الحماية الجزائية للحقوق العمالية ،دار الجامعة الجديدة ،د.ط الأزاربطة، الاسكندرية 2017.

4) ذياب عيوش ، فيصل الزعنون ، الرعاية الاجتماعية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ط.9 مصر الجديدة ، 2008.

5) سماتي الطيب ، حوادث العمل والأمراض المهنية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،2013.

6) سماتي الطيب ، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ،دار الهدى للنشر ،عين مليلة ، الجزائر ، جزء 1، 1983.

7) عبد الكريم فتحي احمد و أحمد العسال ،النظام الاقتصادي في الإسلام ، مبادئه و أهدافه ط.8، مكتبة وهبة ، عابدين، مصر ، 1992.

8) محمد بلال الغندور ، البحث العلمي بين النظري و التطبيق ، دار الجوهر والتوزيع،مصر 2015.

9) محمد حسن القاسم ، التأمينات الاجتماعية ، أحكام التامين الاجتماعي على العاملين ,المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر 1999.

10) محمد صبري السعدي، التأمينات الشخصية و العينية ، عقد الكفالة ، دار الهدى الجزائر 2011

11) محمد عبد العال النعيمي و آخرون ، طرق و مناهج البحث العلمي ، ط1 ، الوراق للنشر و التوزيع 2009.

12) محمد عبد العال النعيمي وآخرون ، طرق ومناهج البحث العلمي ، دار النشر والتوزيع ، عمان ط 1.، 2009.

13) مصطفى الفوال صلاح ، مناه.ج البحث في العلوم الاجتماعية ، د.ط ، دار العربي للطباعة و النشر ، مصر ، 1989.

14) منى عطية غرام خليل ،سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة ،المكيب الجامعي الحديث د.ط،2015.

❖ **ثانيا : الملتقيات**

1) الصناعة التأمينية ، الواقع وأفاق التطوير ، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر ،03-04-ديسمبر 2012.

2) سامي نجيب ، خبير التامين الاستشاري ، الضمان الاجتماعي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي للضمان الاجتماعي المنعقد في مدينة شرم الشيخ 19-21-07-2009.

3) زريمي نعيمة ، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر الملتقى الدولي السابع ، حول الصناعة التأمينية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ليومي 04/3/ديسمبر 2012

❖ **ثالثا : القواميس**

1) باسم عبد الله ، قاموس نوبل عربي ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2011.

❖ **رابعا : المذكرات**

1) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان " الحماية الاجتماعية في الجزائر " ، دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي ، تلمسان ، 2015/2014.

❖ **خامسا : المواقع الالكترونية :**

1) الموقع الشامل ، موسوعة البحوث المدرسية على الموقع chamil.com

2) شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية على الموقع www.a.lfaseeh.net

3) معجم عربي عربي ، تطبيق معجم المعاني ، على الموقع LNT.COM

4) ناظم عودة ، المنهج البنيوي ، جريدة الزمان https://m.facebook nadem.aouad

فهرس الجداول الميدانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد مفردات الدراسة	99
02	توزيع العينة حسب متغير الجنس	100
03	توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية	101
04	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	102
05	توزيع العينة حسب الحالة العائلية	103
06	توزيع العينة حسب مكان الإقامة	104
07	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	105
08	توزيع العينة حسب التسهيلات الإجرائية الخاصة بعملية التأمين	115
09	توزيع العينة حسب العمليات التوعية للمتعاملين بالصندوق	117
10	توزيع العينة حسب أهم الفئات التي تعرف في السنوات الأخيرة إقبالا أكثر في الانخراط داخل وكالة cnas	118
11	توزيع العينة حسب المشكلات التي تعرقل نشاط صندوق –cnas –في أدائه التشغيلي	119
12	توزيع العينة حسب طرق استقطاب المؤمنين الاجتماعيين في وكالة cnas	120
13	توزيع العينة حسب نوعية الموارد البشرية المتاحة لتسير عملية التأمينات الاجتماعية داخل الصندوق	121
14	توزيع العينة حسب متغير تخصيص الوكالة تعبئة تكوينية للموارد البشرية لتحسين سيرورة مهاهم الإدارية مع المنخرطين	122
15	توزيع العينة حسب متغير نشاطات الصندوق على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة	123
16	توزيع العينة حسب متغير كيفية إقامة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد	124
17	توزيع العينة حسب متغير خطة الحكومة المعتمدة لتعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي للموارد البشرية	126
18	توزيع العينة حسب متغير معرفة القطاع ترتيبات تنظيمية فعالة في تسيير عملية التأمينات الاجتماعية أكثر عمقا في الجانب الاجتماعي والإنساني للموارد البشرية	127
19	توزيع العينة حسب متغير وجود أشكال وصيغ جديدة في عملية التغطية والتكفل الاجتماعي أكثر عمقا في الجانب الاجتماعي والإنساني للموارد البشرية	128
20	توزيع العينة حسب تجربة الحماية الاجتماعية في الجزائر باقرانا من التجارب	129
21	توزيع العينة حسب متغير التحديات التي يواجهها قطاع التأمينات الاجتماعية في الجزائر في القرن 21	131

فهرس الجداول الميدانية

فهرس الأشكال الميدانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع العينة حسب متغير الجنس	100
02	توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية	101
03	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	102
04	توزيع العينة حسب متغير الحالة العائلية	103
05	توزيع العينة حسب متغير مكان الإقامة	104
06	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة الحالية	105
07	توزيع العينة حسب متغير التسهيلات الإجرائية الخاصة بعملية التأمين	115

الملاحق